وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي: 198
رقم التسجيل: 18/PG/D/SOC/12

عنوان الأطروحة

ظاهرة التحضر في القصر وتأثيرها على شكل العلاقات الإجتماعية

دراسة ميدانية لقصر أظوى ببلدية زاوية كنتة– أدرار–

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالب:
مولاي محمد.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
العقبي الأزهـــر.

تاريخ المناقشة: 25 ماي 2021

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	فتيحة طويـل	أستاذ	بسكرة	رئيساً
02	الازهـــر العقبي	أستاذ	بسكرة	مشرفاً
03	الطيب العماري	أستاذ محاضر(أ)	بسكرة	مناقشاً
04	مختـار بشتلـة	أستاذ	باتنة 1	مناقشاً
05	شيمـاء مبـارك	أستاذ محاضر(أ)	ورقلة	مناقشاً
06	عـلي بـوزيـد	أستاذ محاضر(أ)	أدرار	مناقشاً

السنة الجامعيـة: 2019–2020

شكـر وتقديـــر

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

يسعدني في هذا المقام أن اتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور العقبي الأزهر الذي أكرمني بتأطيره وإشرافه على بحثي وكذلك اعترافا لنصائحه وتوجيهاته الدقيقة وارشاداته القيمة، وأتمنى له الدوام في خدمة البحث العلمي وأن يديم عليه الصحة والعافية.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الجزيل الى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل، وأشكرهم على تفضلهم وتحملهم الاطلاع على البحث وجهدهم في ابداء الملاحظات العلمية وتصويبه.

وفي الأخير أتوجه بشكري إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز وإعداد هذا البحث على هذا النحو، وبالله التوفيق فهو نعم المولى ونعم الوكيل.

الإهـــداء

إلى والداي الكريمين اللذين كانا لي سندا في إعداد هذا العمل أطال الله في عمرهما وأمدهما الله بوافر الصحة والعافية.

إلى زوجتي الكريمة التي كانت صابرة عليّ طيلة فترة إنجاز هذا العمل وأشكرها على مساعدتها وتحفيزها ودعمها المعنوي من أجل الوصول بهذا العمل إلى نهايته.

إلى إبني العزيز الذي أتمنى له دوام الصحة والعافية والتوفيق في حياته.

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا.

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين ساعدوني بالدعم والنصح والدعاء.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

مـــولاي مـحمـد.

الفهرس

فهــرس المحتويـــات

العنـــــــوان	الصفحة
شكر وتقدير.	ا
إهداء.	ب
فهرس المحتويات.	2
قائمة الجداول والأشكال.	6
مقدمة.	10
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.	15
1- تحديد الإشكالية.	16
2- فرضيات الدراسة.	19
3- أهمية وأهداف الدراسة.	23
4- مفاهيم الدراسة.	26
5- المقاربة النظرية.	36
6- الدراسات السابقة.	41
الجانب النظري للدراسة.	73
الفصل الثاني: البناء الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية.	73
تمهيد.	74
أولاً: تعريف البناء الاجتماعي.	75
ثانياً: عناصر البناء الاجتماعي.	79
1- النظم الاجتماعية.	79
أ- تعريف النظم الإجتماعية.	79
ب- بناء النظام الاجتماعي.	84
جـ- تعقد النظم الاجتماعية.	87
د- أنواع النظم الاجتماعية.	89
هـ- تداخل النظم الاجتماعية.	93
2- الجماعات الاجتماعية.	97

أ- تعريف الجماعة الاجتماعية.	97
ب- أنواع الجماعات الاجتماعية.	100
3- العلاقات الاجتماعية.	112
أ- تعريف العلاقات الاجتماعية.	112
ب- أنواع العلاقات الاجتماعية.	116
جـ- الاتجاهات النظرية المفسرة لطبيعة العلاقات الاجتماعية.	119
خلاصة الفصل.	122
الفصل الثالث: القصور في الجزائر، دراسة عمرانية واجتماعية.	123
تمهيد.	124
أولا: مراحل تطور القصور عمرانياً في الصحراء الجزائرية.	125
1- المرحلة الأولى: من ما قبل الاستعمار إلى غاية 1962.	125
2- المرحلة الثانية: من ما بعد الاستعمار 1962إلى غاية 2010:	133
ثانيا: عوامل ظهور القصور في الصحراء الجزائرية:	140
1 – العوامل الأمنية (الإستقرار).	140
2 – حركة القوافل التجارية.	141
3 – المقدس ودوره في نشأة القصر.	141
ثالثاً: أشكال وتصنيف القصور:	143
1 – أشكال القصور.	143
2 – تصنيف القصور.	145
رابعاً: الأنماط العمرانية في القصر ووظائفها:	147
1 – النمط العمراني التقليدي القديم(القصبة).	148
2 – النمط العمراني التقليدي الحديث.	149
3 – النمط العمراني العصري.	152
خامساً: التحضر في المجتمع القصوري، الأسباب والمظاهر.	155
1- عوامل تحضر المجتمع القصوري.	155
2- أسباب تأخر التحضر في القصر.	156

3- ملامح التحضر في القصر.	157
4- أهم المجالات التي شهدت التحضر.	159
خلاصة الفصل.	162
الجانب التطبيقي للدراسة.	163
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.	163
تمهيد.	164
أولا: - مجالات الدراسة الميدانية:	165
1- المجال الزمني.	165
2- المجال المكاني.	169
- تقديم ولاية أدرار.	169
- تقديم بلدية زاوية كنته.	175
- تقديم منطقة الدراسة (قصر أظوى).	175
3- المجال البشري.	178
ثانياً: - العينة: نوعها، حجمها وطريقة اختيارها.	182
ثالثاً: تحليل البيانات الشخصية.	185
رابعاً- المنهج وأدوات جمع البيانات.	193
خامساً: - الأساليب الإحصائية.	203
الفصل الخامس: عرض وتحليل البيانات الميدانية ومناقشة النتائج.	204
تمهيد.	205
المبحث الأول: عرض البيانات الميدانية وتحليلها.	206
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة حسب الفروض:	256
1- الفرضية الجزئية الأولى	256
2- الفرضية الجزئية الثانية	258
3- الفرضية الجزئية الثالثة	260
4- الفرضية الجزئية الرابعة	262

المبحث الثالث: نتائـــج عامـــــــة.	264
خـاتمـــــــــة.	267
التوصيات.	269
الملخص باللغة العربية	270
الملخص باللغة الفرنسية	271
قائمة المصادر والمراجع.	273
الملاحـــق.	280

قـائمــة الجـــداول والأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
	الشـــكل	
01	الشكل يمثل نتائج عملية التحضر في المجتمع الحضري	31
	الجـــداول	
01	جدول يوضح التقسيم الإداري لولاية أدرار.	171
02	جدول يوضح نوع الجنس	185
03	جدول يوضح الفئات العمرية	186
04	جدول يوضح المستوى التعليمي	187
05	جدول يوضح الحالة المدنية	188
06	جدول يوضح نوع العمل	189
07	جدول يوضح نوع الأسرة	190
08	جدول يوضح مكان السكن	191
09	جدول يوضح الفئة الاجتماعية	192
10	جدول يوضح نوع السكن الذي يقطنه المبحوثين	206
11	جدول يوضح إذا كان المسكن كاف بالنسبة لحجم الأسرة	207
12	جدول يوضح أسباب حصول التوسع العمراني في القصر	208
13	جدول يبرز مدى النقص في المرافق الاجتماعية والترفيهية في القصر	209
14	جدول يوضح فيما تتمثل المرافق الناقصة في القصر	210
15	جدول يوضح أسس اختيار الجار بالنسبة للمبحوثين	211
16	جدول يوضح نوع العلاقة بين الجيران	212
17	جدول يوضح مدى تبادل الزيارات مع الجيران؟ وأوقات هذه الزيارات؟	213
18	جدول يوضح مدى مشاركة الجيران مناسباتهم (المفرحة والحزينة)	214
19	جدول يوضح إن كانت هناك خلافات مع الجيران؟ وسبب هذه الخلافات.	215
20	جدول يوضح كيف تم اختيار الزوج(ة) (الشريك)	218
21	جدول يوضح إن كان الزوج (ة) من الأقارب	219

22	جدول يوضح السن عند الزواج	220
23	جدول يوضح علاقة المبحوثين بالوالدين داخل الأسرة	221
24	جدول يوضح علاقة المبحوثين بأبنائهم/إخوتهم داخل الأسرة	222
25	جدول يوضح مدى وساطة الأم بين الأب والأبناء في حل ومعالجة بعض المشاكل	223
26	جدول يوضح مدى نقاش وتحاور أفراد الأسرة فيما بينهم بخصوص مواضيع تهم الأسرة	224
27	جدول يوضح متى يكون الحوار بين أفراد الأسرة	225
28	جدول يوضح أسباب عدم وجود حوار بين أفراد الأسرة	226
29	جدول يوضح طبيعة المواضيع التي تناقش في الحوارات بين أفراد الأسرة	227
30	جدول يوضح إشراك الأب للأبناء في القرارات المتخذة	228
31	جدول يوضح النمط الأسري المفضل عند المبحوثين	229
32	جدول يوضح مدى ممارسة الأم لعمل أو وظيفة خارج البيت	230
33	جدول يوضح موقف المبحوثين من عمل المرأة خارج البيت	231
34	جدول يوضح إن كان المبحوثين يفضلون الاستقلال عن الوالدين بعد الزواج	232
35	جدول يوضح وتيرة زيارة الأبناء المستقلين لآبائهم	233
36	جدول يوضح مواقف المبحوثين من مسألة التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج	234
37	جدول يوضح مبررات الموافقين والمعارض على مسألة التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج	235
38	جدول يوضح الأسس التي يقوم عليها التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية في مجتمع القصر	236
39	جدول يوضح إن كان المبحوثين تربطهم علاقات إجتماعية من خارج فئتهم الإجتماعية	237
40	جدول يوضح نوع العلاقة الاجتماعية التي تربط المبحوثين من خارج فئتهم الإجتماعية	238
41	جدول يوضح إن كان جيران المبحوثين من نفس فئتهم الاجتماعية	239
42	جدول يوضح أسباب اختلاف الفئات الاجتماعية لجيران المبحوثين.	240

43	جدول يوضح إن كانت العلاقة بين الفئات الاجتماعية لمجتمع القصر لاتزال محافظة على الأسس القديمة	241
44	جدول يوضح الأسباب وراء عدم احتفاظ العلاقة بين الفئات الإجتماعية على الأسس القديمة	242
45	جدول يوضح إن كان المبحوثين هم مع الأسس التقليدية التي تضبط العلاقة بين الفئات الاجتماعية المشكلة لمجتمع القصر	243
46	يوضح أسباب معارضة المبحوثين للأسس التقليدية التي تضبط العلاقات بين الفئات الاجتماعية المشكلة لمجتمع القصر	244
47	يوضح إن كانت هناك علاقة مع الجنس الآخر؟ ونوع هاته العلاقة؟	245
48	يوضح مدى عمق العلاقة بين الجنسين	247
49	يوضح نوع المانع من إقامة علاقة من جانب المبحوثين مع الجنس الآخر.	248
50	يوضح من يملك السلطة داخل الأسرة من الجنسين	249
51	يوضح إن كان الرجل والمرأة يتقاسمان المسؤولية داخل الأسرة في القصر	250
52	يوضح إن كان هناك تمييز في الأعمال والأنشطة بين الجنسين	251
53	يوضح الأعمال التي يجب أن يقوم بها الرجال حسب المبحوثين:	252
54	يوضح الأعمال التي يجب أن يقوم بها النساء حسب المبحوثين	253
55	يوضح الأسس التي يقوم عليها تقسيم الأعمال بين الرجال والنساء حسب المبحوثين	254
56	يوضح أسباب قيام تقسيم الأعمال بين الجنسين على الأسس المحددة اجتماعياً	255

مقدمـــــــة

مقدمـــــــة:

يعد موضوع التحضر والعلاقات الاجتماعية من بين أهم الموضوعات وأحدثها في ميدان علم الاجتماع وخاصة في تخصص علم الاجتماع الحضري، وله أهمية بالغة ومكانة خاصة، ومن حيث الطرح فإن هذا الموضوع لم يحظى بالاهتمام إلا من طرف بعض الباحثين والدارسين في الجزائر وهذا ما استخلصته من خلال ما توصلت إليه وبحثت عنه بعد إطلاع وبحث واسع على سلسلة من البحوث والدراسات التي استطعت الوصول إليها، فوجدت بأن هناك نقص كبير تشكو منه المكتبة الوطنية والعربية فيما يتعلق بتناول هذا النوع من الموضوعات، كما يلاحظ أن ما توفر لدينا من مادة علمية وأدبيات حول موضوعنا إنما كان عبارة عن كتابات متداولة في علم التاريخ والجغرافيا والهندسة المعمارية ركزت أساساً على جوانب مستهلكة تمحورت جلها تقريبا حول الجوانب التاريخية والمتغيرات المادية الفيزيقية الأكثر بروزاً، وأهملت الأبعاد الاجتماعية الثقافية، وإن حصل في بعض الأحيان فقد كان بشكل محدود جدا لا يتعدى إشارات عابرة هنا وهناك يغيب فيها الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية وتغير شكلها،

وفي دراسة وتحليل موضوع التحضر وتغير شكل العلاقات الإجتماعية سنركز على العلاقات السائدة، الأسرية والقرابية، علاقات الجيرة، العلاقة بين الفئات الاجتماعية، والعلاقة بين الجنسين (الذكور والإناث)، وما طرأ عليها من تغير دون إغفال حجم الأسرة والإتجاهات الجديدة، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات السائدة، فكل دراسة تتناول المجتمع يجب التركيز فيها على البناء والنظام الاجتماعي، وأن دراسة التحضر تعني الكشف عن آثاره وهذا يستدعي البحث في بناء المجتمع سابقاً، ثم ملاحظة ما طرأ عليه من تغير في الوقت الحالي.

والتحضر من العمليات التي تدفع المجتمع نحو التغير وهذا الأخير –التغير– الذي يحدث في المجتمعات لا يقف عند حد المظاهر المادية فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل البناء الإجتماعي فيعمل على تغيير في العلاقات الإجتماعية الأسرية والقرابية ويغير القيم والمثل والعادات وطرق التفكير والنظم الاجتماعية، كما يتضمن طرق مختلفة لتنظيم الحياة الاجتماعية وطرق التنشئة الاجتماعية والعلاقات وتغير إتجاهات أفراد المجتمع وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم.

إستهدف البحث ظاهرة التحضر في المجتمع القصوري، كون أن هذا المجتمع لا يزال من المجتمعات المحافظة على الكثير من عاداتها وتقاليدها، فحاولنا أن نقترح تحليلا موضوعياً لأهم الإنعكاسات المترتبة على هذا المجتمع من جراء عملية التحضر ونوع العلاقات الإجتماعية، بعد حركة الخروج من القصر وذلك بالوقوف على حياته اليومية.

من حيث المعالجة فقد سنسلط الضوء على الفرد داخل فضاء القصر الداخلي والخارجي في إطار علاقاته الإجتماعية في المحيطين أو النمطين التقليدي والعصري، فنحن أمام مجتمع متميز وعلينا النظر إليه على أن أفراده هم سكان أصليين للمنطقة ولهم ثقافتهم الخاصة وأسلوبهم الموحد في الحياة وفي التصرفات والأنماط والإلتزامات إلى غير ذلك.

ومن خلال محاولة تشخيص تلك العلاقات كان التمييز بين وضعيتين الأولى تتمثل في العادات والتقاليد التي يتمسك بها الفرد والتي تحصل عليها بواسطة عوامل مكتسبة، أما الوضعية الثانية تتمثل في التغيير الذي يطرأ على سلوكيات الفرد وتصرفاته وعلاقاته المختلفة من خلال الحركية في المجال والتي تقوده إلى تنظيم جديد لتصوراته.

إذن فالمحيط يفرض نفسه ويساهم في تكوين أنماط معينة من التصورات كشكل من أشكال التكيف وعندما تتكون تلك التصورات تصبح تساهم بدورها في تغيير المحيط والفضاء المعاش، فالفرد هو الذي يصنع فضائه الذي يتناسب مع تصوراته واحتياجاته الخاصة كما يحاول من جهة أخرى أن يتكيف هو نفسه مع فضاءه الجديد.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات وخاتمة، ففي الفصل الأول والذي خصص كإطار منهجي لدراستنا، وفصلين للجانب النظري، بالإضافة إلى فصلين خاصين بالجانب الميداني إحداهما يعالج الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، والثاني تضمن عرض وتحليل البيانات الميدانية وكذا مناقشة النتائج، أما ميدان الدراسة فهو قصر أظوى الواقع بدائرة وبلدية زاوية كنتة ولاية أدرار.

هذا وقد جاءت مضامين الفصول الخمسة المختلفة كما يلي:

بالنسبة للفصل الأول فقد خصصته للبناء المنهجي للدراسة أي ما يتعلق بالإطار الأكثر تجريداً فيها والمتضمن تحديد إشكالية الدراسة وفرضياتها، والأهداف والمدخل النظري ومختلف المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع المدروس فضلا عن الدراسات السابقة، وفيما يتعلق بالفرضيات فقد احتوت هذه الدراسة على فرضية عامة وأربعة فرضيات جزئية تغطي كل منها جانباً من جوانب الموضوع وقد حرصت أن أرصد لكل فرضية جزئية مجموعة من المؤشرات للتعبير عنها وتوضيحها.

أما المدخل النظري المعتمد، في دراستي تنطلق في معالجة الموضوع من خلال النظريات التي عالجت العلاقات الاجتماعية وتأثره وفقاً لوجهات نظر مختلفة باختلاف رواد تلك النظريات.

أما مفاهيم الدراسة، فيمكن القول أنه إذا اعتبرت الخلفية النظرية للبحث الاجتماعي مجموعة المفاهيم، كأدوات ومفاتيح للتحليل فإن البحث يضم مفاهيم المدخل المعتمد وتشمل: مفهوم القصر، التحضر، العلاقات الاجتماعية، بالإضافة إلى البناء الاجتماعي والنظام الاجتماعي... وغيرها من المفاهيم التي جرت معالجتها نظرياً وإجرائياً.

وأخيراً ختم هذا الفصل باستعراض الدراسات السابقة حول الموضوع وتعيين موقع دراستي من بعض هذه الدراسات.

أما الفصل الثاني، فقد عرضت فيه دراسة البناء الإجتماعي للمجتمع من حيث مفهومه ونظرياته، وقد اشتمل على عنصرين أساسيين هما: أولا تعريف البناء الاجتماعي وتطور مفهومه ونظرياته، وثانيا عناصر البناء الاجتماعي وتتشكل من ثلاثة عناصر بنائية أساسية هي: النظم الاجتماعية، الجماعات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية.

في حين تناول الفصل الثالث القصور في الجزائر: دراسة عمرانية واجتماعية، فقد اشتمل هذا الفصل على خمسة عناصر أساسية وهي: أولاً مراحل تطور القصور في الصحراء الجزائرية، وثانياً العوامل التي كانت مساهمة في ظهور القصور في الجنوب الجزائري، وثالثاً أشكال وتصنيفات هذه القصور، ورابعاً الأنماط العمرانية الموجودة في القصر ووظائفها الإجتماعية، وخامساً وأخيراً أشرت إلى التحضر في المجتمع القصوري الأسباب والمظاهر.

بينما في الفصل الرابع استعرضت فيه الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، حيث بنيت فيه مجالات الدراسة الزمنية والمكانية وتقديم منطقة الدراسة، وأسس اختيار عينة بحثي ونوعها وحجمها، وأهم المناهج والأدوات المستعملة في جمع البيانات، هذا فضلا عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.

في حين شكل الفصل الخامس، محور الدراسة الميدانية وزبدتها إذ فيه عرض وتحليل البيانات الميدانية التي حصلت عليها من أفراد عينة البحث والمتعلقة بالتغيرات العمرانية هذا من جهة، ومن جهة ثانية ارتكزت أساساً على التغيرات الاجتماعية، في ضوء الفرضيات المطروحة والإطار النظري المعتمد، وصولاً إلى استخلاص النتائج وتوضيح دلالاتها بالنسبة لأهداف الدراسة، ومن خلال هذه النتائج قُدمت جملة من التوصيات التي آمل أن تؤخذ بعين الاعتبار ويسترشد بها فهم المشكلات الإجتماعية داخل المجتمع القصوري الناجمة عن التحضر والتحول الذي يعرفه هذا المجتمع خاصة من ناحية العلاقات الإجتماعية.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة.

1- تحديد الإشكالية.

2- فرضيات الدراسة.

3- أهمية وأهداف الدراسة.

4- المقاربة النظرية.

5- مفاهيم الدراسة.

6- الدراسات السابقة.

1- تحديد الإشكالية.

إن الصحراء الجزائرية عموماً والجهة الغربية خصوصاً تتميز بعدد كبير من المجمعات الحضرية، ذات الطابع العمراني القديم، والبنية الاجتماعية التقليدية والمتمثلة أساسا في "القصور"، ويرجع ذلك إلى طبيعة مجالها وكذا ظروف نشأتها وتطورها، فإن الدارس لبنية وديناميكية المجتمع القصوري وتطوره التاريخي من خلال الوثائق والدراسات التاريخية، السوسيولوجية، والاقتصادية، والأنثروبولوجية تبين أن عملية انتقاله من نمط إجتماعي تقليدي إلى نمط إجتماعي حديث جاء متأخر، أو أنه يعرف حركية بطيئة جدا وهذا راجع لعدة أسباب أهمها: العزلة وقساوة الظروف الطبيعية التي تمثل عامل نفوذ جد مؤثر على التوطن، وكذلك تأخر وصول الإستعمار إلى المناطق الصحراوية بصفة عامة ومناطق الجنوب الغربي بصفة خاصة والتي وصل إليها الإستعمار سنة 1900، ليتوغل في قصور توات حتى سنة 1920 تقريبا، وسياسة عدم التوازن الجهوي التي خلقها الإستعمار الفرنسي، فهذا الأخير لم يترك من الهياكل القاعدية والمنشآت بالشكل الذي يكون مستقطبا للسكان، إضافة إلى ضعف سياسة التنمية عقب الإستقلال إذ كان الإهتمام منصبا على الشريط الساحلي دون غيره...، وهذا ما جعل المجتمع القصوري يعيش حالة من الاستقرار والاستقلالية في تنظيمه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بعيدا عن كل تدخل مؤسساتي خارجي يعمل على مراقبة نشاطاتهم ويفرض عليه أنماطا سلوكية أو ثقافية بطريقة قسرية أو إكراهية، لكن هذا لم يمنع من الدخول في مرحلة ثانية عرف القصر فيها عملية تحضر بعد استفادته من التجهيزات العصرية شبكات التزويد بالماء والكهرباء وقنوات الصرف الصحي وبعض المنشآت والمرافق الحضرية، والسكنات الحديثة، والفضاء الحضري المنظم والمخطط، لكن في مقابل ذلك فقد صاحبت عملية التحضر هذه حركية سكانية واجتماعية ممزوجة ببعض العوامل الروحية التي كانت أساسية في القصر، وبعض التمثلات المقدسة (البركة، رجال البلاد...)، كما عرف فيها

هذا المجتمع فقدانا للشروط الضرورية التي كانت تصنع استقلاليته في معاشه عن طريق سلسلة من التغيرات والتدخلات التي لحقت به.

فالقصور الصحراوية لها خصائصها وفضاءات تميزها عن باقي المدن في القطر الوطني، هذه الفضاءات منسجمة إلى حد بعيد مع بنية المجتمع الواحي القائم على التكافل الاجتماعي، ومكيفة مع الظروف الطبيعية، حيث كانت القصور على شكل حصون تتميز بوحدتها الهيدرولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فالقصور في ولاية أدرار تصنف اليوم ضمن المدن العتيقة وهي الآن تشهد تحولات عميقة مست جوهره بفعل مؤثرات داخلية وخارجية أدت إلى زعزعة ذلك الانسجام الذي تميزت به من قبل وأحدثت قطيعة بين القديم مع حركة التاريخ وتعاقب الأحداث فرضت على هذه القصور التكيف مع التحولات الحديثة، وتعتبر فئة الشباب من الفئات التي تبرز فيها سمات التغير الإجتماعي، على اعتبار أن الطبيعة النفسية والاجتماعية لهاته الفئة لديها نزعة نحو التجديد والتغيير، مما يجعلها في تعارض وأحيانا في صراع دائم مع كبار السن المتمسكين بالقديم، حول كثير من المواضيع من بينها: آداب الزي واللباس، نوعية التعليم والوظيفة، قضايا الزواج...

وبهذا أصبح الفرد داخل مجتمع القصر يتمتع بنوع من الحرية وذلك بالتخلص من بعض القيود التقليدية التي كانت تميز العلاقات العامة بين الأفراد إما بين الفئات أو بين الرجل والمرأة أو بين الجيلين جيل الكبار وجيل الشباب، فإن الأمر يختلف عما كانت عليه الروابط الاجتماعية داخل هاته الثنائيات ودرجة التفاعل فيما بينها، والقصر في فضاءه الحديث نجد أن علاقات الجوار بدأت تأخذ طابعا آخر تحكمه مثلا المهنة أو الوضعية المادية، وإقصاء العلاقات المبنية على القرابة الدموية، لكن المخيال الجماعي يبقى حاضراً دائما ويعمل على توجيه العلاقات والإنتماءات القرابية وذلك بإخضاع السكنات والأراضي المقدمة من طرف الدولة لعملية التبادل بعد التوزيع حتى يكون أبناء العمومة أو الفئة الواحدة على مقربة من بعضهم البعض.

- ما هي أهم الإنعكاسات التي أحدثتها ظاهرة التحضر على العلاقات الإجتماعية في المجتمع القصوري؟

وهذا الإشكال يدفعنا إلى طرح تساؤلات فرعية أخرى وهي كالآتي:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى تحضر القصر ونموه وتوسعه؟، ثم إلى تغيير الكثير من الأنماط المعيشية وأساليب الحياة اليومية؟
- هل تغير إطار الحياة الاجتماعية في القصر من القديمة إلى الحديثة، أدى إلى تحولات عميقة مست بنيته الإجتماعية؟
- ما طبيعة الروابط أو العلاقات الإجتماعية بين مختلف الفئات السائدة في القصر؟
- ما هي أهم العوامل التي أدت إلى إحداث التغيير في العلاقات الإجتماعية بين مختلف أفراد وفئات القصر؟

2- فرضيات الدراسة.

إنطلاقاً من هذه الإشكالية وضعنا فرضيات كإجابات مؤقتة عن التساؤلات المطروحة.

الفرضية العامة:

"ساهمت مظاهر التحضر التي يشهدها المجتمع القصوري في أدرار في حدوث تغييرات كبيرة على مستوى شكل العلاقات الإجتماعية السائدة داخله".

الفرضيات الجزئية:

وللتحقق من الفرضية العامة أطرح الفرضيات الجزئية التالية:

الفرضية الجزئية الأولى:

"ساهم توسع فضاء القصر من خلال تمدد العمران خارجه وقيام نمط عمراني جديد في بروز علاقات جيرة بين السكان على أسس جديدة".

لتوضيح هذه الفرضية الجزئية أسرد المؤشرات التالية:

- في النمط العمراني الجديد قيام علاقات جيرة على أسس غير تقليدية، أساسها الانتماء الى نفس المستوى الاقتصادي، الزمالة في العمل ...
- في ظل الأسس الجديدة تتميز العلاقات بين الجيران بطابعها البراجماتي والسطحي وحتى العابر في أحيان كثيرة.

الفرضية الجزئية الثانية:

"ساهم انفتاح أفراد مجتمع القصر على العالم الخارجي في تبدل أسس العلاقات بين الجنسين".

ولتوضيح هذه الفرضية الجزئية أعلاه أطرح المؤشرات التالية:

- هناك تبدل في نمط الزواج من كونه كان داخلي بحيث أضحى خارجي، أي من خارج القصر وحتى من خارج الولاية.
- هناك تبدل في نوع الزواج من حيث كونه من نفس الفئة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد، ليتجاوز ذلك إلى الفئات الاجتماعية الأخرى
- هناك تراجع للزواج من نفس المجموعة القرابية التي ينتمي إليها الفرد.
- هناك تبدل في كيفية اختيار الزوج أو الزوجة من زواج مرتب إلى غلبة الإختيار الشخصي).
- على مستوى العلاقات الزوجية المسؤوليات بين الرجل والمرأة داخل الأسرة القصورية عرفت تبدلاً لصالح المرأة.
- خروج المرأة للعمل خارج القصر، منح المرأة سلطة اقتصادية تساوي سلطة الرجل داخل الأسرة.

الفرضية الجزئية الثالثة:

"ساهم حصول النفوذ الاقتصادي والسياسي لدى بعض الفئات الاجتماعية في تبدل أسس العلاقات الاجتماعية التقليدية بينها".

ولتوضيح هذه الفرضية الجزئية أطرح المؤشرات التالية:

- على مستوى السكن والجوار، اختلاط الفئات الاجتماعية ببعضها البعض خلافاً للسابق.
- على مستوى السلطة والمسؤوليات في المجتمع، رجحان كفة الفئات المهمشة أو الأقل شأناً في المجتمع.
- على مستوى قضايا المصاهرة والزواج، أضحى هناك عدم احترام للتراتب الاجتماعي التقليدي الذي كان سائداً في المجتمع القصوري.
- على مستوى الإختلاط والمشاركة في مختلف المناسبات، هناك تراجع في حالة التمايز والتمييز الاجتماعي التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي لصالح فئات اجتماعية جديدة.
- أسس النفوذ الاقتصادي والسياسي والإجتماعي في القصر تبدلت لصالح فئات اجتماعية جديدة على حساب الفئات التقليدية في المجتمع..

الفرضية الجزئية الرابعة:

"ساهم حصول تغييرات لبنية الأسرة القصورية في تبدل أسس العلاقات الاجتماعية بين أعضاء نفس الجماعة القرابية".

ولتوضيح هذه الفرضية الجزئية أطرح المؤشرات التالية:

- تغير مصدر السلطة داخل الأسرة القصورية لصالح الفئات الشابة على حساب الكبار سناً.
- هناك فتور في العلاقات القرابية (العلاقات بين الأسر من قرابة واحدة)، في المناسبات وحتى في غيرها بفعل توسع فضاء القصر.
- هناك تبدل في العلاقات الزواجية، حيث انتقلت من كونها داخلية إلى علاقات خارجية.

3- أهمية وأهداف الدراسة.

من منطلق الوعي بأهمية الدراسات السوسيو-حضرية للمدينة، واكتشافنا لقلة الدراسات المعمقة للمدن الصحراوية وقصورها العريقة، باستثناء الدراسات الجغرافية والأدبية والتاريخية، وكذلك قلة البحوث الإجتماعية الخاصة بدراسة الحياة الإجتماعية اليومية ومسألة العلاقات الإجتماعية داخل المجتمع القصوري ذو الخصوصية في بنيته الإجتماعية وفي فضائه العمراني.

كان هذا هو الدافع إلى اختيار هذا الموضوع، وما ساعد في ذلك هو الانتماء إلى المجتمع المدروس، فالرغبة في الإطلاع على تصرفات مجتمع القصر وحياتهم اليومية ومشاغلهم داخل وخارج مساكنهم، وعلاقاتهم الجوارية حرك فيَّ الفضول العلمي ومحاولة إلقاء الضوء على واحد من أهم القصور وهو قصر "أظوى"-« Azoua ».

كما أن الإهتمام بمثل هذه المواضيع والدراسات حديث في الجزائر، لذا جاء اهتمامنا بموضوع بحثنا من أجل إثراء الدراسات السوسيولوجية، ومن هنا تصبو دراستنا هذه إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

أولاً: تحليل التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع القصوري جراء عملية التحضر، وكذا الكشف عن طبيعة هذا المجتمع وحجمه، وطبيعة العلاقات السائدة داخله.

ثانياً: رصد التغيرات في البنية الاجتماعية وكذلك البنية الحضرية من خلال التراتبية الاجتماعية المؤسسة للمجتمع القصوري، وذلك بدراسة العلاقة بين فئات هذا النوع من المجتمعات الخاصة بين الكبار والصغار من جهة، وبين جنس الذكور وجنس الإناث من جهة أخرى، وفي قيمهما الاجتماعية.

والى جانب هذا، نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى أهداف أخرى ثانوية ومنها:

- أننا نحاول أن نعرّف بالمجتمع القصوري كمجتمع تقليدي محافظ، وذلك بإبراز خصائصه، ودراسة ثقافته وحياته الاجتماعية...

- بيان طبيعة السلطة في العائلة القصورية ودورها في توجيه صور التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع القصوري ككل.

استناداً إلى مفهوم الأنثروبولوجيا وطبيعتها، فإنّ أي دراسة في هذا الحقل (الأنثروبولوجي) تمكن الباحث من الوصول إلى مجموعة من الأهداف، يمكن حصرها في الأمور التالية :

1- وصف مظاهر الحياة البشرية والحضرية وصفاً دقيقاً، وذلك عن طريق معايشة الباحث للمجموعة أو الجماعة المدروسة، وتسجيل كلّ ما يقوم به أفرادها من سلوكيات في تعاملهم، في الحياة اليوميّة .

2- تصنيف مظاهر الحياة البشرية والحضرية بعد دراستها دراسة واقعية، وذلك للوصول إلى أنماط إنسانية عامة، في سياق الترتيب التطوّري الحضري العام للإنسان: (بدائي- زراعي- صناعي – معرفي – تكنولوجي).

3- تحديد أصول التغيّر الذي يحدث للإنسان، وأسباب هذا التغيّر وعملياته بدقّة علمية، وذلك بالرجوع إلى التراث الإنساني وربطه بالحاضر من خلال المقارنة والتحليل، وإيجاد عناصر التغيير المختلفة.

4- استنتاج المؤشّرات والتوقعّات لاتّجاه التغيير المحتمل، في الظواهر الإنسانية والحضرية والثقافية التي تتمّم دراستها، والتصوّر بالتالي لإمكانية التنبؤ واستشراف مستقبل الجماعة البشرية التي أجريت عليها الدراسة.

إن اهتمامنا بالدراسة السوسيو-حضرية للتحضر في القصر هو محاولة لإبراز واقع القصر بصفة عامة ومدى تأثير السياسات الحضرية التي يعرفها هذا الأخير على مستوى البنية الاجتماعية والحضرية له، وذلك بتسليط الضوء أكثر على التغيرات الاجتماعية والمجالية لهذه الجماعة الصحراوية الصغيرة، والتي رافقت في غالب الأحيان

مشاكل اجتماعية وحضرية، مع ما يمكن أن يؤدي ذلك من تحول في شكل الرابط الاجتماعي، وهذا بسبب غياب سياسة حضرية تضع في الحسبان خصوصية هذا النوع من المجتمعات مقارنة بغيرها من المجتمعات الأخرى.

كما أن كل دراسات الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا كأحد أهم أنواع الدراسات الاجتماعية، لم تحظى– القصور – باهتماماتهم ولعل السبب في ذلك راجع، إما إلى البعد المكاني لهذه الجماعات الصحراوية (القصور) وما يرتبط بذلك من مخاطر وقساوة الطبيعة الصحراوية، وإما إلى الجهد الكبير المطلوب من الباحثين في مثل هكذا نوع من الدراسات (إجتماعية–أنثروبولوجية) فضلا عما تتطلبه هذه الأخيرة من أعباء مالية وتكاليف ومن الوقت والصب في أجواء وظروف أقل ما يقال عنها أنها صعبة وحتى قاسية على أبناء البلد ناهيك عن الغرباء.

4- مفاهيم الدراسة.

1- مفهوم القصر:

1-1- المفهوم اللغوي:

- قَصْر: من قَصُرَ، يُقَصِّرُ، قَصْرا، وهي مفرد جمعها قُصُور.
- يقال قَصَر الثوب أي بيضه، وقصر المرأة أي حبسها.
- قَصُرَ البعير: قيده.
- قَصُرَ الدار: أي بمعنى حصنها بالجدران.
- قصر كان قصراً: والقِصَارة (بكسر القاف وفتح الصاد)، هي صناعة القِصَار (المبيض للثياب).
- القصر ضد المد.
- يُقَصِّرُ في الشيء مثلا كالصلاة أي ينقص منها، أو يقال قَصَّرَ في حق فلان أي لم يعطه كامل حقه.
- وتسمية القصر تطلق على البيت الضخم العالي.
- وتسمية القصور تعممت في الإصطلاح العربي، لتعني البيت العربي الضخم، دون غيره من البيوت، وسمي بهذه التسمية لأنها تقصَرُ (تحبس) فيه الحُرُم أي النساء.
- ويقترب هذا اللفظ من المصطلح المتداول والشائع في الكتابات التاريخية، حيث يقصد بالقصر مقر الخليفة أو الحاكم وأفراد عائلته (حاشيته).
- ويقابل لفظة "قصر" في اللغة الفرنسية لفظة CHÂTEAU-PALAIS، وهو مسكن محصن يمتاز بالفخامة، ساد هذا النوع في القرون الوسطى، وكان يسكنها الإقطاعيون (الملاك للأرض) وأفراد عائلته.

1-2- المفهوم الاصطلاحي:

يقصد من تسمية القصر أو القصر في مناطق الأطلس وجميع المناطق الصحراوية تلك التجمعات السكنية التي تشغل أحيانا مساحات صغيرة وتكون محصنة أو

على الأقل تقع فوق أماكن مرتفعة، وليس ذلك المعنى الذي يراد به المكان الفسيح الذي يقيم فيه الأمراء والوجهاء[1].

والمجتمع القصوري المقصود هنا بالدراسة يمثل المجتمع المحلي القاطن في منطقة الجنوب الغربي من الوطن، يتشكل من جماعات تشترك في القيم الثقافية والبساطة، وهناك أيضا مجتمعات قصور مناطق الجنوب الشرقي، والتي تختلف نوعا ما عن مجتمعات قصور الجنوب الغربي، والمجتمع الذي نقصده بالدراسة هو مجتمع منطقة توات التاريخية الواقعة في ولاية أدرار، والتي ينحدر غالبية سكانها من المغرب العربي، وهي البربري والعربي والزنجي[2]، وقد استوطن أحفاد هؤلاء بالإقليم التواتي على فترات متعاقبة وفي ظروف مختلفة وعن طريق الاختلاط امتزجت عناصر السكان وانصهرت في مجتمع متجانس في العادات والتقاليد، علاوة على أن الدين الإسلامي جعل منه مجتمعاً متآخياً، ويتميز المجتمع القصوري بالطبقية في تركيبه الاجتماعي التي يتأسس عليها هذا المجتمع، وتحتل طبقة الأشراف أعلى مكانة في الهرم، وتليها طبقة المرابطين، ثم تأتي طبقة العرب الأحرار، وفي آخر الهرم نجد طبقتي العبيد والحراطين يتقاسمون نفس المكانة، ويقوم هذا التقسيم على الأصل والمولد والمكانة الاجتماعية للفرد[3].

وهذا المجتمع يرتكز في جميع عناصر حياته على عنصر الدين والذي يجعل منه كما أشرنا سابقاً مجتمعاً متماسكاً وفقا لتعاليم الدين الإسلامي، بالإضافة إلى أن هذا المجتمع في أصله مجتمع زراعي، حيث أن الزراعة تمثل المورد الاقتصادي الهام عند غالبية سكان القصور التواتية، بالإضافة إلى ممارسة الحرف والصناعات اليدوية التي تنتشر بكثرة في جميع قصور المنطقة، وهذه الحرف كانت مصدر رزق الكثير من العائلات، وكان يجد فيها القصوريون من الرجال والنساء المتعة والتواصل فيما بينهم

(1) Despois (J), Le djebel l'amour, presse universitaires de France, paris 1957p25.

(2) فرج محمود فرج –إقليم توات خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الميلاديين– ديوان المطبوعات الجامعية، ص 45.

(1) فرج محمود فرج، نفس المرجع. ص 46.

وتبادل مختلف الأخبار ومصدر لملء وقت الفراغ، ومن خلال بقية فصول المذكرة سوف نشرح أكثر ماهية المجتمع القصوري والتعرف على طبيعته وخصوصياته، وبنيته الاجتماعية ونظامه، ونوع العلاقات التي تسوده.

2- مفهوم التحضر:

تعد ظاهرة التحضر من الصور التي تدل على تطور ونمو المجتمع وتغيره، كما أن عملية التحضر تشير إلى تحول الأفراد من النمط التقليدي في الحياة إلى نمط آخر أكثر تطورا وتعقيدا وتقدما، بالقدر الذي يشير فيه التحول لأسلوب الحياة وتبدله، وبذلك يعد مصطلح التحضر من المصطلحات التي حظيت باهتمام عدد كبير من علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الحضري، من أهمهم "مارك كوت" و"جورج سيمل"... وغيرهم، وعلى الرغم مما يكتنفه من غموض شأنه في ذلك شأن غيره من المصطلحات المستخدمة في العلوم الإنسانية عامة والعلوم الاجتماعية.

إن المدينة هي بيئة يسكنها الحضر، ومجتمعها يتميز بحياة إجتماعية حضرية، ومن أبرز سماتها التعقيد، التباين، تقسيم العمل، ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وتباين السلوك والعلمانية، وتقدم التنظيم الاجتماعي، وتعقد أنساق التفاعل الاجتماعي، واللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم، كل هذه الخصائص والسمات التي تميز المجتمع الحضري إنما هي بفعل عوامل التحضر.

ومن خلال ما سبق، أستخدمت بعض المصطلحات تمثل إشتقاقات لغوية من اللفظ (الحضري-Urban)، وذلك مثل (الحضر-Urbanité)، (التحضر-Urbanisation)، (الحضرية-Urbanisme)، فسنحاول فيما يلي أن نوضح ولو بصورة موجزة معاني هاته المصطلحات المرتبطة والمتداخلة مع بعضها البعض.

فالتحضر-Urbanisation: له معان كثيرة إستخدمها علماء الإجتماع للإشارة إلى العمليات التي يتم من خلالها اكتساب النمط الحضري، كما استخدمه آخرون للإشارة إلى الثقافة الحضرية ويشير المعنى العام للتحضر إلى أنه ظاهرة إجتماعية، ثقافية

وجغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدريج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغيير إجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية[1].

وما يجب أن ننوه إليه وهو أن عملية التحضر أو التكيف واكتساب الطابع المميز للحياة الحضرية، يتطلب وقتا طويلا ولا يحدث بصفة آلية بمجرد الانتقال إلى السكن في الحضر، ويمكن أن نميز بين خمسة معاني للتحضر، وتتمثل في المعنى الجغرافي وفيه إشارة إلى إتساع الرقعة الجغرافية للتجمعات السكنية الحضرية؛ والمعنى الديموغرافي وفيه إشارة إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري؛ والمعنى الإيكولوجي وفيه إشارة إلى البيئة الناتجة عن عملية التحضر من ازدياد عدد البنايات وتجاورها، وتوسع حجم المدينة، وارتفاع كثافتها، وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة؛ والمعنى التنظيمي وفيه إشارة إلى القوانين التي تقوم بعملية ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية من أجل ضمان الفعالية؛ والمعنى السوسيولوجي وفيه إشارة إلى تلك العمليات الإجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية، التي تحدث في التجمع السكاني الحضري[2].

نقصد بالتحضر العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف، من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة، بما في ذالك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا مع المعيشة في المدن[3]. وفعلا فالتحضر هو النمو العمراني المتمثل في زيادة عدد السكان والمرافق الحضرية الأخرى وكسبهم لثقافة ونمط حياة حضرية، والتحضر في

(1) فوزي رضوان العربي –أنماط التجمعات في الوطن العربي– في كتاب دراسات في المجتمع العربي، إتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة 1985، ص: 137–138.

(2) فوزي رضوان العربي، نفس المرجع، ص 140.

(3) عبد المنعم شوقي –مجتمع المدينة– الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،دت، ص23.

الجزائر ليس بظاهرة حديثة في المجتمع الجزائري بل قديمة قدم حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل للشعوب والأجناس التي عاشت فوق أرضها، تطور البعض منها وتواصل كما أندثر البعض الأخر كما أن قضية التحضر في الجزائر تتطلب العناية بتنمية الأقاليم الريفية المختلفة حتى تكون العملية التنموية متوازنة ومتكاملة.

والتحضر من العمليات الهامة التي عرفها المجتمع المعاصر، ولذلك هي – كموضوع للبحث والدراسة– تحظى باهتمام كبير من قبل العلماء والباحثين في شؤون المجتمع في ميادين معرفية متعددة، أهمها علم الاجتماع، والجغرافيا، والاقتصاد، والتاريخ، والديموغرافيا، وحتى الأنثروبولوجيا كأحد أهم فروع علم الاجتماع، لذلك تكونت بشأنه مفاهيم ومصطلحات كثيرة تعبر عن مختلف قضاياه وعملياته وظواهره المختلفة، الأمر الذي يفرض على الباحث المتخصص معرفتها باعتبارها تمثل أدوات أساسية وضرورية للعمل والتحليل في هذا الميدان.

أما مصطلح الحضرية: فيشير إلى الطابع المميز للمجتمع الحضري، وإلى أنماط الحياة الإجتماعية التي يتميز بها سكان المناطق الحضرية، وهي تتضمن مستوى عال من تقسيم العمل ونمو في العلاقات الإجتماعية، وضعف في العلاقات القرابية والذي ينتج عن الطبيعة الإيكولوجية والإجتماعية والثقافية للمدينة، ولذلك يمكن أن نعتبرها صفة تجريدية يكتسبها ساكن الحضر سواء بالميلاد أو عن طريق الهجرة[1].

والحضرية هي الحصيلة النهائية لعملية التحضر، وبالتأكيد هذا سينتج فيه ثقافة فريدة للمدينة، فقد قدم "رد فيلد" في دراسته لمجتمعات "الفولك"، التغيرات المصاحبة لعملية التحضر في الشكل التالي[2]:

(1) محمد بومخلوف –التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة– الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية التحضر– دار الأمة، الجزائر، 2001، ص25.

(2) حميد خروف، وآخرون –الإشكاليات النظرية والواقع– مجتمع المدينة نموذجا– سلسلة علم الإجتماع، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص: 65–66.

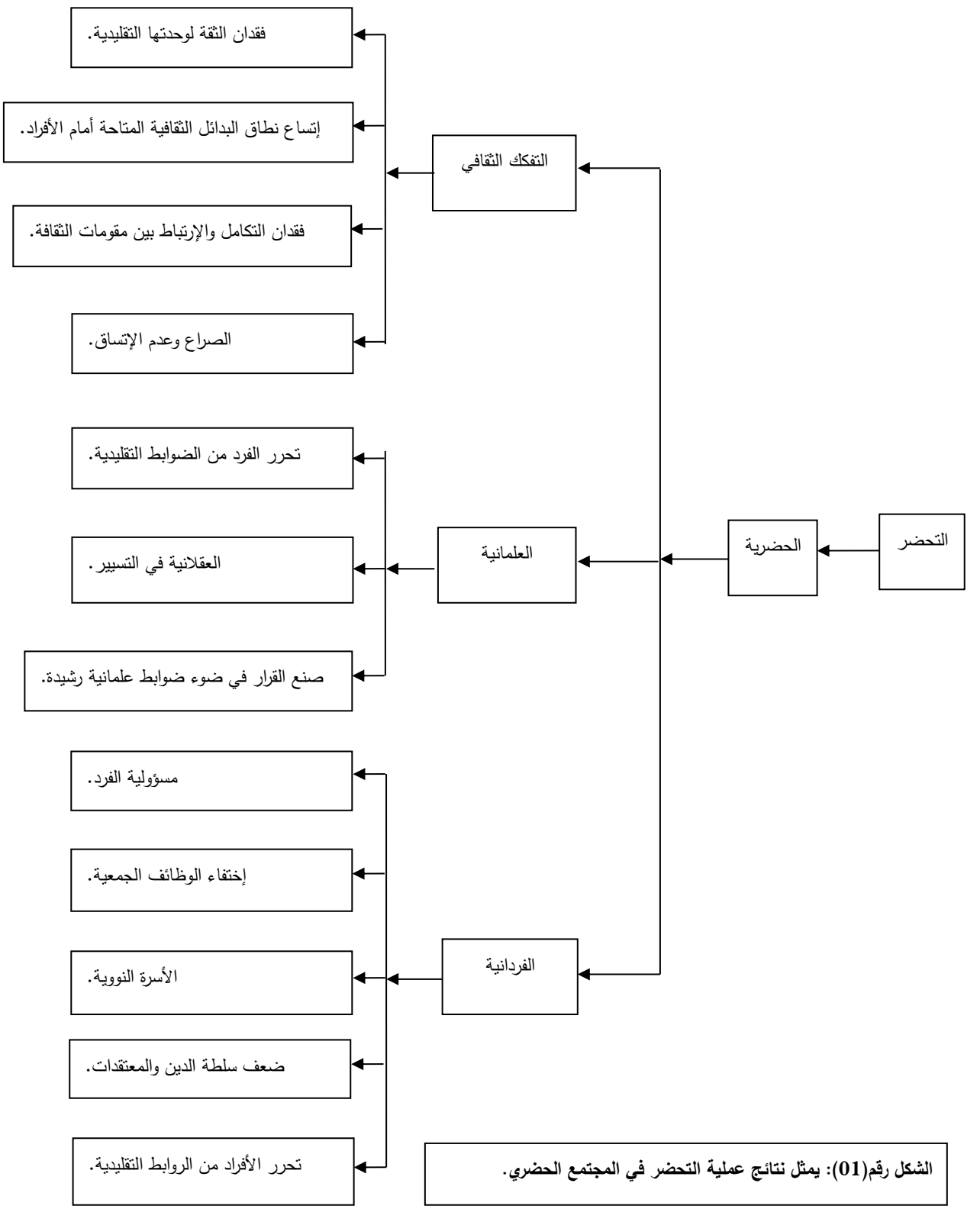

الشكل رقم(01): يمثل نتائج عملية التحضر في المجتمع الحضري.

وقد أصبح معروفاً لدى المنشغلين بعلم الاجتماع الحضري بأن الحضرية تعني أسلوب أو نمط حياة، والفضل في ذلك يرجع إلى "لويس ويرث"-L.Wirth عندما عنون بها مقاله الشهير المنشور عام 1938م بعنوان: "الظاهرة الحضرية"- « Le phénomène urbain comme mode de vie» ، وهذا الأسلوب أو النمط يتميز به سكان المدن وتفرضه الطبيعة الإيكولوجية والإجتماعية والثقافية للمدينة، والتي جميعها تكسب سكان المدن ثقافة خاصة تسمى الثقافة الحضرية، كما أصبح معروفاً بأن الحضرية هي الحصيلة النهائية لعملية التحضر كما أشرنا سابقاً، أي هي تلك التغيرات الإجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول إلى ذلك سواء بالميلاد أو بالهجرة أو بظهور المدينة في موطنهم الأصلي الذي نشئوا فيه حسب ما تبين لنا في المعاني السابقة للتحضر[1].

ويصنف العمل الذي قدمه "وير ث" التحضر بأنه يؤدي إلى تغير أساسي في طبيعة ونوعية العلاقات الإنسانية، بسبب إزدياد حجم المدن وكثافتها وتباين المجموعات البشرية فيها، كما يؤدي التحضر إلى إختفاء الجماعات الأولية تاركة مكانها لصالح الجماعات الثانوية والمتخصصة، ويشجع على شخصية العلاقات وروح التسامح، بل أكثر من ذلك فإن السكان المتكيفين مع هذا الوضع يصبحون أقل اعتماد على الجماعات الأولية كالعائلة والحي، وأن التحضر الذي ينتج جميع هذه الآثار يتوافق مع عملية التصنيع والإتصال الجماهيري[2].

والتحضر هو إنتشار نظام ومواقف واتجاهات وسلوك موجودة في جماعة ذات خاصية - وهي مجتمع متحضر- فالمدينة ليست وحدة أو حيز مكاني فقط لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة، ونموذج تنظيم وتطور متميز.

(1) محمد بومخلوف –التحضر– دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2001، ص 27.

(2) محمد بومخلوف، نفس المرجع، ص28.

فمن خلال التحليل الذي قام به "جيرالد بريز-Gerald, Breese من خلال دراسته الموسومة بالتحضر والتقاليد(urbanisation et traditions) يقول: "لا تمثل المدينة شكلا جديداً للتنظيم الإقتصادي، وبيئة فيزيقية مختلفة، ولكن تمثل أيضا نظاماً إجتماعياً جديداً، يؤثر تأثيراً شديداً على سلوك الإنسان وتفكيره، فلقد أدى التحضر إلى ظهور الحضرية كأسلوب في الحياة، ذلك أن حجم السكان وكثافتهم وتباينهم من الأمور التي تؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية وطبيعة الإنسانية ذاتها، وتمثل المدينة نمط من أنماط التدخل الثقافي، الذي ترك ولا شك آثاراً بالغة على البناء الاجتماعي والعمليات والنظم الاجتماعية".

ويؤكد التصور التنظيمي لهذا المفهوم على اعتبار المدينة تنظيم اجتماعي كبير، تبرز فيه سيطرة الإنسان على النشاطات والعلاقات الانسانية بوضوح، بفضل التنظيمات المختلفة التي تسهر على ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية بصورتها السابقة، من أجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري.

فأبرز مظهر تنظيمي يصاحب التحضر، يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين[1].

بمعنى ان التحضر تراكم التطور والتعقد النظامي، حيث يشمل تطور الحكومات المركزية القوية، وتطوير الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وانتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية والغير الرسمية، كالنقابات واتحاد العمال وغيرها، فضلا عن تلك التغيرات التي لحقت ببناء ووظائف وحدات التنظيم القائمة، كالأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية وأنساق المكانة...الخ

ويرى علماء التصور السلوكي أن عملية التحضر تتضمن تغيرات جوهرية في أنماط السلوك، وفي القيم الإجتماعية للناس، فهي تغير وانتقال من نمط أسلوب الحياة

(1) L'école de chicago -naissance de l'écologie urbaine, texte traduits et présentés par- Grafmer Yves et Joseph Ishac, aubier-montagne, Paris, 1984, P177

على مر الزمن من حيث أنماط السلوك والتفاعل إلى نسق معين من قيم ومعايير السلوك وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية.

وباختصار فعملية التحضر فهي في الأساس إنتقال وتطور المجتمع إلى شكل الرابطة ليتميز في النهاية بانقسامية الأدوار، وتعددية الانتماءات، وسيطرة العلاقات السطحية الثانوية من خلال الروابط المتخصصة، وضعف علاقات المواجهة المباشرة، وغلبة العقل والمصلحة على العواطف.

بعبارة أخرى يعنى التحضر الانتقال إلى نموذج أكثر رشادة وعقلانية للفعل الاجتماعي والتفاعل، حيث ارتبط بالعلمانية والعقلانية والهامشية واللامعيارية أو فقدان المعايير والاغتراب[1].

وبناءا على كل ما ورد سابقا من تعريفات، يمكن تقديم تعريف إجرائي للتحضر وهو: التغير والتطور أو الانتقال الذي يحدث على مستوى كافة مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الايكولوجية، الديموغرافية، التنظيمية، السلوكية، العلاقات الاجتماعية، والعادات والتقاليد والقيم، حيث لا تقتصر هذه الظاهرة على المدن بل تتعداه إلى المناطق الريفية.

لقد عرف المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات تغيرات وتحولات، وظهرت فيه عدة تناقضات جادة، فقد غيرت عملية التحضر بناء الأسرة بتدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة، كما غيرت ذهنيات الأفراد، كما أدت أيضا إلى زيادة درجة المسؤولية بين الزوجين، بدل الشكل التقليدي للمشاركة التي تتحدد فيه المسؤولية على أساس الجنس، وأخيراً تشجيع الاختيار للزواج من جانب الطرفين بدلا من الشكل القديم الذي كان يمارسه الآباء والأقارب، وما تزال جذور هذا الشكل القديم باقية وأن هناك صراع بين القديم والجديد وبين التقليد والتجديد.

---

(1) السيد عبد العاطي السيد –علم الاجتماع الحضري– ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1980. ص ص: 108–110.

ويمكننا أن نلمس بوضوح بعض هذه الجوانب إذا تأملنا المحاولات التي بذلها المجتمع القصوري للتكيف مع أنماط وظروف الحياة الحضرية، بحيث أن هذا المجتمع يكون في أصله متجانساً نسبياً، أما هذا التحول الذي عرفه نرى بأنه يواجه تبايناً شديداً يصعب عليه فهمه واستيعابه، وأن ضرورة الحياة في الوسط الحضري تجبر الفرد أو الأسرة على التكيف مع الأنماط الجديدة، ويتم ذلك رغم أن هذه المجتمعات القصورية تواجه مشكلات عدة من جراء عملية التحضر.

3- مفهوم العلاقات الاجتماعية:

تعني العلاقة ربط شيء بشيء آخر .وعلى الصعيد الإنساني نجد أن كل فرد مرتبط بالآخر تحت مسميات مختلفة (آباء، أخوة، أصدقاء، زملاء، جماعات، مؤسسات ...إلخ)، فهو مندمج في نسيج وفضاء اجتماعي يقوم على شبكة من التبادلات المعقدة التي توجه أفعاله وتنشئته الاجتماعية، فهذا الربط بين عنصرين أو أكثر يعني وجود نوع من التأثير المتبادل، وهذا يؤدي بنا إلى مفهوم التفاعل، فلا يمكن تصور وجود تفاعل بين طرفين اجتماعيين دون أن نقول بوجود علاقة.

ويمكن تعريف **العلاقات الاجتماعية** بأنها: "الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد في المجتمع، والتي تنشأ نتيجة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض ومن تفاعلهم في بوتقة المجتمع". أو "هي صورة من صور التفاعل الاجتماعي بين طرفين أو أكثر بحيث تكون لدى كل طرف صورة عن الطرف الآخر والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على حكم كل منهما للآخر، ومن صور هذه العلاقات الصداقة والروابط الأسرية والقرابة وزمالة العمل والمعارف والأصدقاء". وتعتبر العلاقات الاجتماعية التي تتبلور بين الأفراد في مجتمع ما بناءا على تفاعلهم مع بعضهم البعض بغض النظر عن كونها علاقات إيجابية أو سلبية من أهم ضرورات الحياة الاجتماعية[1].

وعليه فإن موضوع العلاقات الاجتماعية أصبح يحتل مكانة هامة في العلوم الاجتماعية. لذا سوف نتعمق أكثر في ماهية مفهوم العلاقات الاجتماعية في الفصل الثالث.

---

(1) بوضياف فاطمة -تراجع العلاقات التقليدية للجيرة (دراسة ميدانية لبلدية الرحمانية)- رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004. ص:44.

5- المقاربة النظرية.

نتطرق في هذا العنصر للنظريات الاجتماعية المختلفة التي تعالج الموضوع المدروس المتعلق بالعلاقات الاجتماعية.

وعليه نعطي أهم النظريات المعروفة، سواء الكلاسيكية منها أو المعاصرة والتي كان لها صدى كبير بين العلماء والباحثين في علم الاجتماع الحضري والذين استجابوا للتطور الحضري الكبير الذي عايشوه، فانطلقوا بجهودهم في محاولة لإيجاد فهم دقيق للأشكال الحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع والتحضر، ولقد كانت أعمالهم تمثل الأسس الفلسفية الأولى التي استندت إليها نشأة علم الاجتماع الحضري ولاتزال تصوراتهم وتحليلاتهم تمثل تأثيرا هاما على الكثير من الأعمال المعاصرة في هذا المجال.

1- نظرية ابن خلدون (1332-1406):

تعتبر النظرية العمرانية الخلدونية أقرب إلى واقع مجتمعنا باعتبار ابن خلدون اهتدى إلى تفسير وفهم واقع المجتمعات المغاربية، إذ أن هذه النظرية حاولت أن تدرك ذلك الواقع الإجتماعي المغاربي.

بحيث يصنف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين على أساس وجود المعاش والكسب، وقد أرجع الفروق بين البدو والحضر إلى الفروق في مصادر الإنتاج، والمهنة وبين أن البدو أصل للمدن والحضر، سابق عليهم، فيقول: «اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة، ولابد إلى البدو، فكان اختصاص هؤلاء البدو أمرا ضروريا لهم، وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك»[1].

وعليه حدد ابن خلدون أربعة مراحل للتطور :مرحلة البداوة، الملك، الحضارة، الهرم، حيث تلعب العصبية وهي قوة الوحدة الدموية في القبيلة دورا كبيرا في هذا التطور.

(1) عبد الرحمن ابن خلدون –مقدمة ابن خلدون، كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر– دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ص 92.

وتمثل المرحلة الأولى حياة البداوة عند العرب، بصفة خاصة، حيث يعيش الناس في قبائل، وتقوم العلاقات الاجتماعية على أساس العصبية، وبفضل هذا الرباط يقوى التضامن داخل القبيلة، فإذا تأكدت العصبية، وقوية الرئاسة في قبيلة معينة، دفعها ذلك للغزو، والذي يؤدي بدوره إلى إقامة الملك، فإذا استقر الملك بدأت العصبية تضعف شيئا فشيئا، فيبتعد الناس عن حياة البداوة، ويدخلون في مرحلة الحضارة حيث الترف والبذخ ويفقدون بذلك طبائع البداوة، من التضامن والتعاون ويدخلون في مرحلة جديدة حيث يؤدي ذلك إلى إفساد المجتمع والحياة وانحلال العلاقات الاجتماعية هي الأخرى[1].

وعليه فالعلاقات الاجتماعية في أبسط حالاتها تكون مشبعة بكل أشكال الحياة التقليدية المبنية على التفاعل المستمر والتعاون بين الناس والالتحام، لكن مع مرور الوقت، ومع تبدل أحوال الناس في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية نتيجة عملية الانتقال المستمر للأفراد يصاحبه تبدل في طراز المعيشة، ويقرر أسلوب حياتهم وطريقة تعاملهم، وبذلك تتأثر علاقات الجوار بهذا التغير وتسايره، وتتطور معه محدثة بذلك قطيعة بين العلاقات التقليدية الموروثة في المجتمع الريفي التقليدي وبين العلاقات الحديثة.

2- -نظرية دوركايم: (1858-1947).

يعتبر الباحث الفرنسي أميل دوركايم، من أنصار النظرية الكلاسيكية، ولقد عاش في فرنسا، وشاهد التحول الحضري الذي حدث في القرن التاسع، فقدم نموذجاً ثنائياً للحياة الاجتماعية[2]، وحاول مقارنة خصائص المجتمع التقليدي قبل الصناعي، بالمجتمع الصناعي، وتأثير تقسيم العمل والتخصص على تصرفات وسلوك الأفراد وبين أن المجتمعات التقليدية تتميز بوجود نوع من التضامن العضوي الآلي أما المجتمعات التي

(1) سناء الخولي -الأسرة والمجتمع- دار النهضة العربية، لبنان، 1984 ، ص 33.

(2) السيد عبد العاطي السيد -علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق- مشكلات وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، مصر،ج2، 1998، ص 38.

تتميز بالتخصص وتقسيم العمل فيسود فيها التضامن العضوي حيث يعتمد على تبادل المنفعة[1].

كما يرى أن تزايد تقسيم العمل الذي يميز المجتمع الحضري الحديث يؤدي إلى الإطاحة بالتكامل الإجتماعي التقليدي ويوجد في نفس الوقت شكلا جديدا من التماسك الاجتماعي القائم على الاعتماد المتبادل بين الأفراد (علاقة المصلحة) .

ومنه فإننا نرى بأن علاقات الاجتماعية في المجتمعات التي تتميز بتقسيم العمل (التضامن العضوي) تكون فيها العلاقات مبنية على المصلحة فقط، ويكون هنا كتشتت الأفراد مما يقلل من فرص الالتقاء بالجيران وبذلك الإطاحة بالعلاقات التقليدية المبنية على التضامن العضوي الآلي الذي يعطي أكبر فرص للالتقاء من خلال خصوصية العمل الجماعي.

3-نظرية لويس ويرث:

لقد تركز اهتمام ويرث أساس على تحليل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في السياقات الحضرية، ففي مقال له بعنوان: "الحضرية كطريقة للحياة"، نشرها سنة 1938، قدم ويرث تحديد واضح للمدخل السوسيو–ثقافي في معالجة مختلف الموضوعات الحضرية، ووضع ويرث تعريفاً سوسيولوجياً للمدينة على أنها: «موطن كبير للإقامة نسبيا وكثيف ودائم للأفراد غير المتجانسين اجتماعيا»[2].

حيث يتميز سكان المدينة بأنهم منعزلين ويتعاملون مع الآخرين بطريقة غير شخصية، يقيمون حواجز عاطفية في علاقتهم بالآخرين مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي للمجتمع المحلي الناتج عن تزايد الحضرية، وبذلك فإن تطلع السكان في عصرنا هذا إلى الحياة الحضرية أدى إلى زوال علاقات الجوار التقليدية وسيادة علاقات الغفلة والمصلحة بين الجيران.

كما يرى بأن حجم وكثافة، وتغاير السكان يؤدي بقدر كبير ومتعدد الوجوه من التمايز المجتمعي، يظهر ذلك بصفة أساسية في التخصص وتقسيم العمل ولو أنها تأخذ أشكالا أخرى أيضا تتمثل في تنوع المحليات والمواقع، مثل مناطق الأعمال والمجاورات

(1) فهمي سليم العزوي وآخرون –المدخل إلى علم الاجتماع– دار الشروق للنشر والتوزيع، 1992، ص338

(2) Yves Grafmeyer et Isac Joseph: L' école de Chicago, 1re édition, les éditions du champ urbain CRU, 1984, 1990, P 257-258.

السكنية، وما شابهها وفي مواقع وأنشطة السكان حيث يعمل الناس في مكان ويعيشون في مكان آخر، وأيضا في وسائل الترويح والدوائر والمجالات الاجتماعية للسكان، حيث مجموعات الزملاء والجيران، الأصدقاء والأقارب وفي المؤسسات[1].

إن تمايز البناء الاجتماعي، وتمايز حياة الأفراد الذين يعيشون داخل هذا البناء، تضعف العلاقات الاجتماعية بطريقتين، فعلى مستوى المجتمع المحلي نجد أن الأفراد يختلفون كثيرا عن بعضهم البعض في أعمالهم وعلاقاتهم وأساليب حياتهم.

وكلما زاد المجتمع المحلي اتساعا زاد التماسك ضعفا وكذلك الحال بالنسبة لتماسك الجماعات الأولية. ويكون ضعف هذه الجماعات نتيجة لتمايز الحياة الحضرية لأن كل منها يستوعب القدر القليل من وقته وحاجاته ومطالبه. والمثال على ذلك أن الأفراد يعملون ويلعبون خارج الأسرة، حتى أنها أصبحت أقل مغزى و أهمية في حياتهم، وبالمثل فإنهم يستطيعون ترك المجاورة من أجل التسويق والترويح حتى أصبح الجيران أقل أهمية.

إن الجماعات الأولية أصبحت في المجتمع الحضري أكثر وهنا لأنها لا تستأثر بقدر كبير من اهتمام الأفراد كما أنها لم تعد تمارس بقدر كبير من الضبط والسيطرة على حياتهم، ومن هنا ومن خلال تقسيم المجتمع المحلي وضعف جماعاته الأولية يؤدي التمايز إلى ضعف عام في الروابط الاجتماعية، وبذلك فعلاقات الجوار هي الأخرى يصيبها الضعف.

4- نظرية روبرت بارك: (1864-1944).

حدد بارك في مقالته الشهيرة "المدنية مقترحات لبحث السلوك الإنساني في البيئة الحضرية" 1919. الأسس النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع الحضري في شيكاغو حيث يذهب بارك إلى أن حياة المدينة الحديثة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل الذي ينتج عن المنافسة الصناعية وأكد أن وجود السوق وتطويره قد أدى إلى انهيار الطرق التقليدية للحياة[2]، واستبدالها بأخرى تقوم على المصلحة الوظيفية والمهنية ولكونه صحفيا سابقا أورد على ذلك بأن أوضح كيف أن وسائل الاتصال الجماهيري التي تنقل المعلومات

(1) السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق، ص54-55

(2) السيد عبد العاطي السيد: المرجع نفسه، ص44 .

بطريقة رسمية روتينية وغير شخصية قد حلت محل شبكة الاتصال الشفوي وعلاقات المواجهة المباشرة، وغيرها من وسائل غير رسمية لنقل المعلومات في المجتمع الصغير. ويقرر أن اختفاء الروابط العاطفية التقليدية في المدينة قد أدى إلى ظهور روابط اجتماعية جديدة تقوم أساسا على المصلحة، الأمر الذي يوضح تأثره بأفكار دوركايم عن التضامن القائم على التشابه والذي استبدل بتضامن عضوي يقوم على الاعتماد المتبادل بين أجزاء متمايزة[1]، ومنه فإن العلاقات الاجتماعية هي الأخرى تتأثر بشكل مباشر في الوسط الحضري بكل ما تفرضه الحياة الحضرية من التغيرات على كل الأصعدة، بأن تقلص من علاقات المواجهة المباشرة وتقلص من فرص الالتقاء بالجيران، وتطغى عليها علاقات اجتماعية جديدة تقوم على أساس المصلحة الخاصة.

إن هذه النظريات التي أشرنا إليها كان لها صدى كبير بين الباحثين والعلماء في علم الاجتماع الحضري والذين استجابوا للتحول الحضري الكبير الذي عايشوه فانطلقو بهذه الجهود إلى محاولة فهم أشكال الحياة الاجتماعية المتأثرة بالتحضر.

ولهذا فإن هذه المقاربات تمثل الأسس النظرية التي استندت عليها في هذا البحث، ولعل أقرب النظريات التي يمكن أن أتبنى طرحها ووفقها يعالج موضوع بحثنا هي نظرية "**لويس ويرث**" والتي ركزت اهتمامها على تحليل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في السياقات الحضرية، كما أن "**لويس ويرث**" درس المجتمع المحلي الذي تتمايز فيه حياة الأفراد داخل البناء الإجتماعي وتتأثر العلاقات الإجتماعية، وهو ما يؤدي حسب "**ويرث**" إلى تقسيم المجتمع المحلي وهذا التقسيم يسهم في إضعاف الجماعات الأولية والروابط الإجتماعية بما فيها علاقات الجوار.

- المتغيرات الرئيسية للدراسة:

يمكن القول أن ثمة متغيرين رئيسيين في إشكالية موضوع بحثنا وهما:

أ- المتغير المستقل: ويتمثل في عملية التحضر التي بدأ القصر يعرفها.

ب- المتغير التابع: ويتمثل في الإنعكاسات أو التغيرات التي يشهدها مجتمع القصر، سواء في شكله الفيزيقي أو الاجتماعي والثقافي.

(1) نفس المرجع، ص46.

6- الدراسات السابقة.

من أجل بناء تراث نظري عن موضوع البحث وإثراءه، والاستفادة من مجهودات الآخرين ومعرفة وجهة نظرهم حول موضوع البحث والجوانب المدروسة فيه، والتبصر بأخطائهم، من هذا المنطلق لابد من عرض الدراسات السابقة والمشابهة التي تناولت بالدراسة والتحليل موضوعي ظاهرة التحضر وما يتصل بها من موضوعات مشابهة، وموضوع العلاقات الاجتماعية دون أن نهمل حتى الدراسات التي خصت المجتمع القصوري كحقل لها في مجال علم الاجتماع، والهدف من عرضها ومراجعتها هو من أجل الحصول على رؤية واضحة لموضوع دراستنا والاستفادة مما قدمته دراسات الباحثين الآخرين، كما يمكن من خلالها توضيح العلاقة بين دراسة الباحث وهذه الدراسات من خلال إبراز أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينهم من حيث الهدف من الدراسة، المناهج المعتمدة، مفردات وأنواع العينة، وأدوات جمع البيانات وكذا من حيث المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسات بالبحث لأن تحديد هذه العلاقة يمكن الباحث من إبراز الإسهام والجانب الذي يرى أنه يستطيع تقديمه إنطلاقا من تحليل هذه الدراسات، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

الدراسة الأولى:

دراسة محمد بومخلوف (2001).

بعنوان: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة: الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية_ التحضر.

هذه الدراسة هي عبارة عن الدراسة الثالثة من سلسلة الدراسات التي يعالج فيها صاحبها القضايا المعاصرة للتوطين الصناعي وذلك بعدما انتهى من معالجة القضايا الفكرية وقضايا التنظيم الصناعي في الدراستين السابقتين لهاته الدراسة، وعالج محمد بومخلوف موضوع التحضر باعتباره قضية أساسية من قضايا التوطين الصناعي، وذلك باعتبارهما عمليتان متلازمتان، فقد أكد أن التحضر يتأثر بالتصنيع والتوطين الصناعي

تأثراً كبيراً منذ الثورة الصناعية إلى اليوم، وهذا ما أدى إلى ظهور مراكز حضرية جديدة وتوسع ونمو المراكز الحضرية القائمة، فقد حاولت الدراسة الجمع بين المعالجة النظرية الإمبريقية لقضية لتحضر، وتناول قضية التحضر الحديث في الجزائر من خلال تحديد ملامحه العامة والمراحل الأساسية منذ الاحتلال الفرنسي إلى يومنا.

وقد أقيمت الدراسة على ضواحي مدينة الجزائر العاصمة وبالتحديد منطقة سيدي موسى والمناطق المجاورة لها، وذلك بالتعرف على النمو العمراني الحضري الذي عرفته هذه المنطقة ومسار نموها العمراني وأشكال النمو الذي عرفته وتحليل مجتمع الحي العشوائي والكشف عن محدداته الاجتماعية وبنائه الاجتماعي الجغرافي والقرابي ودوره في الاندماج الحضري لسكان الحي والوقوف على التنظيم الاجتماعي السائد في الحي ومؤسساته الاجتماعية الأساسية ودورها في تنظيم العلاقات الاجتماعية والشؤون العامة للحي ومحاولة التعرف على الخصائص الريفية والحضرية للحي العشوائي والوقوف كذلك على المشكلات التي تواجه الأحياء والمناطق العمرانية العشوائية.

كما تعرفت الدراسة على السياسات الحضرية المختلفة التي اتبعتها الجزائر في مكافحة العمران العشوائي وأدواتها وآلياتها القانونية منها والمؤسساتية، وتحديد المراحل التي مرت بها هذه السياسات ومحاولة ربطها بالتطور الاقتصادي والإجتماعي والسياسي العام للبلاد.

تهدف الدراسة إلى دراسة مفهوم التحضر باعتباره من المفاهيم الأساسية والحديثة في الجزائر من خلال تحديد معنى الظاهرة الحضرية والمفاهيم المرتبطة بها والاتجاهات النظرية والمنهجية وربطها بالصناعة والعمران الحضري، ومن خلال مزاوجة الدراسة بين العمل النظري والميداني هذا الأخير الذي من خلاله تمت دراسة منطقة من المناطق الهامة التي عرفت نمواً وتطوراً حضارياً كبير بهدف الوصول إلى نتائج تمثل تصوراً معالجاً للاستراتيجيات الجذرية للتحضر العشوائي.

حيث اعتمدت الدراسة عن مصادر جمع المعلومات والبيانات والتي استعان بها في دراسة النمو الحضري بالمنطقة فتتمثل في عينة من المبحوثين المستخرجين من عمال المجمع الصناعي لسيدي موسى، وتحليل الوثائق والإحصائيات السكانية والعمرانية للبلديات المعنية، وإحصائيات الديوان الوطني لإحصاء السكن والسكان للسنوات (1966-1976-1987-1998)، بالإضافة إلى الاعتماد على الملاحظة الميدانية.

وكشفت نتائج الدراسة عن ما يلي:

1- التدعيم الاقتصادي والاجتماعي وتطوير البنية التحتية بصفة عامة للمناطق الريفية، ووضع آليات جذابة للإستثمار العام والخاص بها، وهذا الأسلوب هو من صميم الاتجاه الحديث في هذا الميدان، والذي لا يؤدي فقط إلى استقرار السكان الريفيين فحسب وإنما يؤدي إلى تحقيق هجرة عكسية أيضاً، وأن سكان المدن الجزائرية لا زالوا على صلة وثيقة بمناطقهم الأصلية.

2- التكفل بالعمران الحضري، وذلك بتوفير السبل والآليات التي تضمن نمواً حضارياً متوازناً وسليماً بتوفير المسكن ذاته أو بتوفير السبل والآليات والعوامل المؤدية إلى توفيره بالمعايير المطلوبة، بغية امتصاص الفائض الديمغرافي للأحياء غير المخططة والتخفيف من الضغط الذي تعاني منه.

3- التحكم في النظام العقاري وإخضاع المجال الحضري لتسيير دقيق وعقلاني وواقعي، وأن مهمة التعمير هي من مهام الدولة والمؤسسات المتخصصة فهي صاحبة الإمكانيات والحق في التصرف في استخدامات المجال الحضري والتخطيط له مهما كان حجمه وموقعه،

4- ان العمران غير المخطط أو العشوائي الذي تشهده ضواحي مدينة الجزائر وأطرافها هو ظاهرة صناعية-تنموية، كما هو ظاهرة حضارية ناتجة عن انفجار الوضع الحضري.

5- تعتبر هذه المناطق كذلك الميدان الاجتماعي المناسب من أجل دراسة البنيات ونمط العلاقات الاجتماعية في المدينة.

6- يعتبر التمسك بأنماط العلاقات والأشكال الأولية للمؤسسات الاجتماعية من أهم العوامل المساعدة على الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، لأن الفرد الحضري النازح يستمر في العيش بأنماط وموجهات السلوك والفعل السابقة ولولا ذلك لتحولت هذه الأوساط الحضرية إلى بؤر التوترات والانحرافات خاصة في تفشي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب.

أهمية التخطيط في تنمية العلاقات وأنماط التضامن الاجتماعي المألوف لدى الأفراد والجماعات الاجتماعية في المجتمع من ناحية أولى، مع التخطيط في نفس الوقت لتنمية وتطوير الأنظمة الحضرية الرسمية الحديثة المتنوعة من أجل استيعاب سكان المدن وتحقيق اندماجهم الحضري بكل فعالية من ناحية ثانية، أي ضرورة العمل على المستويين وبصورة متوازنة في ميدان التخطيط والتنمية الحضرية.

الدراسة الثانية:

دراسة بوضياف فاطمة (2004).

بعنوان: تراجع العلاقات التقليدية للجيرة (دراسة ميدانية لبلدية الرحمانية)

وهي عبارة عن دراسة ميدانية لمدينة الرحمانية وهي إحدى البلديات التابعة إلى الدائرة الإدارية لزرالدة محافظة الجزائر الكبرى، حولت الباحثة اكتشاف طبيعة التغير الذي يحدث للعلاقات التقليدية للجيرة.

تهدف الدراسة إلى إظهار واقع العلاقات الاجتماعية عامة وعلاقات الجوار خاصة في ظل التغير الاجتماعي، وإعطاء صورة عن طبيعة الحياة الاجتماعية في المناطق السكنية الفقيرة سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والمادية.

تتلخص مشكلة بحث الدراسة في أن علاقات الجوار مسها من التغير ما مس المجتمع الجزائري على عدة مستويات، حيث صارت تمي إلى أن تفقد سماتها التقليدية نتيجة عدة عوامل لعل من أهمها يرجع إلى عامل التصنيع والتحضر، مما أدى إلى دخول عدة تقنيات حديثة وبروز عدة معايير وظهور كذلك شبكة جديدة من العلاقات

الاجتماعية والروابط القرابية الناتجة عن التحولات والتغيرات المصاحبة، وانطلاقا من النظرة السريعة للتحولات والتطورات التي طرأت على المجتمع الجزائري سعت الباحثة إلى معرفة مدى تأثر علاقات الجوار كممارسة اجتماعية من زاوية الأسئلة التالية:

1- هل أن الانتقال من نمط الحياة الريفية البسيطة إلى نمط الحياة الحضرية المعقدة ساهم في تراجع العلاقات التقليدية للجيرة أو بالعكس؟

2- هل إعادة ملكية نمط سكني لا يتماشى وطبيعة ساكنيه يؤثر في تراجع الإطار التضامني التقليدي.

3- هل ان غياب التجهيزات الجماعية المكملة للمسكن يؤدي إلى التقليص من فرص الالتقاء بين الجيران.

إنطلقت الدراسة من الفرضية العامة التي تقول أنه يبدو أن تعقد علاقات الجوار هي انعكاس لمؤثرات التغير الاجتماعي والصعوبات الناتجة عنه.

أما الفرضيات الجزئية فقد جاءت كما يلي:

1- الانتقال من نمط الحياة الريفية البسيطة إلى نمط الحياة الحضرية المعقدة أدى إلى تراجع في العلاقات التقليدية للجيرة.

2- إعادة ملكية أنماط سكنية لا تتماشى وطبيعة ساكنيها يؤدي تراجع الإطار التضامني التقليدي.

3- غياب التجهيزات الجماعية المكملة يؤدي إلى التقليص من فرص الالتقاء بين الجيران.

إعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي استنادا إلى المعطيات الميدانية التي تتطلب بدورها جمع البيانات وتفريغها وتبويبها وتصنيفها في جداول وتحليلها قصد الوصول إلى نتائج موضوعية، كما أن الموضوع في بعض جوانبه استلزم من الباحثة استخدام المنهج الكيفي للتحليل والتفسير والشرح.

أما عن الأدوات المنهجية المستعملة في الدراسة من أجل الإحاطة بموضوع البحث، حيث اعتمدت الدراسة على الوثائق والإحصائيات التي توفرت حول منطقة الدراسة، كما استخدمت تقنية الملاحظة المباشرة الاستطلاعية، وطبقت في البحث أداة أساسية هي الاستمارة وقد احتوت على 47 سؤالا أغلبها مغلقة وقد أجريت الاستمارة بصفة كاملة على 94 مبحوثاً، احتوت على أربعة محاور وتم تطبيق هذه الاستمارة على عينة بحثية تم اختيارها عمديا أو قصدياً وتعرف هذه العينة بأنها الطريقة التي من خلالها تختار العناصر التي تبدو أنها جزءاً من المجتمع المراد دراسته.

كشفت نتائج الدراسة على أن:

– حجز وتراجع اختلاف أدوار الجوار هو نتيجة انتقال الأفراد من البساطة في العيش إلى حياة أكثر تعقيدا.

– ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي ان النموذج المعماري السائد ساهم بشكل واسع في تغير العلاقات الجوارية كما كانت عليه في السابق.

– كما استنتجت الدراسة إلى أن نقص المرافق العامة المكملة للسكن أو المرافق الخارجية للسكن يساهم بالضرورة في تقليص واختصار العلاقات الجوارية.

الدراسة الثالثة: دراسة طويل فتيحة (2004) .

بعنوان: "السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية" (دراسة ميدانية في مدينة بسكرة).

بحث الباحث هنا عن فهم الظاهرة الحضرية وكيفية بناء المدن وديناميكيتها، توجد عدة مداخيل نظرية لدراسة الواقع الحضري المعقد بكل أبعاده وجوانبه.

أجريت الدراسة حول مدينة بسكرة وهي ولاية من ولايات الجزائر، تعد ولاية بسكرة حلقة وصل بين الجنوب الشرقي والشمال التلي للقطر الجزائري فهي بوابة الصحراء، ظهرت كولاية بعد التقسيم الإداري عام 1974م وبعد التقسيم الإداري عام 1984م إنقسمت الى ولايتين إداريتين ولاية الوادي وولاية بسكرة الولاية الأم، تضم ثلاثة وثلاثين

(33) بلدية واثنتا عشرة(12) دائرة، تتربع على مساحة 216712 كلم²، يسكنها حوالي 692224 نسمة.

التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة هي كما يلي:

1- التساؤل الرئيسي: كيف ساهمت السياسة الصحراوية في ظهور مشاكل إجتماعية في مدينة بسكرة كأحد المدن الصحراوية؟

2- التساؤلات الفرعية: - هل توجد سياسة حضرية خاصة بالمناطق الصحراوية؟

- هل تنهض هذه السياسة بخصوصية المنطقة الجغرافية واحتياجات السكان؟

- هل تحمل السياسة الحضرية رؤية مستقبلية لتطوير مدينة بسكرة كأحد المدن الصحراوية؟

تكمن أهمية الموضوع في إيجاد العلاقة بين السياسة الحضرية والمشاكل الاجتماعية ومحاولة انقاذها من المشاكل التي تعاني منها في ضوء خصوصياتها، وللوصول لهذه الأهمية لا بد من وضع أصناف تسعى لتحقيقها بدءاً من:

1- القاء الضوء على السياسة الحضرية التي طبقت في مدينة بسكرة كأحد المدن الصحراوية لفهم أعمق وإدراك واعي الإجراءات المتخذة لتنمية المجالات الحضرية الصحراوية.

2- تفسير الظواهر السلبية الناتجة عن هذه السياسة الحضرية والمطبقة في ضوء التراث النظري المتوفر.

3- اقتراح بعض الحلول للتقليل هذه المشاكل التي يمكن للمسؤولين الاستفادة منها في إطار قراراتهم وإجراءاتهم على المجالات الحضرية الحالية.

4- لفت انتباه السلطات لتطوير المناطق الصحراوية كمجتمعات محلية لتحقيق التنمية الشاملة المفقودة لحد الآن.

5- إنهاء فترة الدراسة كمستوى عالمي وثقافي يتيح الفرصة للمبادرة في ميدان الشغل لتحقيق الذات للمساهمة في تنمية المناطق الصحراوية وبالتالي التنمية الشاملة للبلاد.

اعتمد الباحث على المنهج الوضعي التاريخي لأن الباحث ينطلق من السياسة الحصرية ومشاكلها الاجتماعية في المناطق الصحراوية أي من واقع ومميزات وخصوصيات معينة نبحث فيه عن خلال هذه السياسة وكيف يتم تنظيم المجالات الحضرية في الجزائر وخاصة في المناطق الصحراوية خاصة في مدينة بسكرة عن طريق تقصي الحقائق والاحداث الماضية المتعاقبة على المدينة عبر فترات متباينة وذلك لدراسة الحركة العمرانية وتاريخها والمناهج المتبعة في التخطيط والتنظيم للوقوف على المشكلات الاجتماعية التي تشكل الحاضر.

وللوصول الى البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع البحث والحصول على النتائج إستخدم الباحث مجموعة من الأدوات والوسائل وهي:

1- السجلات والوثائق: وتعتبر احدى أدوات جمع المعلومات حول الموضوع عن أجل التحليل والتفسير التي تتمكن من الحصول عليها عن طريق باقي الأدوات (الملاحظة والمقابلة...)

2- الملاحظة: تعتبر احدى جمع المعلومات وتعمل على توجيه الإنتباه او الإدراك الى ظاهرة او حادثة معينة أو لشيء ما يهدف للكشف عن أسباب الظاهرة وقوانينها في ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها، استخدم الباحث الملاحظة البسيطة المباشرة كمنهج وطريق للإستقصاء الحقائق والوقائع بالمتابعة والمشاهدة للتركيب الداخلي للمدينة وأنماط المباني.

3- المقابلة: إستعان الباحث بالمقابلة كأداة ثالثة لجمع البيانات باعتبارها خبرة ديناميكية بين الباحث والمبحوث بهدف الوصول للحقيقة لتحقيق هدف الدراسة ولغرض التعرف على ملامح ومشاعر أو تصرفات المبحوثين وأراءهم ومعتقداتهم وخبرتهم وعن مواقف معينة يصعب الحصول عليها عن طريق أدوات أخرى.

كما وجهت المقابلة الى بعض جمعيات حماية البيئة كسلطة غير رسمية لمعرفة الحقائق والوقوف على ما تعانيه المنطقة من المشاكل البيئية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

– عدم وجود سياسة حضرية خاصة بالمناطق الصحراوية.

– فشل السياسة العمرانية المطبقة على المناطق الصحراوية وعدم ملاءمة وسائلها وآلياتها المستعملة الى حد الآن مع واقع المدينة.

– إن ما أنجز من سياسة عامة أهملت فيها خصوصية المنطقة واحتياجاتها في ظل إمكانيات المدينة.

– إهمال الطابع الفلاحي للمنطقة وارتفاع التوسع العمراني والسكاني على حساب المناطق الفلاحية.

– عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية: الزراعية والصناعية أنتج عنه خلل عمراني ظهر في مشكلة هوية المدينة في تخطيطها وتعميرها ومشكلة وظائفها الحيوية من سكن وعمل وغير ذلك.

– من خلال الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى أن هناك ملامح استراتيجية مستقبلية تظهر في الكثير من قرارات السلطة وتشريعات خاصة في الجانب البيئي كالحزام الأخضر الذي سيحاط بالمدينة وعملية التشجير ومحاولة التخلص من الأحياء الفوضوية ببناء مساكن لائقة في ظل غياب حل للهامشية الحضرية.

من خلال ما تم عرضه استنتجت الدراسة بشكل عام: أن السياسة الحضرية ساهمت في ظهور مشاكل إجتماعية في مدينة بسكرة بعدما خرجت منهكة من الإستعمار لتحاول أن تثبت وجودها في واقع من التدهور والفوضى بترقيعات هنا وهناك بعد إهمال السلطة المركزية لهذه المدينة كباقي مدن الجنوب.

الدراسة الرابعة:

دراسة: سعدان رابح (2006).

بعنوان: "الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة" (المنطقة العمرانية للبوني –عنابة–) نموذجاً.

عملت الدراسة على تشخيص واقع الحياة الاجتماعية والعمرانية في المنطقة الجغرافية للبوني (عنابة)، انجزت هذه الدراسة على مدينة عنابة التي تقع في الجهة الشمالية الشرقية للجزائر وتبعد عن الجزائر العاصمة بـ 600كلم يحدها شمالا البحر الابيض المتوسط على 80كلم وجنوبا ولاية قالمة ومن الجهة الشرقية ولاية الطارف فين حين تحيط بها ولاية سكيكدة غربا وتشكل الجبال اكثر من نصف تراب الولاية 52.16% من المساحة الاجمالية للولاية.

جاءت هذه الدراسة من اجل فهم معظم جوانب المشكلة فهماً صحيحاً ومن أهم الأهداف الرئيسية هي:

– وصف وتشخيص واقع الحياة الاجتماعية داخل المنطقة الحضرية الجديدة باعتبارها تمثل ظاهرة مجتمعية مستحدثة نسبيا.

– معرفة درجة رضى السكان نحو محل اقامتهم وكيفية استعمال واستغلال المسكن الجديد.

– مدى إدراك السكان للوسط الاجتماعي والوسط العمراني الذي يعيشون فيه دون إغفال تسجيل طموحاتهم وتطلعاتهم.

– الكشف عن أنماط العلاقة الاجتماعية وعلاقات الجيرة المتواجدة داخل مجال الدراسة.

– يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة فاتحة لبحوث ودراسات أكثر تعمقا تتناول الفضاءات الاجتماعية داخل الوسط الحضري الذي يعيشون فيه، وضمن التجمعات السكانية الكبرى من أجل معرفة العوامل الأكثر تأثيرا في حياتهم.

تتلخص إشكالية الدراسة في كيفية أو حال أو دافع الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الحديثة في منطقة البوني (عنابة).

تهدف الدراسة للإجابة على الانشغال الأساسي الذي يحذو في هذه الدراسة ويتضح من خلال السؤال الرئيسي للإشكالية وهو كالتالي: ما هو واقع الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الحديثة بمنطقة البوني (عنابة)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها كما يلي:

1- كيف يتم تفاعل سكان المجتمع مع الإطار المبني والصور العمرانية المنتجة؟

2- لماذا يعاني المجال العمراني من اللامبالاة والتسيب؟

3- هل هذا التنظيم العمراني من شأنه تحقيق وتسهيل الروابط والعلاقات الاجتماعية للسكان.

استعمل الباحث المنهج المتعدد المداخيل بحيث يتيح للباحث العمق اللازم لمعرفة واقع المجتمع الحضري وفهمه، فطبيعة المشكلة هي التي تحدد المنهج والأدوات، ولأن هدف المنهج يساعد في الوصول إلى الأهداف التي صيغت بوضوح، وكذا استعمل الباحث جملة من المناهج منها:

1- البحث الحقلي الأنثروبولوجي وهو بحث اتصال مباشر ووثيق بالمجتمع وهو ما يعرف بالدراسة الحقلية أي على الباحث أن يعايش المجتمع ويلاحظ نظمه ملاحظة مباشرة.

2- المنهج الوصفي: وهو يهدف الى التعرف على خصائص المنطقة وسماتها من النواحي الجغرافية العمرانية البيئية، والإجتماعية والاقتصادية والثقافية، ووصف الظاهرة من جميع جوانبها ووصف الأبنية المورفولوجية لأحياء البوني (عنابة) المركز.

3- المنهج التاريخي: يهدف هذا المنهج إلى تتبع الظاهرة الاجتماعية ومعرفة تطورها في السياق التاريخي من خلال الرجوع إلى الكتب والمراجع التاريخية لغرض الكشف عن تاريخ نشأة مدينة عنابة وتطورها العمراني والسكاني.

4- المنهج الإحصائي: بحيث أصبح واسع الاستعمال لاستخدامه في الدراسة الاجتماعية ولاعتماده على جمع المادة العلمية بأسلوب كمي وإخراجها بصيغ رياضية ورسوم بيانية من أجل فهمها ووصفها وتحليلها.

لقد استعمل الباحث العديد من التقنيات لما يتناسب من متطلبات وأهداف الدراسة من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية منها:

أ- الملاحظة بالمشاركة وهي تشكل المنهج الأنثروبولوجي في الدراسة الحقلية وهي الملاحظة المنتظمة الدقيقة، للباحث بمشاركة مجتمع البحث في حياته اليومية.

ب- المقابلة المتعمقة: فهي مقابلة حرة أو مفتوحة بين شخص قائم بالمقابلة وبين المبحوث ولا يقيد الباحث فيه بتقنيات الاعتماد على كشف الأسئلة المعدة مسبقاً، وإنما يترك الحرية للمبحوث بأن يتحدث كيفما شاء، أو بعبارة أخرى أنها موقف بين شخصين أحدهما يهدف إلى فهم المعاني والقيم الكامنة وراء سلوك الآخر.

جـ- المقابلة الحرة: تتطلب أهداف الدراسة إلى استعمال أداة المقابلة الحرة وخاصة فيما يتعلق بمظاهر الحياة الاجتماعية في الوسط الحضري باتباع المقابلة الحرة، لأن المجتمع متغير وانتقالي يغلب عليه التباين الاجتماعي والثقافي، وهي تساؤل بين الباحث والمجيب، وتعتبر الأقرب إلى الحياة لأن الإجابة حرة والأسئلة غير مصنعة.

د- الوثائق والخرائط الفوتوغرافية: استخدمت الدراسة مجموعة من السجلات والوثائق المتعلقة بنشأة المدينة وتطورها كالسجلات الإحصائية المستمدة بالدرجة الأولى من نتائج التعداد السكاني بعنابة وبلدياتها وتقارير الدراسات والتهيئة والتعمير الخاصة بميدان البحث، وكذا استعمال الصور الفوتوغرافية والخرائط والمخططات العمرانية التي تبرز بعض ملامح الحياه والتحولات لوجهات المساكن...الخ.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- لقد شهدت البوني (عنابة) سياسة سكانية استعجالية في العموم باتخاذ أنماط بنائية جاهزة قديمة (1950) تم استيرادها من فرنسا.

2- إختلاف التصاميم العمرانية في المناطق السكانية للبوني وهي غير كافية للتنوع الجمالي المطلوب وافتقاد النمط التقليدي الحضري في النسيج الحديث لمدينة البوني.

3- إن أسلوب البناء المصنع سمح بإسكان عدد أكبر بتكلفة أقل ورغم ذلك فإن المظاهر الاقتصادية لا ينبغي أن تحجب عن العناصر المهمة الأخرى في الإنتاج السكاني.

4- وصل الازدحام السكاني حد الخطر لدى بعض العائلات حيث أصبح من الأمور العادية كإقامة أسرتين في شقة واحدة، ومن هنا تم تحويل استخدام المسكن، حيث حولت الشرفة إلى غرفة إضافية في بعض الحالات.

5- التباين في الجماعات لمجتمع البوني لأنها من أصول مختلفة رغم أن امتدادها الاجتماعي شبه حضري لدى العديد من العائلات حتى وإن عاشت في المدينة.

6- تتسم العلاقة الاجتماعية لسكان البوني بالتباعد والجفاء والحذر بفعل التكدس السكاني لأن الخلفيات الاجتماعية للسكان متباينة جغرافيا وثقافيا، وعبرت جماعة من السكان رفضها وقلقها إزاء التعايش الاجتماعي المفروض.

7- تفتقر منطقة البوني إلى حد اليوم على ساحة عمومية تتوسط المدينة، وحدائق، وساحات اللعب، وأماكن الفضاء الاجتماعي للأطفال.

5-فاللاتجانس الاجتماعي لسكان البوني نجمت عنها ظروف خاصة مرتبطة بالجماعات المتواجدة لهذا الوسط الحضري.

الدراسة الخامسة:

دراسة شويشي زهية (2006)

بعنوان: "مجتمع القصور" (دراسة في الخصائص الإجتماعية العمرانية والثقافية لقصور مدينة تقرت).

هي عبارة عن دراسة ميدانية لمجتمع القصور الواقعة في المناطق الصحراوية من خلال خصائصها المختلفة الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع، دون إغفال دور العمران الذي ساعد في احتواء الحياة الأسرية للسكان والمحافظة على خصوصياتهم الداخلية، والجدير بالذكر أن العلاقات الاجتماعية رغم عمقها وأصالتها إلا أنها مع مرور الوقت عرفت نوعا من التراجع، وهذا ما يظهر جليا في بعض التحولات الأسرية والعائلية وظهور نماذج من السلوكات المغايرة، وكذلك ما تشهده هذه المجتمعات من تغيرات هيكلية على مستوى المحيط العمراني والسكني والأحياء وهذا ما جعل حياة سكانه أكثر

عصرية بإدخال بعض المرافق والتجهيزات التي من شأنها أن تغير المحتوى الثقافي والبعد الاجتماعي.

الدراسة أجريت على قصور مدينة تقرت التي تقع شمال الجنوب الشرقي للوطن في منخفض تتلاقى فيه أودية صحراوية تحتية وهي واد إيغرغر المنحدر من قمم الهقار وواد مية المنحدر من أعلى عين صالح مما يدل على وفرة المياه وهي واحة كبيرة ترتفع عن سطح البحر بـ 55 متر.

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نجملها فيما يلي:

1- تحديد الخصائص العامة لثقافة هذه المجتمعات التقليدية وذلك في جانبها الاجتماعي والعمراني.

2- تفسير العلاقة بين العمران بنمطه التقليدي والجانب الإجتماعي والثقافي من خلال معرفة خصائص سكان هذه المجتمعات الإجتماعية والثقافية والتي ساهمت بتشكيل الإطار المبني واستعمالاته.

3- الكشف عن العوامل الفعالة والممكنة للمحافظة على هذا النسيج دون ان يفقد سماته الإجتماعية والثقافية من خلال تحديثه بمتطلبات العصر.

الإشكال الذي انطلقت منه هذه الدراسة هو كيف يمكن لمجتمع القصور في المناطق الصحراوية المحافظة على خصائصه الثقافية والإجتماعية والإقتصادية؟، مع الأخذ بعين الإعتبار دور العمران الذي يساعد في احتواء الحياة الأسرية للسكان والمحافظة على خصوصياتهم الداخلية؟

وتندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

- الى أي مدى تؤثر الأنماط الحضرية الجديدة بسماتها العصرية على ثقافة السكان المقيمين في المجتمعات التقليدية المتمثلة في القصور؟

- هل ان التحولات العمرانية التي تشهدها المنطقة ستؤدي الى تخلي سكان المجتمعات التقليدية (القصور) عن عاداتهم الإجتماعية.

إستخدمت هاته الدراسة اساسا المنهج الوصفي والتحليلي من اجل وصف طبيعة هاته المجتمعات وتحليل التطورات التي يعرفها من خلال بروز الأنماط الحضرية الجديدة.

ومن اجل الوصول الى المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة استعملت مجموعة من الأدوات اهمها الملاحظة المباشرة والإستمارة.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها:

1- يتميز مجتمع البحث بزيادة نسبة الشباب البالغة أعمارهم ما بين 25و45 سنة والذين يمثلون الفئة الفاعلة والناشطة لقيامها بأدوار مسؤولة على مستوى الأسرة.

2- معظم سكان المنطقة من السكان الأصليين الذين ولدوا وترعرعوا فيها.

3- إنتشار الأمية في اوساط مجتمع البحث، بحيث ان معظمهم لا يعرف القراءة والكتابة.

4- يرتكز نشاط افراد المجتمع في المهن الحرة والأعمال البسيطة وهي نشاطات مؤقتة وغير محددة.

5- تميز مجتمع البحث بارتفاع عدد الأبناء وبذلك حجم الأسرة الذين يزيد معدل شح السكن.

6- غياب ظاهرة التفكك الأسري في مجتمع البحث كظاهرة الطلاق التي ما زالت قليلة في المجتمعات التقليدية لآنها ما زالت تحافظ على قيم الأسرة التقليدية.

الدراسة السادسة:

دراسة: بن سعيد سعاد (2007).

بعنوان: "علاقة الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة" دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي (الوحدة الجوارية رقم 06) قسنطينة.

أجريت الدراسة في المدينة الجديدة علي منجلي من الجهة الغربية لهضبة عين الباي على محور الطريق الوطني رقم 101 الرابط بين مدينتي الخروب وعين السمارة تتربع على مساحة150 هكتار اما مساحتها تمتد بين بلديتى الخروب وعين السمارة لولاية قسنطينة. نشأت هذه المدينة لنقل الفائض وتخفيف الضغط عن مدينة قسنطينة في اطار برنامج المخطط العمراني لقسنطينة لسنة 1973و 1974.

وقد قسمت مدينة علي منجلي الجديدة الى مجموعة وحدات الجوار التي بلغ عددها الى20 وحدة جوارية مقسمة الى خمسة احياء وتقع الوحدة الجوارية رقم 06 الحي رقم 02 ويضم اربع وحدات جوارية وهي 05و 06 و07 على مساحة 219.74 هكتار.

تناولت الدراسة الانسان باعتباره اجتماعي بطبعه اذا كان لابد له من مسكن يأوي اليه حيث انشأت المدينة والتجمعات السكانية اذ تعتبر المنبع الاساسي لتفاعل الناس وعلاقاتهم ومن جهة اخرى جزء هام من الصراعات والازمات المجتمعية ومع تجمع الافراد حول المدن وانشغالهم لها فيهم يحملون معهم ثقافة معينة ونمط معيشي معين تتخلله مجموعة من العادات والتقاليد التي تحكمها قيم وعادات، اذ ان الاسرة تسعى جاهدة للتكيف مع الوضع الجديد وهذا هو محل الدراسة.

إنطلقت الدراسة من الاشكالية الرئيسية التالية: ماهي العوامل الاساسية المساعدة في إنشاء العلاقات الاجتماعية في السكنات الحضرية الجديدة؟

وبناءا على الاشكالية يمكن طرح بعض التساؤلات نذكر منها:

1- ماهي طبيعة الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة؟

2- هل هذه العلاقات تتأثر بالخلفية الثقافية للسكان؟

3- ما هو اثر الوضع الجديد في الاقامة والسكن على علاقات الجيرة وعلاقات القرابة؟

4- مدى تأثير النمط السكاني الجديد على الخلفيات الثقافية للسكان.

5- الكشف عن طبيعة العلاقات التي تربط جماعات تنتمي الى منطقة واحدة.

إستعانت الباحثة بالعديد من المناهج منها المنهج الوصفي من اجل وصف وتحليل وايجاد تفسير للظاهرة الاجتماعية والمنهج الاحصائي وهو تحويل المعطيات الكمية الى ارقام من اجل فهمها وتحليلها، كما استخدم المنهج التاريخي لتتبع مسار ظاهرة اجتماعية ومعرفة تطورها والتنبؤ بها مستقبلا.

اما الأدوات التي استعانت بها الباحثة في جمع البيانات ولمعلومات حول الموضوع هي: الملاحظة الى جانب المقابلة بأنواعها المتمثلة في المقابلة العامة والمقابلة المقننة والمقابلة الغير مقننة: كما استخدم الباحث الاستمارة الى جانب الاستعانة بالوثائق والسجلات.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

_ ان الفئة العمرية الغالبة في مجتمع البحث تتراوح ما بين 41 و 51 سنة وهذا يؤكد ان هذه الاسر ناضجة وواعية في سن ملائمة تسمح لهم بإقامة علاقات جيرة.

– أغلبية السكان لهم مستوى تعليمي لابأس به يمكنهم من فهم كلما يدور حولهم من تفاعلات ويدركون العلاقات التي يقيمونها مع جيرانهم.

_ ان اغلبية السكان تحصلوا على مساكنهم عن طريق تقديم طلبات للسكن الجماعي.

الدراسة السابعة:

دراسة: عطاء الله النوعي (2007)

بعنوان: "القيم البدوية بين الثبات والتغير" (دراسة ميدانية لمدينة الحيران –الجزائر–) نموذجاً.

جاءت هذه الدراسة لمعرفة ثبات القيم البدوية لقصر الحيران بين الثبات والتغير لأنه بصفة عامة المجتمع الجزائري يعرف وتيرة سريعة بين الحداثة والتحضر لكن تتغير سرعة التحضر من مجتمع الى آخر ومن منطقة لأخرى، ولهذا سلط الباحث الضوء على منطقة قصر الحيران لمعرفة مدى استجابتها لعملية التحضر ومدى ثبات القيم المجتمعية البدوية إزاء عملية التحضر والحداثة.

تتضمن اهداف هذه الدراسة الاجتماعية في:

1- التعرف أكثر على القيم السائدة في مجتمعنا وإلقاء الضوء عليها ومعرفتها معرفة علمية.

2- الكشف عن أهم التغيرات التي طرأت على هذه القيم تحت تاثير التحضر.

3- معرفة مدى تغلغلها في سلوكيات الأفراد وخاصة لدى فئة الشباب.

4- إعطاء صورة واضحة وعلمية عن مجتمع مدينة قصر الحيران والتغيرات التي حدثت فيه جراء عملية التحضر وانتقاله من مجتمع يعيش الحياة البدوية إلى مجتمع حضري.

5- تقديم دراسة سوسيولوجية حول القيم البدوية في مجتمع الجنوب الجزائري يمكنها أن تفيد القراء والطلبة في ميدان علم الاجتماع.

6- استعراض بعض الدراسات الإمبريقية السابقة التي عالجت تأثير عملية التحضر على القيم وذلك قصد الوقوف على الكيفية المنهجية التي عولجت بها هذه الظاهرة.

إنطلقت هذه الدراسة بإشكال حول مدى تأثير القيم البدوية للتغير الاجتماعي للمجتمعات بين الثبات والتغير. ومن هذا طرحت مجموعة من التساؤلات وهي كما يلي:

1- ما مدى تأثير التحضر على القيم البدوية لدى الشباب؟

2- ما هو دور التعليم في تتغير القيم البدوية لدى الشباب؟

3- ما مدى تأثير عامل الزمن (مدة الإقامة الحضرية) في القيم البدوية (الأسرية، الاقتصادية، والسياسية) لدي الشباب.

4- ما هو تأثير الانخراط في سوق العمل الحديث على القيم البدوية (الأسرية، الاقتصادية، والسياسية) لدي الشباب.

إن النتائج الدقيقة لأي دراسة تتوقف بالدراجة الأولى على حسن اختيار واستعمال المناهج والتقنيات، ويتوقف اختيارها على طبيعة الموضوع المدروس، وقد استعمل الباحث عدد من المناهج نذكر منها:

1- المقاربة التاريخية: وترتكز على الماضي إذ لا يمكن دراسة أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية إلا بعد وقوعها، ثم يقوم الباحث بتسجيلها في المجال التاريخي من خلال تسجيلاتها ووقائعها، ويعتمد هذا المنهج على المنهج والانتقاد والتطبيق وتأول الواقع، إذ أن التاريخ يشكل عصبة علم الاجتماع، ولهذا فالجانب التاريخي يأخذ حيزا هاما في البحث السوسيولوجي.

2- المنهج الوصفي التحليلي: والذي يعتمد على التحليلات الكمية، وهو يهدف إلى اكتشاف الواقع ووصف الظواهر وصفا دقيقاً وتحديد خصائصها تحديدا كيفيا وكمياً، وهي تقوم بالكشف عن الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية وتحاول التنبؤ بالمستقبل، فهي فهم لماضي الظاهرة وحاضرها ومستقبلها.

إستخدم الباحث جملة من الأدوات الأساسية لجمع المعطيات والتي ينبغي أن تتماشى مع طبيعة البحث والدراسة، واهم الأدوات التي استخدمت في هذه الدراسة وهي:

1- الاستبيان: تعتبر أهم التقنيات والأكثر شيوعا في العلوم الاجتماعية التي يستعملها الباحث في جمع أكبر عدد ممكن من البيانات الخاصة حول الظاهرة أو الموضوع، وهي تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تخص المشكلة التي يراد من الباحث معالجتها.

2- الملاحظة بالمشاركة: اعتمد الباحث على هذه التقنية لدورها الهام في البحث العلمي من حيث أنها تعرف بالمشاهدة الدقيقة لظاهرة ما وتهدف للكشف عن بعض الحقائق التي استخرجها من خلال الاستنباط، وتعتبر من أصعب الأدوات استعمالا لأنها تتطلب المرونة من الباحث، إذ تسمح له بالتكيف مع حياه المبحوثين لكونه يقاسموهم نمط الحياة.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ما يزال الشباب في الوسط الحضري يقبل أكثر على الزواج من المرأة الماكثة في البيت ويفضلها عن المرأة العاملة وإذا ما تزوج من امرأة عاملة فإن الكثير من الشباب يشترط عليها ترك العمل بعد الزواج.

– ما يزال الشباب المتزوج في الوسط الحضري، يمنع زوجته من الخروج إلى السوق ويرى فيه أمرا معيبا كما أنه يرى أن عملية التسوق هي عمل ذكوري مقتصر على فئة الرجال فقط.

– ما تزال المرأة أو العنصر النسوي يعزف عن المشاركة في المنظمات السياسية وهذا لرفض الرجال سواءا الآباء أو الأزواج انخراطها في هذه التنظيمات.

– ما يزال الشباب في الوسط الحضري يتمسك بقيمة إخراج المعروف في المناسبات السعيدة كالنجاح في البكالوريا أو التوظيف.

– ما يزال الشباب يتمسك بقيمة استضافة الضيف في المنزل وهذا تعبيرا منه عن الجود والكرم وحسن الاستقبال، وينظر نظرة سلبية إلى من يستضيف ضيفه خارج البيت.

– ما يزال اللباسان التقليديان القشابية والبرنوس يحافظان على مكانتهما من بين الألبسة الأخرى بحيث نرى الشباب في الوسط الحضري مازال متمسك بلسهما.

– ما يزال الطعام أو الكسكس هو ركيزة الأطعمة التقليدية ورمز من رموز التعبير عن الخصوصية المدنية وهذه الأكلة ترتبط ارتباطا وثيقا بقيمة الجود والكرم.

– بقيت الأسرة في مدينة قصر الحيران متمسكة بهتين الآنيتين القصعة والمهراس ومازالت تستعملهما إلى يومنا هذا.

– ما تزال بعض الممارسات التقليدية التي تقام في الأعراس يعمل بها إلى اليوم كالبارود والحناء وإقامة الحفل والوليمة.

– نفس الشيء بالنسبة للممارسات التقليدية إلى تقام في المناسبات الدينية باستعمال الشموع وشراء الدراز ووضع الكحل في العينين وكذلك الأمر بالنسبة للممارسات التقليدية عند ختان الولد كالحناء والبارود وإقامة وليمة.

الدراسة الثامنة:

دراسة جهيدة نزاري (2009).

بعنوان: "عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة" (دراسة ميدانية العلمة ولاية سطيف).

تعتبر صاحبة الدراسة التحضر مرحلة ضرورية من مراحل تطور المجتمعات ويعتبر الحضر ظاهرة قديمة ذكرها العديد من العلماء امثال ابن خلدون وغيره، لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة اسباب التحضر وعوامله وتأثيره على الأفراد والمجتمعات ولا شك ان عوامل التحضر تختلف باختلاف المدن واشكالها وبالتالي عوامل التحضر في المدن الصغيرة تختلف عن عوامل التحضر في المدن المتوسطة وكذلك عن المدن والتجمعات الكبيرة، والأسباب التي ادت الى تغير أساليب الحياة الإجتماعية والانماط العمرانية.

أجريت الدراسة حول مدينة العلمة التي تقع في شرق الجزائر وقد اشتهرت المنطقة منذ القدم بكونها الطريق الرئيسي الذي تمر منه القوافل في منطقة التل الجزائري من قسنطينة مرورا بميلة وجميلة ووادي الذهب ثم سطيف باتجاه الغرب وتقع العلمة غرب مدينة قسنطينة على بعد 100كلم وشرق سطيف على بعد 27كلم وهي تابعة اداريا لولاية سطيف.

حاولت الدراسة الوصول الى مجموعة من الأهداف وهي:

- معرفة دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية المؤثرة في المدن المتوسطة باعتبارها عوامل اساسية في النمو الحضري.
- التعرف على الخصائص الاجتماعية المميزة لسكان المدن المتوسطة.
- الوصول الى بعض الاقتراحات في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.

الإشكال الذي انطلقت منه الدراسة هو ان التحضر كمصطلح ارتبط في الوطن العربي بأبرز سمات وملاح التغير الاقتصادي والاجتماعي في الوطن، وزيادة المجتمعات التجمعات السكانية، ولمعرفة اسباب وعوامل التحضر لا بد من صياغة اشكالية وهي كالآتي: ما هي العوامل الأساسية المرتبطة بالتحضر في المدن المتوسطة والمساهمة في تغير أساليب الحياة الاجتماعية والأنماط العمرانية؟

وللإجابة على هذا الإشكال طرحت الدراسة فرضية تقول بأنه يرتبط التحضر في المدن المتوسطة بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وعوامل ايكولوجية ادت الى تغير اساليب الحياة الاجتماعية والأنماط العمرانية.

إستعانت الدراسة في البحث بالمنهج الوصفي التحليلي بما يتناسب مع الدراسة لإن اختلاف المناهج يختلف باختلاف الدراسات والظواهر الاجتماعية ويعتبر هذا المنهج هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول الى اغراض محددة لوضعية ومشكل اجتماعي، كما استعانت الباحثة بالمنهج المقارن بمقارنة بعض الخصائص في منطقة الدراسة.

من اجل الوصول الى المعلومات والبيانات استعملت الباحثة العديد من الادوات والوسائل البحثية المتمثلة في الملاحظة حيث استعملت كل انواع الملاحظة لمعاينة الظاهرة ومعرفة تطورها ونذكر منها: الملاحظة البسيطة والملاحظة المباشرة وكذا الملاحظة بالمشاركة وهي التي يمكن الاستغناء عنها من اجل معاينة الظاهرة المدروسة، كما استعملت الدراسة المقابلة وهي عملية تفاعل بين شخصين او اكثر من اجل اعطاء معلومات عن الظاهرة المدروسة وهي عبارة عن حديث لفظي مباشر بين الباحث والمبحوث، واستعانت ايضا بالوثائق والسجلات والتي تعتبر اداة من ادوات جمع البيانات عن طريق الرجوع للوثائق والسجلات الادارية ويتم الحصول عليها من المؤسسات(مكتب الدراسات التقنية)، وكذلك مكتب الإحصاء والتخطيط لبلدية العلمة، وكذا الحصول على خرائط لمدينة العلمة والاحياء المكونة لها، واخيرا استخدمت الدراسة اداة الاستمارة والتي تعتبر اداة هامة توجه الى افراد عينة البحث من اجل الحصول على معلومة حول موضوع او مسألة ما، ولا تكون الاستمارة ذات اهمية دون الاعتماد في صياغتها على وضع مجموعة من الاسئلة وفق ما يمليه مجال البحث العلمي ماديا، ثقافيا واجتماعيا.

حاولت الدراسة القاء الضوء على مثل هذه المدن لتكون مجال تخطيط حيث حيث يتم تطبيق مختلف الخطط المتخذة من نتائج المدن الكبرى وهذا لعدم تكرار المشاكل في المدن الكبرى.

الدراسة التاسعة:

دراسة: عبد المالك عاشوري (2010).

بعنوان: "التحضر وتغير البناء الأسري" (دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي).

وهي عبارة عن مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، جاءت هذه الدراسة كمحاولة للكشف عن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ووظائفها ونظامها الداخلي ونظام الزواج والعلاقات القرابية وعلاقتها الداخلية إضافة للكشف عن أسباب هذه الظاهرة وهذه التغيرات.

لقد استغرقت هذه الدراسة ما يقارب السنتين وكانت هذه الدراسة خاصة بمدينة قسنطينة (دراسة ميدانية للمدينة الجديدة علي منجلي الوحدة الجوارية رقم 08) حيث استقر الإنسان بها حوالي 3000 سنة قبل الميلاد، تبعد مدينة قسنطينة حوالي 431 كلم عن الجزائر العاصمة وتتوسط أقليم الشرق الجزائري.

يمكن تلخيص أهداف الدراسة الى:

1- تقديم إطار نظري وتحليل التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية فيما يتعلق بظروف الزواج وحجم الأسرة وظروف السكن وشبكة العلاقات القرابية والعلاقات الإجتماعية والأسرية.

2- محاولة الكشف عن التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة الجزائرية نتيجة عملية التحضر.

3- تسليط الضوء على تأثير التحضر على العلاقات الأسرية.

4- القيام بدراسة تهدف الى القيام بدراسة علمية من خلال توظيف الوسائل المنهجية للوصول الى نتائج علمية وعملية.

الإشكالية التي انطلقت منها الدراسة هي: كيف تعمل عملية التحضر على تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة المرتدة وزيادة درجة المسؤولية بين الزوجين بدلا عن الشكل التقليدي، وكيف تعمل عملية التحضر السريعة، حيث اصبحت المدينة كيانا اجتماعيا يلعب دورا أساسيا ومحركا وضابطا في آن واحد لمختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والتساؤل الرئيسي هو كالآتي: الى أي مدى ساهم التحضر في تغيير بناء الأسرة الجزائرية؟

أما التساؤلات الفرعية فهي كما يلي:

- هل أدى التحضر الى تلاشي العائلة وظهور الأسرة النووية؟
- ما نوع العلاقة الأسرية القائمة بين افراد الأسرة؟
- ما نوع السلطة السائدة داخل الأسرة؟
- ما هو دور الزوجين في اتخاذ القرارات الأسرية؟
- ما نوع العلاقة القرابية الأسرية الجديدة؟

إعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي لكونه يهدف الى جمع أوصاف دقيقة وعلمية لموضوع الدراسة التي تصف النظم والعلاقات الأسرية لمعرفة التغيرات الفعلية التي طرأت على البناء الأسري من حيث الحجم والسلطة السائدة والدوار وكذا العلاقات الأسرية، وكذلك استعان الباحث بمنهج الإحصاء لترجمة الحقائق المتحصل عليها في مجال الدراسة الى ارقام لتسهيل عملية التعليق والتحليل والتفسير للخروج بنتائج نهائية.

واستخدم الباحث العديد من أدوات الدراسة أهمها:

أ- الملاحظة وهي الأداة التي تساعد الباحث على ملاحظة السلوك الفعلي الجماعي في صورته الطبيعية وهي ليست بالملاحظة العادية وإنما هي الملاحظة العلمية الدقيقة المقصودة.

ب- وهي مقابلة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو آخرين هدفها استثارة انواع معينة من المعلومات لاستخدامها في البحث العلمي، وتعتبر من الأدوات الرئيسية لجمع البيانات في دراسة الأفراد والجماعات الأسرية، وقد استخدم الباحث العديد من انواع المقابلات منها:

- المقابلة الموجهة: وهي عبارة عن عملية اجتماعية تحدث بين شخصين هما الباحث والمبحوث.

- المقابلة المقننة: وهي عن طريق ملء الاستمارة حيث سمحت للباحث هذه العملية بالوقوف على المستوى العلمي للمبحوث.

ج- الاستمارة: وهي اهم الادوات التي يعتمد عليها المنهج الوصفي وتعتبر الوسيلة العلمية التي تساعد على جمع الحقائق ومعلومات المبحوثين، ولقد صيغت اسئلة الاستمارة انطلاقا من مشكلة البحث والدراسة والأهداف التي ترمي الى تحقيقها والفرضيات المتنبأ لها.

لقد جاءت هذه الدراسة مؤكدة لأكثر عناصر الفرض الرئيسي العام الذي ينص على ان التحضر ساهم في تغير البناء الأسري، اما فيما يتعلق بالفروض الجزيئية ومؤشراتها التي قسمتها الدراسة فهي كما يلي:

أ- يوجد تقليص في حجم الأسرة ويتضح ذلك من خلال:

- مؤشر ضعف الزواج الداخلي بين الأقارب.

- مؤشر ارتفاع سن الزواج لدى الفتى والفتاة.

- مؤشر انتشار الزواج الأحادي وهو دليل على تراجع القيم والتقاليد للأسرة الجزائرية التي كانت تؤيد نظام تعدد الزوجات وكذلك قيمة كثرة الإنجاب.

– مؤشر الإقبال على تنظيم النسل.

– مؤشر عامل السكن (عدم توفر المسكن الكافي).

ب– ظهور نوع من الديمقراطية ومن مؤشراتها هذه الفرضية:

– مؤشر خروج المرأة للعمل وان هناك تزايد اتجاه نحو عمل المرأة وان هناك علاقة بين المستوى الإقتصادي والثقافي والعلمي للأفراد والأسرة.

– مؤشر مشاركة المرأة في المسؤولية وهذا ما اكدته الدراسة دون غياب دور الأب.

– أكدت الدراسة حرية الرأي والتصرف لأفراد الأسرة وتراجع سلطة الكبار وخاصة الأب.

ج– ضعف قيم التماسك الأسري بين الافراد والمتمثلة في:

1– التحاور والتواصل.

2– التزاور وصلة الرحم.

3– التعاون.

ومن خلال الدراسة تم التوصل الى ان الأسرة النووية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال النسبي، مع تراجع نسبي ملحوظ لقيم التحاور والتواصل والتزاور والتعاون.

الدراسة العاشرة: دراسة بوزيد علي (2016)

بعنوان: "الوظائف الاجتماعية للمسكن في مدينة أدرار"

وهي عبارة دراسة ميدانية لبعض قصور ولاية أدرار ذات النسيج القديم وتتمثل هذه القصور في كل من "القصر العتيق" بمدينة تيميمون وقصر "أولاد ونقال" بمدينة أدرار، والنسيج العمراني الجديد ويتمثل في حي "أحمد دراية" بمدينة أدرار.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة ومدى التغير الذي طرأ على المسكن في مدينة أدرار من حيث شكله واستخداماته ووظائفه الاجتماعية من خلال فرضية رئيسية وهي: "أن العامل الأساسي في تغير شكل المسكن واستخداماته ووظائفه يرجع إلى التغير الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لظهور النفط وتطور إنتاجه وعائداته". بالإضافة إلى

محاولة الباحث فك مدلول الممارسات المنزلية وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها المسكن هي استجابة لاحتياجات الساكن.

وتتلخص مشكلة بحث الدراسة في أن المجتمع الأدراري قد شهد مع بداية التسعينيات من القرن الماضي 1990 تحولاً اقتصادياً كبيراً كان له أثره في تغير صورة الحياة في ادرار، والذي تمثل في انتقال الاقتصاد الأدراري من نمط الاقتصاد المعيشي(الفلاحي) إلى الاقتصاد النقدي نتيجة لظهور البترول وقد كان من أهم نتائجه هو تدفق السكان بأعداد كبيرة من المدن الشمالية ومن القصور، مما أدى إلى زيادة الطلب على المسكن، وظهور أحياء كاملة من أكواخ الصفيح أو ما يعرف في مجتمع البحث (القصدير) ومع دخول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم في سنة 1999 نالت ولاية أدرار قسطاً من التنمية في عدة مجالات، فاهتمت الدولة بتوفير المساكن للمواطنين النازحين من الريف أومن المدن المجاورة، إلا أن الافتقار إلى المعرفة الفنية قد أدى إلى الاعتماد على الخبراء الأجانب للتخطيط والمشورة الفنية مما أدى إلى إدخال الآراء الغربية في التخطيط وأشكال النموذج الغربي للمسكن بأدرار.

ومن ما سبق تولد لدى الباحث إحساس بوجود مشكلة يمكن صياغتها في مجموعة من التساؤلات:

1- ما طبيعة ومدى التغير في الوظائف الاجتماعية للمسكن؟ وهل تقوم العائلة الأدرارية بإعادة تكييف المسكن الحديث تبعا لوظائفها؟.

2- ما هو شكل وطبيعة التفاعل بين السكان والبيئة العمرانية؟ ونمط المسكن الحديث؟ وهل يتناسب هذا النمط من المسكن مع طبيعة الأسرة الأدرارية التي تتميز بكبر حجمها وتعدد واتساع أنشطتها داخل المسكن؟.

3- وأخيراً كيف يؤثر هذا النمط الجديد من المسكن في الجوانب المتصلة بالتنظيم العائلي وعلاقات القرابة والجوار وغيرها؟ وهل الحياة الحضرية تسمح للقيام بمثل هذه العلاقات؟.

وخلص هذا البحث من خلال العمل الميداني في كل من القصر العتيق بمدينة تيميمون وحي أولاد أونقال وحي أحمد دراية بمدينة أدرار إلى النتائج التالية:

1- أن المسكن التقليدي في مجتمع (الدراسة) أدرار قد استطاع أن يتوافق مع الاحتياجات والمتطلبات الوظيفية إلى حد كبير، فهو يتفق مع التركيب الاجتماعي والثقافة المحلية، ويوفر التصميم الجيد وملائمة الأحوال المناخية، فهو يتفق مع السياق الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع الادراري التقليدي.

2- أكدت الدراسة على أن التحول في شكل المسكن وتصميمه في مجتمع الدراسة قد جاء في شكل ثورة عمرانية، ولم يكن وفقا للتطور الطبيعي والتدريجي أو نابعا من ثقافة المجتمع، فهو يختلف في شكله، وخطته، وعناصره المعمارية عن المسكن التقليدي.

3- أن المسكن الحديث في مدينة أدرار(الشقق السكنية) لا يتفق مع طبيعة الأسرة الأدرارية، ويفتقد الكثير من الخصائص الوظيفية للمسكن مثل الخصوصية، وملائمته لحياة السكان وعاداتهم وتقاليدهم.

4- أن المسكن الحديث كان له أثره في تغير علاقات الأسرة، وعلاقات القرابة والجوار.

7- الأنساق الاجتماعية في مجتمع الدراسة تقليدية، فمعظم السكان لهم أصول وانتماءات ريفية وقبلية، ويقوم توزيع المساكن داخل المدينة على أساس التجمع أو المركز الإقليمي للجماعة القرابية، فيسكن الفريق الواحد في حي متمايز من أحياء المدينة، ويرتبط السكان ببعضهم بعلاقات الجوار والقرابة، وما يرتبط بها من صور التكافل الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تجاور مساكنهم.

8- نشوب علاقات الجوار الشوائب المصلحية لكن بالرغم من ذلك إلا أن العلاقات الجوارية موجودة لكن بشكل جديد مصبوغ بالمصلحة.

9- تلاشي القيم والعادات التقليدية لتحل محلها قيم الانعزالية وحب التفرد والفردية.

8- أصبحت العلاقات اختيارية تخضع لنوع من العقلنة وذلك بحثا عن تحقيق المصالح في هذا الحي الجديد.

9- تمتلك الروابط الجوارية النسوية مكانة وقيمة كبيرة لدى المرأة القصورية فهي ترى بأنها همزة وصل بين الفضاء الداخلي والفضاء الخارجي من خلال تبادل الأخبار والمعلومات.

10- تعتبر أوقات وأماكن الالتقاء بالجارات من أكثر الفضاءات التي تجد فيه المرأة الصحراوية خصوصاً القصورية الحرية في التعبير عن رأيها والخروج ولو قليلاً من سيطرة ومراقبة الرجل لها بحكم كونه فضاء نسوي محض.

مناقشة وتقييم الدراسات السابقة:

1- جوانب استفادة الباحث من الدراسات السابقة:

أما عن مدى الاستفادة من هذه الدراسات فإنني أسجل ما يلي:

- هذه الدراسات وجهت نظر الباحث إلى أن دراسة تأثير التحضر على شكل العلاقات الاجتماعية يتطلب نظرة شمولية تغطي كل محددات تلك العلاقات داخل القصر وخارجه كفضاء حضري.
- كما أنها ساعدتني هذه الدراسات في ضبط وصياغة فرضيات دراستي.
- كما أفادتني في اختيار المناهج والأدوات والمناسبة.
- وأيضا استفدت من هذه الدراسات في بناء وتصميم إستمارة البحث.
- وفضلا عن ذلك استفاد الباحث من نتائج هذه الدراسات السابقة في تحليل بيانات الدراسة ومقارنة هذه النتائج بنتائج دراسته.

2- العلاقة بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث:

وفيها نبرز أوجه الاتفاق وأوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث وذلك كما يلي:

أ- أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث:

- من حيث الهدف من الدراسة:

تتفق الدراسة السادسة والدراسة السابعة مع دراسة الباحث في تناولها التغيرات التي طرأت على العلاقات الجوارية والقرابية وعلى بناء الأسرة نتيجة عملية التحضر، كما تتفق الدراسة العاشرة والدراسة الخامسة مع دراسة الباحث في تناولها لمجتمع بحث واحد يسمى المجتمع القصوري والذي رغم اختلافه في المناطق الجغرافية إلا أنه يتشابه من حيث الخصوصية الاجتماعية رغم وجود اختلاف جزئي بين مجتمع دراسة كل بحث.

- من حيث المناهج المعتمدة:

تتفق كل الدراسات باستثناء الدراسة الثانية مع دراسة الباحث في اتباع المنهج الوصفي التحليلي، كما تتفق أيضا الدراسات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة مع دراسة الباحث في اعتماد المنهج التاريخي، وتتفق كذلك الدراسات الأولى والثانية والسادسة مع دراسة الباحث في اتباعها المنهج الكمي (الإحصائي).

- من حيث أدوات جمع البيانات:

تشترك كل الدراسات السابقة بدرجات متفاوتة مع دراسة الباحث في الاستعانة بالأدوات التالية: الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، والوثائق والإحصائيات.

- من حيث مفردات عينة البحث:

- تشابهت الدراسات السابقة في طبيعة العينة المتمثلة في مجموعة الأفراد والأسر أو الجماعات التي تسكن المنطقة الجغرافية الواحدة والمتشابهة في الخصوصية الاجتماعية والثقافية.

- من حيث اختيار عينة البحث فقد استخدمت دراسة الباحث الطريقة العشوائية المنتظمة والتي استخدمتها كذلك أغلب الدراسات السابقة وهي الأولى والثانية والخامسة والسادسة والتاسعة والعاشرة.

- كما تشابهت كل من الدراسات الثالثة، الخامسة، والعاشرة مع دراسة الباحث في أنها دراست مجتمعات صحراوية.

ب- أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث:

من حيث الهدف من الدراسة:

إستهدفت الدراسات السابقة: الثانية، السادسة، السابعة، والتاسعة على التوالي:

- إظهار واقع العلاقات الاجتماعية عامة والعلاقات الجوارية خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية.

– الكشف عن العوامل الأساسية المساعدة في إنشاء العلاقات الاجتماعية في السكنات الحضرية الجديدة وخاصة العلاقات الجوارية والقرابية.

– الكشف عن التغيرات التي طرأت على القيم السائدة في المجتمع من جراء عملية التحضر.

– الكشف عن التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة الجزائرية نتيجة عملية التحضر.

أما دراسة الباحث فتهدف إلى التعرف على اثر ظاهرة التحضر على شكل العلاقات الاجتماعية الأسرية والقرابية والعلاقة بين الفئات الاجتماعية والعلاقات الجوارية والعلاقة بين بين الجنسين الإناث والذكور داخل القصر.

من حيث مفردات العينة:

– إختلفت كل الدراسات السابقة مع دراسة الباحث في اختيار نوع العينة والتي تشمل دراسة وتحليل مبحوثين من مجتمع في وسط حضري.

– إختيار عينة من المبحوثين ودراسة وتحليل العلاقات الاجتماعية بصفة عامة وأحياناً ركزت البعض منها العلاقات الجوارية والقرابية، أما عينة الباحث فقد شملت عينة مفرداتها من خلالها نستطيع دراسة شكل العلاقات الاجتماعية محددة في العلاقات القرابية والسرية والعلاقات الجوارية والعلاقة بين الفئات الاجتماعية والعلاقة بين جنسي الذكور والإناث.

– كما اقتصرت كل الدراسات السابقة باستثناء الدراسة العاشرة على عينة مفرداتها من مجتمع يسكن في نمط حضري واحد، أما دراسة الباحث فقد تناولت عينة مفرداتها متكونة من الذين يسكنون فضاء عمراني تقليدي قديم وفضاء عمراني عصري حديث على حد سواء.

الفصل الثاني:

البناء الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية.

تمهيد.

أولاً: تعريف البناء الاجتماعي.

ثانياً: عناصر البناء الاجتماعي.

1- النظم الاجتماعية.

2- الجماعات الاجتماعية.

3- العلاقات الاجتماعية.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

دراسة مفهوم البناء الإجتماعي عند مختلف علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا تتضمن دراسة عناصره الأساسية وهي النظم الاجتماعية والتي تتألف بدورها من جماعات إجتماعية مختلفة ويؤدون نسقا من الأدوار الاجتماعية التي ترسمها شبكة العلاقات الاجتماعية.

لذا سنحاول في هذا الفصل الوقوف على مفهوم البناء الاجتماعي وعناصره التي تخدم البحث والمتمثلة أساساً في النظم الاجتماعية والجماعات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، وهذه العناصر التي ركزنا عليها وعلى غرار عشرات العناصر الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي هي من العناصر الأساسية التي اتفق علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على أنها تشكل في مجموعها النسق الاجتماعي للمجتمع.

والهدف من دراسة مفهوم البناء الاجتماعي وتفسيره هو فهم مجموعة النظم الاجتماعية كونها الإطار العام الذي تندرج تحته كافة أوجه العلاقات الاجتماعية باعتبارها أهم الوحدات البنائية الداخلة في تكوينه.

أولاً: تعريف البناء الاجتماعي:

لغة، تشير لفظة "Structure" في اللغات الأجنبية (الفرنسية، والإنجليزية مثلاً) إلى "البناء" وهذه اللفظة يعود مصدرها إلى الكلمة اللاتينية Struere وإلى الفعل Construire باللغة الفرنسية أي "بني"، "رتب"، و"نسق" مجموعة ما. أما المعنى اللغوي "بناء" فيشير إلى الأسلوب الذي تنتظم بموجبه أجزاء الكل فيما بينها. ووفق هذا المعنى نتحدث عن بناء المبنى وبناء التنظيم أو بناء جماعة اجتماعية وحتى بناء السلوك. وبكلمة واحدة نقول إنه الشيء الذي يعطي للمجموع وحدته، وللأجزاء قيمتها ويشكل كلا غير قابل للتجزئة. وبمعنى آخر، فالبناء هو الشكل الناتج عن تنظيم العناصر المكونة له، وهي عناصر لا تعني شيئاً في ذاتها ولا معنى لها إلا بمساهمها في المجموع[1].

ومصطلح البناء الاجتماعي يستخدم كثيرا في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية والإنسانية بأكثر من معني، وظهر بداية ليعبر عن الاتجاه البيولوجي الاجتماعي الذي شبه المجتمع بالكائن خاصة عند سبنسر الذي قال أن المجتمع يشبه الكائن البيولوجي في التكوين والوظائف، ثم استعمل "راد كليف براون" البناء الاجتماعي كإجراء منهجي في دراسة المجتمع وتحليله، وقصد به جملة العلاقات المتداخلة التي تربط الأفراد في المجتمع، واستعمله بارسونز وآخرون، والبناء الاجتماعي بمعنى التنظيم الاجتماعي وعناصره، والعلاقات التي ينطوي عليها، وهناك من يستعمل مصطلح البناء الاجتماعي كمنظور تحليلي يسعي الى فهم تنظيم المجتمع ووظائف ومختلف مكوناته (الفئات والطبقات الاجتماعية والمؤسسات) وتناسقها الداخلي وتنافرها، وتناقضها وصيرورتها وتغيرها[2].

فقد نوه "راد كليف براون–Rad Clif Brown" إلى مدى ارتباط معنى التنظيم الإجتماعي بمفهوم البناء الإجتماعي –فهو يرى أن فكرة التنظيم ترتبط ارتباطاً وثيقاً

(1) Nobert Sillamy –Dictionnaire de la psychologie- Librairie Larousse, paris, 1982, PP: 287-288.

(2) عبد المجيد لبصير –موسوعة علم الاجتماع– دار الهدى، دط، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص.124.

بمضمون البناء الإجتماعي– ولكننا لا ينبغي كما يقول أن نستخدم الكلمتين على اعتبار أنهما مترادفتان.

فإذا كان البناء الإجتماعي –في رأي "راد كليف براون"– هو مجموعة من العلاقات والمعايير المنظمة لسلوك الأشخاص والتي يخضعون لها كعلاقة الملك برعاياه، أو الزوج بزوجته، فالتنظيم الإجتماعي عنده هو ترتيب لمناشط الأشخاص وأدوارهم داخل التنظيم نفسه[1]. واعتبر "براون" أن العلاقات الإجتماعية بما فيها العلاقات الثنائية بين الأفراد داخلة في تكوين البناء الإجتماعي.

أما الأنثروبولوجي البريطاني "إيفانز بريتشارد" الذي حمل لواء المعارضة لطرح "راد كليف براون" فهو ينظر إلى البناء الإجتماعي باعتباره الجماعات الإجتماعية الدائمة مثل: الأم والقبائل والعشائر، والزمر الإجتماعية التي تحتفظ ببقائها واستمرارها وهويتها كجماعة بالرغم من التغيرات في العضوية (عضوية هذه الجماعات)، لهذا فهو يرفض إدراج العلاقات الفردية السريعة أو المؤقتة ويوجب التركيز على العلاقات ذات الطابع الدائم، وخلاصة القول بأن البناء الإجتماعي عند "إيفانز بريتشارد" يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات من الأشخاص ضمن نسق متكامل يضم الجماعات كلها، ويؤكد هذا صراحة بقوله: "أننا نؤكد أن البناء الإجتماعي هو علاقة بين الجماعات وليس بين الأفراد"[2].

والبناء الإجتماعي بالمعنى الذي يقصده "سبنسر–Spencer" يشير إلى تنظيم لنظم إجتماعية متخصصة، ومعتمدة على بعضها إعتماداً متبادلاً.

والبناء الإجتماعي عبارة عن إتصال تلك النظم الإجتماعية التي تنظم الحياة الإجتماعية من عائلية وتربوية ودينية واقتصادية.

أما "وولي–Woly" فهو يرى أن مفهوم البناء يناسب مفهوم التنظيم.

بينما يرى "راد كليف براون" أن البناء هو تنظيم أشخاص تربطهم علاقات نظامية، مراقبة أو معرفة وتمثل تنظيم تراتبي (Organisation hiérarchique).

---

(1) قباري محمد إسماعيل –أسس البناء الاجتماعي– منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، دت، ص 54.

(2) حسين عبد الحميد احمد رشوان –البناء الإجتماعي الأنساق والجماعات– مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية. مصر، دت، ص36.

ويرى "مصطفى بوتفنوشنت" أن البناء هو المظهر الستاتيكي (الثابت) للتنظيم الإجتماعي، يتطور ويتغير ببطء، ليكسب ديناميكية تبعا للتطور والتحول الإجتماعي.

وجاء في معجم العلوم الإجتماعية أن البناء الإجتماعي هو النموذج المستقر للتنظيم الداخلي لجماعة ما، وهو يتضمن مجموعة العلاقات الموجودة فيما بينها وبين جماعة أخرى من ناحية ثانية[1].

أو هو الإطار التنظيمي العام الذي تندرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني في مجتمع ما ويتضمن مجموعة النظم الاجتماعية ذات القواعد السلوكية المستقرة التي تحكم الأنشطة الإنسانية المتعددة في مجتمع ما... وبمعنى أخر يمكن تعريف البناء الاجتماعي بأنه مجموعة الأطر التنظيمية التي تنتظم في إطارها كافة العلاقات الإنسانية، سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد أو الأشخاص داخل مجتمع ما، أو تلك العلاقات التبادلية بين الأفراد في مجتمع ما وغيره من المجتمعات، ويمكن القول البناء الاجتماعي هو النظام الاجتماعي العام، وهو عبارة عن مجموعة النظم الاجتماعية الرئيسية والفرعية داخل المحيط البيئي لأي مجتمع.

وإذا كان البناء الإجتماعي هو مجموعة الأنساق الإجتماعية، فإن النسق الإجتماعي إنما يتألف من مجموعة من النظم الإجتماعية، وبذلك يصبح البناء الإجتماعي على العموم بمثابة مجموعة من العلاقات والمعايير المنظمة لسلوك الأشخاص والتي يخضعون لها.

ويعرف أيضا أنه الكل المؤلف من الظواهر المتضامنة بحيث تكون كل ظاهرة فيه تابعة للظواهر الأخرى ومتعلقة بها ، وبعبارة أخرى هي تنظيم دائم نسبيا تسير أجزاءه في إتجاه محدود ويتخذ نمطه بنوع من النشاط الذي يتخذه.

ويعرف بعضهم البناء الاجتماعي كهيكل أو "جسم ثابت نسبيا من العلاقات النموذجية بين الوحدات ولما كانت وحدة النسق الاجتماعي هي الفرد في قيامه بفعل معين أصبح البناء الاجتماعي عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد، ويتميز

(1) إبراهيم مذكور –معجم العلوم الإجتماعية– الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة، مصر، 1975، ص: 99.

بناء النسق لأي فعل إجتماعي بأن الفرد في معظم علاقاته لا يشترك فيها ككيان مستقل، وإنما على أساس أنه جزء مختلف عن الفعل ككل"[1].

ويعرف البناء الاجتماعي على أنه: "كل العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأشخاص بوصفها جزء من الواقع الملموس الذي يشكل هذه العلاقات بغض النظر عن الاختلافات الضئيلة او نوعية الأفراد الذين تنشأ بينهم هذه العلاقات"[2].

ومفهوم البناء الاجتماعي بما يتضمنه من نظم إجتماعية رئيسية وفرعية– هو مفهوم يرتبط بالسلوك الإنساني أو بتلك الظواهر التي تتأثر بالسلوك الإنساني والنظم الاجتماعية التي تشكل في مجملها البناء الاجتماعي هي في حد ذاتها عبارة عن مجموعة مترابطة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنساني، وتتحدد طبيعة كل نظام اجتماعي بموجب هذا الترابط بين مجموعة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بناحية معينة من السلوك الإنساني التي تميز كل نظام اجتماعي عن النظام الأخر.

ونستنتج من كل ما سبق من تعاريف أن البناء الإجتماعي هو النموذج المستقر للتنظيم الداخلي لجماعة ما، أو تنظيم أشخاص تربطهم علاقات نظامية، ومفهوم البناء يناسب مفهوم النموذج ومفهوم التنظيم.

(1) عبد المجيد لبصير – مرجع سابق– ص. 125.

(2) سمير سعيد حجازي –معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس والاجتماع ونظرية المعرفة– دار الكتب العلمية، ط1، بيروت لبنان، 2005، ص.152.

ثانياً: عناصر البناء الاجتماعي.

من خلال ما سبق من تعاريف وتحليلات حول مفهوم البناء الاجتماعي، إتضح لنا أن هذا الأخير يتكون من عدة عناصر أهمها:

1- النظم الاجتماعية:

إذا كان البناء الاجتماعي يعني بمجمل أنماط وأنساق السلوك الإنساني داخل المجتمع، فإن النظام الاجتماعي يعني بنوع واحد أو بنمط محدد من هذا السلوك.

أ- تعريف النظام الاجتماعي:

فالنظام الإجتماعي عند "بارسونز" هو أي تفاعل إجتماعي مستقر تقريباً بين شخصين (فاعلين إجتماعيين) أو أكثر في بيئة إجتماعية، والنظام الإجتماعي عند بارسونز هو أداة لتحليل وتفسير المجتمع ومختلف الوحدات الثقافية، وللنظام الإجتماعي عند بارسونز بناءات أو عناصر مترابطة أو متكاملة

فالنظم الإجتماعية تمثل الوسائل الضرورية والأجهزة اللازمة لحفظ المجتمع، وحماية الإنسان وإعداده وتربيته وتحقيق أهدافه وآماله، والنظام الإجتماعي شرط ضروري لقيام أي بناء إجتماعي، وتتميز النظم الإجتماعية بأنها جماعية أي لا تستند إلى مصادر فردية أو سيكولوجية، وعامة أي أنها لا ترجع إلى مصادر إجتماعية وبالتالي فهي تصورات جمعية وجماعية. فلقد وضع إميل دوركايم كافة التفاسير والأصول السوسيولوجية للنظم الإجتماعية، تلك التي لا تفسر وجودها ووظائفها سوى سائر النظم الإجتماعية الأخرى، التي تتكامل معها وتتساند كشروط ضرورية لبقاء المجتمع ودوامه، فالأسرة مثلا هي أقدم وأول النظم الإجتماعية وهي الدعامة الأساسية للبناء الإجتماعي برمته، لما لها من وظائف تكاملية قوامها الأخلاق والدين، والوطنية..الخ لأن الأسرة مشتقة أصلا من أصول إجتماعية ولذلك لا يمكن أن نتصور الأسرة بأنها نشأت فقط للحياة البيولوجية، لأن الأمر مختلف بالنسبة لعالم الإنسان عن عالم الحيوان بحيث أن للإنسان عقل وذاكرة وتصورات وقدرة على التخيل والإبتكار والتعلم حتى لا يشيد لنفسه ثقافة يمتاز بها عن عالم الحيوان.

والنظام الإجتماعي يتسم بوجود قوة قهرية هي الضغط الإجتماعي، وهو قاعدة أساسية يفرضها المجتمع على الفرد الذي يجد نفسه ملتزم بنظام إجتماعي معين في شكل ضوابط وقيم ومعتقدات دينية وعادات وتشريعات قضائية، وقواعد خلقية وقد

تدعمها أيضا قوى القهر السياسي لمؤسسات الدولة، ومن ثم يعيش الإنسان أو الفرد في البناء الإجتماعي تحت ضغط النظم والقيم والقواعد الإجتماعية والقوى السياسية القاهرة.

ويقول الوظيفيون من أمثال "فوستل دي كولانج-De Coulange" و"دوركايم" و"بارسونز-Parsons" و"ميرتون-Merton" بوجود خاصية أخرى مهمة للنظم الإجتماعية، وهي خاصية التكامل الوظيفي فمن طبيعة النظم أنها تتميز بخاصية التفاعل، لأنها تتفاعل فيما بينها داخل أنساق البناء الإجتماعي، ونظراً لاعتمادها المتبادل تفسر النظم بعضها ببعض[1].

ويعرف النظام الاجتماعي أيضا على أنه "ذلك النسق المنظم من الممارسات والأدوار الاجتماعية التي تدور حول قيمة معينة أو مجموعة من القيم"[2].

النظام الاجتماعي مصطلح على الرغم من شيوعه في الدراسات السوسيولوجية والإنثروبولوجية الحديثة، لم يتفق العلماء على تعريف احد له، وإنما يحاول كل منهم أن يعرفه من وجهة نظره الخاصة، ومن هنا كان المرء يجد نفسه أمام عدد هائل من التعريفات التي تتفاوت فيما بينها في عوض بناء النظم الاجتماعية ووظائفها وخصائصها.

فالأستاذ **"كابلو Cablow"** في كتابه مبادئ التنظيم Principles of organization يشير مثلاً إلى أن النظام الاجتماعي هو: "مجموعة من الأفراد لهم خصائص وصفات معينة، بالإضافة إلى مجموعة من العلاقات التي تقوم بين هؤلاء الأفراد بواسطة التفاعل"[3].

بمقتضى هذا التعريف فإن النظم تتضمن وجود جماعة من الناس والذين ينظمون فيما بينهم بطريقة معينة، ويدخلون في علاقات محددة أحدهم بالآخر.

أما **"مالينوفسكي B.Malinowski"** فقد اعتبر النظام الاجتماعي هو: "مجموعة من الناس الذين يشتركون معاً في أداء عمل اجتماعي معين يتعلق بناحية

(1) قباري محمد إسماعيل –أسس البناء الإجتماعي– مرجع سابق، ص: 26.

(2) سمير سعيد حجازي –مرجع سابق– ص:272.

(3) عبد الله محمد عبد الرحمان –علم اجتماع التنظيم– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1988، ص: 09.

معينة من البيئة التي يعيشون فيها، ويستعينون في ذلك بأساليب فنية مرسومة كم يخضعون لفئة معية من القواعد والقوانين"[1].

هذا التعريف يتضمن عناصر وردت في التعاريف السابقة مثل وجود جماعة من الناس ووجود شبكة من العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الأفراد وفوق هذا وذاك استعانة هؤلاء الأفراد بأدوات ووسائل معينة واسترشادهم في سلوكاتهم بطائفة من القواعد.

وحاول هذا العنصر الأخير، أي المعايير انصب تعريف **"موريس جينزبرج M.Ginsberg"** حيث اعتبر النظم هي: "مجموعة القواعد المقررة والمعترف بها، التي تحكم العلاقات بين الأفراد أو الجماعات"[2].

فالنظم بهذا المعنى إذن تشتمل ليس فقط على أنماط السلوك، بل أيضاً على القواعد التي تحكم هذا السلوك وتحدد اتجاهه في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

من جهة ذهب **"روبرت ماكيفر R.Maciver"** إلى أن النظم هي: "الصور والأشكال الثابتة التي يدخل الناس بمقتضاها في علاقات اجتماعية"، وشابهه تعريف **"بيتر روز Peter Rose"** بأن اعتبر النظم الاجتماعية هي: "الأنساق المعيارية التي تنظم السلوك وتحدد العلاقات الاجتماعية في مختلف وجوه الحياة".[3] بمقتضى هذا التعريف فإن النظام لا يتضمن فقط وجود جماعة من الناس بل أيضاً دخول هؤلاء الأشخاص في علاقات محددة أحدهم بالآخر في جميع مناحي الحياة.

أما بالنسبة للأستاذ **"نادل Nadel"** فإن النظام بالنسبة له هو "طريقة مقننة للسلوك الاجتماعي" أو "طريقة مقننة للعمل المشترك".[4] هذا التعريف يؤكد من خلاله صاحبه أن النظام ليس مجرد السلوك، ولكن يتضمن أيضاً القواعد التي تحكم هذا السلوك أو العمل المشترك. فالزواج والعائلة والرئاسة والتصرفات التي يجب أن يتبعها

---

(1) أحمد أبو زيد –البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع– ج1، المفهومات –الهيئة المصرية للكتاب، ط8– مصر 1982، ص: 128.

(2) نبيل توفيق السمالوطي –بناء المجتمع الإسلامي ونظمه– دار الشروق ط2، جدة العربية السعودية 1988، ص: 57.

(3) بديعة حسن لنجاوي –بعض المحددات الاجتماعية والثقافية لشخصية المرأة السعودية– أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، مصر، 2002، ص: 50.

(4) أحمد أبو زيد –مرجع سابق– ص: 118.

الأشخاص الذين يدخلون أطرافاً في ذلك النظام. والنظم فضلاً على أنها تعتبر طرفاً للسلوك يشترك فيها كل أعضاء المجتمع، فإن هذه الأخيرة أي النظم تعتبر طرفاً مفروضة للسلوك، فليست الطرف المحددة نظامياً، طرقاً متبعة في التصرف إزاء حادثة معينة فقط، وإنما هي طرق ملزمة من الناحية الاجتماعية أيضاً، ولذلك فإن النظم نماذج للسلوك حددها المجتمع بوصفها ملائمة، وصائبة في أوضاع معينة وأي خروج عنها يعرض المنحرف لأنواع من الجزاءات.

فيما يذهب **"تلس أندرسون Nels Anderson"**، إلى أن النظام "عبارة عن نسق من الأفكار وأساليب سلوكية وقيم ورموز اجتماعية معا ترتبط في بناء متكامل"[1]. فالنظام عند "أندرسون" إذن هو بناء متكامل يشمل على قيم وأفكار ونماذج سلوكية، ومعنى ذلك أنه يُعرف النظام من خلال تحديد مكوناته الأساسية وهي القيم والأفكار والسلوك، ويشير إلى خاصية هامة للنظام وهي تكامل عناصره.

بينما يرى **"كولي Cooley"** أن النظام الاجتماعي في حقيقته هو "عادة عقلية وسلوكية توجد لدى الفرد بطريقة غير شعورية إلى حد كبير لأنها عامة في الجماعة كلها"، ثم لا يلبث بعد ذلك أن يضيف "أنه على من أن النظم عادة ما تتميز بالآلية فإنها تتطلب كذلك قدراً من الحرية الشخصية، فالجيش هو نموذج للنظام الآلي، ومع ذلك فإن الاختيار الفردي يلعب دوره في هذا النظام، وهو أمر حيوي بالنسبة له"[2].

وهذا معناه أن هناك نظم تنشأ بشكل تلقائي عفوي بدون تخطيط أو تدبير بشري منظم حال نظام الأسرة والدين وغيرها، وهذه كلها تظهر بشكل تلقائي استجابة لحاجات بشرية ملحة، وعلى العكس من ذلك هناك نظم تظهر نتيجة لجهد بشري واع ومقصود مثل نظام التعليم، النظام السياسي، نظام البنوك، نظام المصنع وغيرها. وفي كلتا الحالتين، مقصودة كانت أم تلقائية، فإن هذه النظم الاجتماعية تنشد هدفاً وتشيع حاجة معينة، وهذا ما ذهب إليه عالم الاجتماع الأمريكي **"وليام أجبرن W.Ogburn"** فقد أشار إلى أنها: "الطرق التي ينشئها المجتمع وينظمها لإشباع الحاجات الإنسانية

---

(1) سامية محمد جابر –علم الاجتماع المعاصر– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1996، ص: 185.

(2) سامية محمد جابر –نفس المرجع– ص: 184.

الضرورية"[1]. وحول نفس المعنى نظر **"هايس H.G Hayes"** إلى النظام بوصفها "فئات من المناشط التي يتمسك بها المجتمع على اعتبار أنها وسائل هادفة يستعين بها في تحقيق أهداف مقصودة ومقبولة"[2].

وهذا يعني أن كل نظام أيا كان، له وظيفة اجتماعية معينة، وأنه على هذا الأساس هو موجه نحو إشباع حاجة اجتماعية ما من الحاجات الإنسانية للأفراد والجماعات المكونة للمجتمع. ومع ذلك فإنه من الخطأ أن نعتقد أن النظام الاجتماعي – أيا كانت درجة بساطته– يخدم هدفاً واحد فقط، أو أنه بحسب تعبير "مالينوفيسكي" يشبع حاجة واحدة فقط، فمعظم النظم الاجتماعية تشبع في الواقع أكثر من حاجة وتؤدي بالتالي أكثر من وظيفة في الحياة الاجتماعية.

من خلال العرض السابق لتعاريف النظام الاجتماعي فإنه يلاحظ اختلاف كل منها عن الآخر في تحديد هذا المفهوم تبعاً لوجهة النظر التي ينظر إليه منها، وهذا ما يفسر التباين بينها في إبراز بعض خصائص النظام الاجتماعي وإغفال البعض الآخر، ولعل من أحسن التعاريف التي وضعت للنظام الاجتماعي، تعريف **"هرتزلر J.O Hertzler"** لأنه تعريف شامل يعكس مكانة النظم الاجتماعية في محيط الظواهر الاجتماعية ويبرز طبيعتها كشكل خاص للظواهر الاجتماعية ويبين وظيفتها الاجتماعية ومكوناتها. فهو يرى أن النظم الاجتماعية "كليات ثقافية أساسية منظمة وهادفة، تتكون لا شعورياً أو عن قصد لتشبع رغبات الأفراد وحاجاتهم الاجتماعية المرتبطة بالتعامل الناجح بين أي مجموعة من الناس، وتتكون من قوانين وقواعد ومثل عليا مدونة وغير مدونة ومن الأدوات اللازمة والوسائل التنظيمية، والرمزية والمادية، وتحقق نفسها اجتماعياً في الممارسات الموحدة المقننة والمرعيات، وفردياً في الاتجاهات والسلوك التعودي للأفراد، ويقوم الرأي العام على دعمها وتنفيذها بصفة رسمية وغير رسمية عن طريق الهيئات الخاصة التي ترعاها"[3].

---

(1) نبيل توفيق السمالوطي –بناء المجتمع الإسلامي ونظمه، مرجع سابق، ص: 56.

(2) أحمد أبو زيد –مرجع سابق– ص: 121.

(3) سامية حسن الساعاتي –الثقافة والشخصية– دار النهضة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1983، ص: 104.

وعليه، فإنه حيث أتكلم عن النظام الاجتماعي فإنني أقصد على العموم أنماط العمل أو الفعل الاجتماعي التي تحدث بطريقة منظمة ورتيبة والتي ترمي إلى تحقيق هدف محدد بالذات، على أساس أن كل نمط من أنماط السلوك له نوع محدد من الأهداف، وكل هذا يتبلور في النهاية في وجود درجة من الاطراد والتقنين في السلوك الاجتماعي تجعله يتواءم ويتفق مع المعيار الذي يوجه الناس في حياتهم وفي أعمالهم.

ومن أجل فهم شامل للنظم الاجتماعية وإبراز جوانبها الهامة وخصوصاً الجوانب البنائية الوظيفية فيها، فإن العنصر الموالي سيسعى إلى التعريف بالعناصر البنائية للنظام الاجتماعي.

ب- بناء النظام الاجتماعي Structure of social institution:

لقد اختلف علماء الاجتماعي حول ماهية بناء النظام الاجتماعي، أو ما يحب البعض تسميته بعناصر النظام، أي العناصر التي يتكون منها بناءه، إلا أن معظم هؤلاء العلماء قد اتجهوا إلى الأخذ بوجهة نظر عالم الاجتماعي **"سمنر Sumner"** الذي يرى أن بناء النظام يتكون "من هيئة Personnel ومعدات أو أدوات equipement وإجراءات procedures وتنظيم Organization"[1].

ومن أجل فهم عميق وشامل لهذه العناصر، سأحاول في هذا المبحث التعرض لها بالتفصيل الواحد تلوى الآخر، ولتكن البداية من هيئة النظام.

1- هيئة النظام:

بالنسبة لمفهوم هيئة النظام يعرض عالم الاجتماع **"وليام أوجبرن"** وجهة نظر **سمنر** "في الكلمات الآتية "نعني بهيئة النظام أولئك الأفراد الذين يمارسون عمليات النظام وينتسبون إليه اجتماعياً"[2].

أي مجموعة الأشخاص الذين ينجزون أوجه النشاط التي يعتبرها المجتمع من مسؤولية هذا النظام أو ذلك -فمثلاً إذا اعتبر النظام هو النظام الأسري، فإن الأب والأم وأولادها بأسمائهم هذه هم الأفراد الذين يمارسون عمليات هذا النظام من خلال الأدوار

(1) محمود فؤاد حجازي -البناء الاجتماعي- دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، 1979، ص: 165.

(2) محمود فؤاد حجازي -نفس المرجع- ص: 166.

التي يؤديها كل واحد منهم تبعاً لموقعه في النظام (أب، أم، إبن، بنت)، هذه الأسماء من يحملها هو منتسب اجتماعياً لهذا النظام.

أما **"جوزفيلد GusField"** فيعتقد مقل كثير من الباحثين أن هيئة النظام "هم الأفراد الذين يعتبر النظام مصدر لهيئتهم ودخلهم، ويحتل الجزء الأكبر من وقتهم[1].

أما يميز هذا التعريف أنه أضاف أبعاداً جديدة، فبالإضافة للأدوار والأسماء التي يحملها الأفراد المشكلين لهيئة النظام، فإن هؤلاء يشكل النظام بالنسبة لهم مصدراً للهيئة والدخل وأن ممارسة عمليات هذا النظام تحتل الجزء الأكبر من وقتهم وهذا ما ينطبق على المعلمين في المدرسة (نظام التعليم) والعمال في المصنع (نظام المصنع) فهؤلاء الأفراد يعتبرون من المنتفعين بالوظائف التي يوفرها النظام ومن جهة أخرى يشغل الجزء الأكبر من وقتهم.

2- معدات النظام:

قصد "سمنر" بالمعدات "مجموع الأجهزة والآلات التي يستخدمها الأعضاء في أداء وظائفهم، فهي كل ممتلكات الجماعة المادية واللامادية"[2]. فمثلاً في حالة الأسرة، فإن المعدات المادية قد تتضمن الأرض والمنزل والأدوات المنزلية وغيرها، مع الإشارة أن الممتلكات المادية تختلف باختلاف الثقافات. وفي حالة نظام المصنع فإن المعدات تتضمن المقرات أي البنايات والهياكل والأدوات والتجهيزات المختلفة والمواد الأولية ووسائل النقل وغير ذلك.

فكل نظام على حدة له نوع خاص من المعدات والأدوات التي يستخدمها في أداء وظائفه، والمعدات فئة كبيرة تتضمن كل شيء صنعه أو يستعمله الإنسان. المعدات هي مادة النظام وممتلكاته، وهي ليست دائماً بناءات مادية Material structure، فقد تشتمل الممتلكات اللامادية[3]، ففي حالة الأسرة مثلاً، فإنها تتمثل في اسم الأسرة أو العائلة وسمعتها ومكانتها في المجتمع، وفي حالة الصنع فإنها تتمثل في اسمه وسعته في السوق والعلامة التجارية التي يحملها.

3- إجراءات النظام:

---

(1) سامية محمد جابر –مرجع سابق– ص: 189.

(2) محمود فؤاد حجازي –مرجع سابق– ص: 165.

(3) محمود فؤاد حجازي –نفس المرجع– ص: 171.

أما الإجراءات فتمثل العنصر الثالث من عناصر بناء النظام، والمقصود بها تلك "الأساليب التي بها ينفذ النظام العمليات التي تتطلبها وظائفه الضرورية"[1]. وفي هذا السياق تعتبر المعايير Norms من هذا النوع من الأساليب المعتادة لعمل النظام، التي تحكم النظام الاجتماعي، أي نظام وتنظيم العلاقات بين اعضائه داخل نفس النظام وبين هؤلاء وأولئك الموجودين في النظم الأخرى. هذا وتشير المعايير الاجتماعية إلى "مجموعة الأنماط المثالية للفعل والتفكير والشعور، وكذا الفهم المتبادل بشأن الصواب والسلوك الصحيح في مختلف المواقف ومستوى ما هو مقبول اجتماعياً"[2].

4- تنظيم النظام:

أما تنظيم نظام ما فهو "الأسلوب الذي يضعه معاً جماعة من الأشخاص مع أدواتهم وقواعدهم للسلوك ليتمكنوا من العمل نحو هدف رئيسي"[3]. ويمكن أن أمثل لذلك بتنظيم أحد النظم الاجتماعية، فمثلاً إذا اعتبرت النظام الأسري، فهذا الأخير هو هيئة من الأفراد والإجراءات والمعدات أو المواد ويقصد هدفاً معيناً وهو تزويد المجتمع بأعضاء جدد (إعداد النشء)، وبالمثل إذا اعتبرت النظام مصنعاً، فهو هيئة من الرجال والمعدات أو المواد والإجراءات بقصد إنتاج سلعة ما.

كنت تكلمت عن الهيئة والآن يمكن أن أعني بها العاملون، وكنت قد تكلمت عن المعدات، والآن يمكن أن أعني بها الآلات والخامات المادية في المصنع، وكنت قد تكلمت عن الإجراءات والآن يمكن أن أعني بها لوائح المصنع وعملياته، أما التنظيم للنظام فمهمته التنسيق بين العناصر السابقة وإيجاد الصبغة المناسبة التي تحقق ذلك، وهذا يعني مثلاً في حالة المصنع "هل الأنسب جعل عملية صيانة المعدات في مكان واحد أو توزيعها على عناصر الإنتاج أي أن يكون لكل عنبر ورشة صيانة خاصة به؟ وهل الأنسب جعل الإدارة التجارية والإدارة المالية معاً أم كل على حدة ؟ مثل هذه المشاكل هي وظيفة التنظيم للنظام بهدف الوصول إلى التنظيم الأنسب لتسهيل العملية الإنتاجية أي تحقيق وظيفة النظام ككل. فالنظام يتكون من أجزاء، وعمل التنظيم هو إحداث التوافق بينها، وكلما حسن التوافق بين أجزاء النظام كلما اتصفت العناصر

(1) محمود فؤاد حجازي –مرجع سابق– ص: 173.

(2) محمود فؤاد حجازي – نفس المرجع– ص: 78.

(3) محمود فؤاد حجازي –نفس المرجع– ص: 175.

بالتنظيم ككل وصل النظام إلى حالة من الاستقرار والثبات، فكل من الثبات والاستقرار يعتمد على حسن تنظيم وظائف الأجزاء في الكل. فالاستقرار هو صفة الأنساق ككل وليس صفة لأي جزء منها"[1].

والواقع أن تحليل النظم الاجتماعية إلى مكوناتها والتعرف على ظاهرها المختلفة، نقطة ذات أهمية قصوى، ليس فقط لأنها تساعد على تحليل النظام إلى عناصره، بل أيضاً تساعد على التعرف على التفاعل الذي يقوم بين النظم الاجتماعية المختلفة في المجتمع الواحد وتأثر كل نظام منها بالآخر، وهو ما يؤلف ماهية البناء الاجتماعي.

جـ- تعقد النظام الاجتماعي:

من ناحية أخرى فإن أي نظام اجتماعي مهما يبدو عليه من بساطة لأول وهلة، ليس في حقيقة الأمر إلا شبكة معقدة من العلاقات التي تحتاج إلى كثير من الجهد لتحليلها وفهمها، "فالنظام ليس مجرد ظاهرة بسيطة في تكوينها، فالواقع أن معظم النظم الاجتماعية تبلغ درجة عالية من التعقيد ويدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتداخلة المتشابكة، بل إن بعض النظم يمكن تحليله أولاً إلى عدد من النظم الجزئية، الأكثر بساطة، والتي تتألف بدورها من مجموعة من العناصر المتشابكة التي يعكس أحد مظاهر ذلك النظام المركب أو الكبير"[2]. وهو ما يعني أن النظم الاجتماعية تشتمل على نظم جزئية أو فرعية أكثر بساطة منها، وهذه الأخيرة بدورها يمكن تحليلها إلى العناصر الأولى التي تكونها وأعني بها العلاقات الاجتماعية التي تعتبر هي النواة الأولى للنظم.

فالنظام القرابي أو على الأصح نسق القرابة Kinship system –وهو نظام بسيط نسبياً– يضم عدداً من النظم الاجتماعية الفرعية (الجزئية) التي لا يخلو منها مجتمع والتي تعد أسساً يقوم عليها أي مجتمع من المجتمعات صغيراً كان أم كبيراً، ونعني بهذه النظم على وجه التحديد: نظام النسب أو الانحدار، نظام الزواج، نظام المصاهرة، ونظام الإقامة ومصطلحات القرابة (نظام تفرعات الجماعة القرابية)، والوراثة وغيرها من النظم الجزئية. في هذه النظم الفرعية بدورها، يلاحظ أنه يمكن التمييز في

(1) محمود فؤاد حجازي –مرجع سابق– ص: 176.

(2) أحمد أبو زيد – مرجع سابق– ص: 130.

أي منها بين كثير من العلاقات الاجتماعية والسمات الثقافية والقواعد التي تحدد سلوك مختلف الأفراد ضمن هذا النظام. فالنسب مثلاً يمثل "قاعدة تستخدم لتصف ارتباطاً أو علاقة اجتماعية مقررة بين الشخص وأسلافه، ويشير مصطلح "السلف" إلى أي شخص ينحدر منه الفرد، وقد يتحدد الانحدار من خلال أسرة الأب، فيسمى الانحدار أبوياً، أو من خلال أسرة الأم فيسمى بالانحدار الأموي، وإذا كان الانحدار في أي منهما فإنه يسمى بالانحدار في خط واحد، وأما إذا كان الانحدار في كلا الخطين فإنه يسمى بالانحدار الثنائي"[1]. شأن ما هو سائد في المجتمعات العربية الإسلامية من حيث قاعدة النسب. وهكذا مع النظم الجزئية الأخرى المشكلة لنظام القرابة والعلاقات الاجتماعية التي تكون كل نظام جزئي فيها، فنظام الزواج بوصفه نظاماً جزئياً آخر لنظام القرابة، يمكن أن يقال عليه الشيء نفسه، فهو يشتمل على شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين أفراد الأسرة الصغيرة، وعلى نظام العلاقات الاجتماعية بين الجماعتين القرابيتين اللتين ينتمي إليها الزوجان (عائلة الزوج وعائلة الزوجة).

هذا ويلاحظ أن نسق القرابة يزداد تعقداً في المجتمعات المحلية عنه في المجتمع العام، بحيث يضطر الباحث في تحليله لذلك النسق إلى إن يتناول أنماطاً من العلاقات الاجتماعية لا تكاد تمت بصلة إلى روابط القرابة كما نفهما في المجتمعات العامة، كأن يبحث في "نظام" مصطلحات القرابة التي يستخدمها الأقارب فيما بينهم، على أساس أن هذه المصطلحات ليست مجرد ألفاظ يتنادى بها الأقارب أو يشيرون بها بعضهم لبعض، وإنما على أساس أن هذه المصطلحات تكشف عن المسؤوليات والالتزامات والحقوق التي تقوم بين هؤلاء الأقارب، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في العمل الجماعي والمسارعة إلى العون في وقت الشدة، وما إلى ذلك، فهذه كلها أمور لها مغزاها وأهميتها في أنساق القرابة في المجتمعات المحلية"[2].

ولكن على الرغم من كل هذه التعقيدات التي يشتمل عليها نظام القرابة، الذي يعتبر كما قلت نظاماً بسيطاً نسبياً، فإنه يعتبر أحد المكونات الجزئية التي تدخل في تكوين نظام اجتماعي آخر أكبر وأوسع وأكثر شمولاً وتعقيداً وأعني به نظام الأسرة أو

(1) مصطفى السخاوي –النظم القرابية في المجتمع القبلي– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1996، ص ص: 46–47.

(2) أحمد أبو زيد –مرجع سابق– ص: 133.

النظام العائلي الذي يشمل بالإضافة إلى القرابة عدداً آخر من النظم الجزئية أو الفرعية مثل: "نظام الرتبة أو المكانة الاجتماعية ونظام الأبوة، نظام الترمل وتنشئة الأبناء ومعاملة كبار السن والوراثة، وتقسيم العمل وغيرها كثير"[1]. وهذه كلها نظم شديدة التعقيد ويمكن تحليلها هي الأخرى إلى نظم جزئية أكثر بساطة، ثم إلى العناصر الأولى التي تكونها، وأعني بها العلاقات الاجتماعية التي تعتبر هي النواة الأولى للنظم.

وخلاصة ما تقدم، يمكن القول أن أغلب النظم حتى البسيط منها، يتسم بدرجة عالية من التعقيد، حيث يتألف كل منها من مجموعة متشابكة من النظم الجزئية التي ينضوي داخل كل منها شبكة متنوعة من العلاقات الاجتماعية التي تحتاج إلى الكثير من الجهد لتحليلها وفهمها، هذه النظم الجزئية على تعهدها وتنوعها فإنها في مجموعها تشترك في الهدف الأسمى والأشمل الذي يعطي لهذا النظام أو ذاك صبغة واسماً يميزه بين النظم الاجتماعية الكبرى الأخرى.

د- أنواع النظم الاجتماعية:

اهتم بعض علماء الاجتماع والإنثروبولوجيا الذين درسوا البناء الاجتماعي بمسألة تصنيف النظم الاجتماعية* وفي هذا السياق تباينت محاولاتهم للتعرف على أنماط السلوك الاجتماعي التي ترتبط معا لتكون نسقاً اجتماعياً واحداً، ويرجع ذلك الاختلاف إلى تباين المحكات التي أقيمت عليها هذه التصنيفات واختلاف الأسس التي استند عليها هؤلاء العلماء في محاولاتهم لترتيب الأنماط السلوكية، بحسب ما بينها من علاقات، ولكن مهما يكن من أمر هذا الاختلاف "فالواضح أن كلا من هؤلاء العلماء والباحثين كان يتبع في محاولته نهجاً معيناً يرتب بمقتضاه أنماط السلوك التي تخدم هدفاً واحداً، ويربط بينها في نظام أو نسق واحد متماسك"[2]. أي محاولة الربط بين أنماط

---

(1) نبيل توفيق السمالوطي –الدين والبناء الاجتماعي– ج1، مرجع سابق، ص: 167.

* من حيث: العمومية والخصوصية، من حيث الاستمرار والعرضية أو الوقتية في الحدوث، من حيث التلقائية والتقنين، من حيث المشروعية وعدم المشروعية، من حيث كونها أساسية أو فرعية، من حيث كونها نظم اختيارية أو نظم إجبارية من حيث كونها أولية أو ثانوية، من حيث كونها وضعية المنشأ أو إلهية المنشأ وأخيراً من حيث الهدف أو الوظيفة.

(أنظر: نبيل توفيق السمالوطي –الدين والبناء الاجتماعي– ج1 –مرجع سابق– ص: 157).

(2) أحمد أبو زيد –مرجع سابق– ص: 148.

السلوك التي تؤدي أو يمكن أن تؤدي وظيفة رئيسية ما في الحياة الاجتماعية ككل، هذا وتجدر الإشارة أن هذا الأساس –أي الهدف أو الوظيفة– يعتبر أهم المبادئ أو المحكات التي يمكن إقامة تصنيف للنظم عليها، خاصة وأنه يتوافق مع أبرز خصائص النظم الاجتماعية والمتمثلة في أن لكل منها وظيفة، "فلكل نظام وظيفة أو مجموعة من الوظائف التي يؤديها داخل المجتمع، ولعل هذه الخاصية يمكن استنتاجها من تعريف النظم بأنها أساليب مقننة جماعية لمواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية، فالنظام الاجتماعي أيا كان لابد وأن يكون له وظيفة اجتماعية مادام أنه إفراز اجتماعي أو أمر يعترف به المجتمع أو يقره"[1]. ومع ذلك قد يختلف العلماء فيما بينهم في تحديد هذه الوظائف الرئيسية وبخاصة في تحديد الاهتمامات والحاجات البشرية والاجتماعية التي يعتقد كثير من العلماء أن النظم الاجتماعية ظهرت أساساً لإشباعها.

ومن ذلك كنا نجد إثنين من أكبر علماء الاجتماع في أمريكا وهما "**سمنر Sumner**" و"**كيلر Keller**" يصفان أهم الحاجات التي أدت إلى ظهور النظم وهي الجوع والحب والغرور والخوف، وهي حاجات ذات صلة وثيقة بدوافع المحافظة على الذات والمحافظة على النوع وإشباع الذات والرهبة إزاء الكائنات الفائقة للطبيعة، هذه الاهتمامات الأربعة الكبرى يعتبرها هذان العالمان هي المسؤولة عن كل النظم التي توجد في المجتمع، وبناءاً عليها أقاما تصنيفها للنظم الاجتماعية، فميزا بين النظم الاقتصادية والحكومية وهي تتصل بتوفير الطعام وشؤون الملكية والتفاضل الطبقي والقانون، والنظام العائلي ويتعلق بالمغازلة والزواج والطلاق وتنشئة الأطفال وطريقة معاملة كبار السن، ونظم التعبيرات الجمالية والعقلية والحالات الترويحية وهذه تجد لها متنفساً في الرقص والتمثيل والشعر والفن والعلم والفلسفة والألعاب والتسلية وغيرها، ثم الدين وكل ما يتعلق به من معتقدات وممارسات[2].

أما "**هربرت سبنسر Herbert Spencer**" عالم الاجتماع البريطاني فقد ذهب في كتابه "مبادئ علم الاجتماع The principles of sociology إلى أن أنماط السلوك الاجتماعي يمكن تصنيفها في ستة أنواع من النظم هي: النظام العائلي والنظام

(1) نبيل توفيق السمالوطي –الدين والبناء الاجتماعي– ج1، مرجع سابق، ص: 157.
(2) أحمد أبو زيد –مرجع سابق– ص: 149.

الطقوسي أو الشعائري والنظام السياسي والنظام الديني أو الكنسي والنظام المهني ثم الصناعة. وكثير من علماء الاجتماع المحدثين وبخاصة في أمريكا يقبلون هذا التصنيف أو التقسيم مع تعديل بسيط حيث يضيفون إليه أحياناً النظم جديدة بين الناس، ذلك أن الحاجات البشرية الجماعية متغيرة، بتغير الأزمان وباختلاف الثقافات فكلما تعقدت ثقافة المجتمع كلما ظهرت حاجات جديدة، غالباً ما تستوعبها النظم الاجتماعية الأساسية أو يتم استحداث نظم جديدة خاصة بها، وهذا ما يفسر اختلاف عدد النظم ونوعيتها باختلاف المجتمعات ن حيث موقعها على سلم التطور الحضاري والتكنولوجي، "إذ تتشعب النظم بسرعة في المجتمعات الصناعية المتقدمة إلى درجة يظهر فيها مع كل حاجة جديدة أو مشكلة أو اهتمام هام ممثل حماية الحيوانات والأشجار والحقوق الإنسانية، تنظيمات أو هيئات متخصصة تعنى بذلك"[1].

وأيا يكن من أمر كثرة النظم الاجتماعية وبخاصة في المجتمعات المتقدمة أو الصناعية والتي يتخذ كل مظهر من مظاهر الحياة فيها شكل نظام اجتماعي متميز، فإن جمهرة العلماء يجمعون أن هناك عدداً قليلاً من النظم التي يمكن اعتبارها نظماً أساسية أو نظماً "محورية" بحسب تعبير "**هرتزل Hertzele**" والمقصود بهذه النظم الأساسية، النظم الكبرى الشاملة التي يمكن تسميتها بالأنساق الاجتماعية Social systems والتي يتألف كل منها في الواقع من عدد من النظم الجزئية كما مرّ معنا في العنصر السابق.

وفي هذا السياق يميز "هرتزل" في كتابه عن "النظم الاجتماعية Social institution بين تسعة من النظم الكبرى "Major institutions" والتي يسميها أحياناً "الميادين النظمية المحورية" Pivotal institutional fields" وهي: النظام الأسري وهو ما يتصل بالأسرة من حيث تكوينها ونطاقها ووظائفها وعلاقة أفرادها بعضهم ببعض، وأنواع الحقوق والواجبات بينهم ومحور القرابة وطقوس الزواج والطلاق والحضانة والكفالة وشؤون الميراث، أما النظام التربوي فهو ما يتصل بتنشئة الأطفال ونقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل ووضع أساليب ومناهج إعداد الفرد وتنشئته ليتمثل نظم المجتمع ويتكيف وفق أساليبه في التفكير والعمل، والنظام الديني وهو ما

(2) علي عبد الرزاق جلبي –مرجع سابق– ص: 19.

يتصل بالنماذج الدينية والسحرية وما يتعلق بها من فكرة الأفراد عن الخالق والمخلوق والصلة بين العالم الذي يعيش فيه الإنسان وعالم الغيب وكذا فكرتهم عن الروح والنفس والأساطير الدينية وغير ذلك. والنظام الأخلاقي وهو مجموعة العادات والتقاليد المرعبة والمفاهيم الخلقية وتشمل العرف السائد والأساطير والأمثال السائدة والعادة المتبعة في الأعياد وحفلات الزواج والميلاد والتعميد والختان وغير ذلك من العادات المتعلقة بالترفيه وقضاء أوقات الفراغ. والنظام الجمالي والفني وهو ما يتعلق بمعايير الفن والذوق والجمال عند الناس، وتتمثل في النقش والرسم الرقص والموسيقى والأدب، وما إلى ذلك من أنواع الفنون الجميلة. ونظام الاتصال وهو ما يتعلق بنماذج التفاهم والاتصال بين أفراد المجتمع والتعبير عما يجول في خواطرهم كالحركات والإشارات واللغة والكتابة وغيرها من الوسائل المستخدمة لنقل المعاني والأفكار من شخص إلى آخر. والنظام الاقتصادي وهو ما يتصل بالقواعد التي سير عليها المجتمع في شؤون إنتاجه وتبادل وتوزيع ثرواته واستهلاك منتجاته وتشريعات عماله وغير ذلك، والنظام القانوني، وهو ما يتصل بالقواعد والقوانين التي يلتزم بها المجتمع في تحديد معاملات الأفراد بعضهم مع بعض في الأمور المدنية والتجارية وفي توقيع الجزاءات وتفسير المسؤوليات والتشريعات. والنظام السياسي وهو ما يتصل بتنظيم شؤون الحكم وأسسه وتقسيم السلطات وتنظيم شؤون علاقة الهيئة الحاكمة بالفرد والمجتمعات الأخرى وغير ذلك[1].

والواقع أنه يمكن توسيع أو تضييق دائرة النظم الاجتماعية الكبرى بحسب اختلاف وجهات النظر، وإن كان بعض العلماء من أمثال **"كونيج Koening"** برون أنه "أي يكون الأمرن فإن فهم المجتمع لا يحتاج في الحقيقة إلا إلى عدد قليل من النظم التي توجد في كل المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها أو تأخرها، وهي: النظام الاقتصادي والنظام السياسي والدين، العائلة والتعليم والتسلية والترويح"[2].وهذه النظم الاجتماعية تعتبر المقومات الأساسية لأية ثقافة، متخلفة كانت أم متقدمة، فهذه النظم الأخيرة كفيلة بأن ترضي نفس الحاجات الفيزيقية والسيكولوجية التي يرى علماء الاجتماع

(1) سامية حسن الساعاتي –مرجع سابق– ص ص: 105–106.

(2) نبيل توفيق السمالوطي –الدين والبناء الاجتماعي– ج1، مرجع سابق، ص: 168.

أنها متشابهة في أساسها لدى الجنس البشري كله بغض النظر عن تأخر أو تقدم المجتمعات ذاتها[1].

ويتضح مما سبق من تصنيف النظم الاجتماعية بناءاً على أساس الوظيفة –أو الهدف– أن هناك اتفاقاً بين العلماء –رغم اختلاف طروحاتهم– على ربط النظم بالحاجات البشرية على أساس أن النظم الاجتماعية تظهر أساساً في محاولة لإشباع هذه الحاجات الجماعية والمجتمعية، وأن كل ما يستجد من حاجات جديدة ما هو إلا امتداد للموجود منها، تستوعبه ما يسمى بالنظم الأساسية الكبرى أو النظم المحورية والتي هناك عدد منها يكاد لا يخلو منه مجتمع، مهما كان مستواه الحضاري والتكنولوجي، وأعني بهطه النظم على وجه التحديد: النظام السياسي، الاقتصادي، الأسري، الديني، التربوي والتسلية والترويح. هذا وتكشف النظم الاجتماعية عن أساليب المجتمع لمواجهة حاجات الجمعية وحاجات أبنائه الجسمية والنفسية والاجتماعية وهي لذلك تعد مدخلاً أساسياً للفهم العلمي للمجتمع.

هـ– تداخل النظم الاجتماعية:

من استعراض النظم الاجتماعية المختلفة، يبرز بجلاء أن لكل نظام وظيفة محددة يؤديها في المجتمع، ومع ذلك ليس لنا أن ندعي أن هذه النظم تقوم بوصفها وحدات منفصلة، مستقلة في عملها بعضها عن بعض، فاستعراض العديد منها يكشف أن هناك علاقات عديدة ومتشابكة تربط هذه النظم فيما بينها وإن يكن هذا الترابط بدرجات متفاوتة من مجتمع إلى آخر، تبعاً لتأخره أو تقدمه في المجال الاقتصادي والتكنولوجي.

وفي هذا السياق يتفق معظم علماء الاجتماع والإنثروبولوجيا على أن البناء الاجتماعي يختلف من مجتمع إلى آخر، والسبب يرجع إلى الدرجة التي تنفصل على أساسها النظم بعضها عن الآخر، حيث يمكن ملاحظة أنه في المجتمعات النامية لا توجد نظم متميزة ومتخصصة على عكس ما هو موجود في المجتمعات الصناعية

(1) أحمد أبو زيد –مرجع سابق– ص: 149.

المتطورة، فالنظم الاجتماعية في المجتمع النامي متداخلة فيما بينها، بعكس الحال في المجتمعات الصناعية أو المتقدمة حيث تستقبل النظم الاجتماعية في عملها[1].

تداخل في واقع الأمر يلاحظ أنه لا يحدث بين النظم الاجتماعية الكبرى أو المحورية وإنما بين العناصر الجزئية التي تؤلفها "فالنظم مثل كل الأنساق الديناميكية الأخرى، هي كليات تتوقف على تنظيم الأجزاء. فالحقيقة أننا عندما نتعامل مع الكليات نتعامل معها ككليات، ولكن دائماً عن طريق الأجزاء المسؤولة، لأن الأجزاء هي وكلاء الكل"[2].

وعليه فإن التفاعل بين النظم كلها إنما يحدث من خلال الاحتكاك بين أجزائها سواء أكانت هذه الأجزاء قيم ومعايير أو أفراداً أو أشكال تنظيم، فمثلاً قد تتداخل القيم والمعايير السائدة في النظام الأسري والديني مع تلك السائدة في النظام الاقتصادي وعلى وجه التحديد في المصنع أحد نظمه الجزئية، فيمنع عمل المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في المصانع العربية التي تعتمد على نظام تقسيم العمل والتخصص فيه، وهذا خلافاً للقيم الصناعية الحديثة التي تحبذ عمل المرأة مع الرجل ليس في المصانع فحسب بل في جميع مؤسسات المجتمع الحيوية[3]. ونفس الشيء يقال على القيم التي تنظم علاقات العمل "حيث كان الإخوة إذا عملوا معاً في مشروع واحد، غالباً ما يطلبون من رئيس العمال أن يختص كل منهم للعمل في ورشة مختلفة عن الآخر[4]. والأمثلة بهذا الخصوص في هذا القطاع أو ذاك لا حصر لها، وكلها تلتقي عند المساعي الحثيثة من هذا العامل أو الموظف أو ذاك لدى المسؤول حتى لا يعمل في هذا الجناح أو المكتب أو المصلحة مع أخيه أو أبيه أو ابنه أو زوجته.

---

(1) سناء الخولي –المدخل إلى علم الاجتماع– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1998، ص: 97.

(2) محمود فؤاد حجازي –مرجع سابق– ص: 224.

(3) إحسان محمد الحسن –التصنيع وتغيير المجتمع– دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، د.ت، ص ص: 164.

(4) فرانز فانون –سوسيولوجية ثورة– ترجمة ذوقان قرقوط–دار الطليعة، بيروت، لبنان 1970، ص: 110.

كذلك تتداخل القيم الأسرية السائدة في المجتمع الجزائري مع تلك السائدة في التنظيمات الصناعية والخاصة بالضبط داخلها، ويكفي للتدليل على ذلك بعض الأمثلة المختلفة المعبرة. فمثلاً يتغيب العامل دون إنذار مسبق لمسؤوله أو رب العمل لمصاحبة زوجته أو أحد أفراد أسرته، لزيارة الطبيب أو بزيارة أحد الوالدين أو الأقارب المرضى[1]،وكذلك يفعل الطوارق في مواقع العمل في واحة تمنراست وفي المراكز الصناعية الأخرى، إذ كثيرا ما تنقطع مجموعة من العمال الطوارق من العمل دون إبداء الأسباب، واقع عانت منه شركات التنقيب عن البترول والمعادن في الجنوب الجزائري[2].

ويتكرر هذا المشهد من التداخل بين النظم الأسرية والدينية من جهة ونظام المصنع من جهة أخرى، كما تبرز ذلك مظاهر من قبيل إهمال واستهتار العمال بإجراءات الأمن والسلامة في مواقع العمل من خلال رفضهم استعمال وسائل الحماية من الأخطار مثل: الخوذات والأحذية وأحزمة الأمن وغيرها[3]، وهذا بسبب الإيمان بالقضاء والقدر والخوف من الطعن في رجولتهم (القول أنهم خائفون)، كما يتبدي هذا التداخل في مظاهر الصراع في مؤسسات العمل الجزائرية وفي خلفياته الجهوية والقبلية[4]. إن كل من هذه الظواهر، ورغم أن أطوارها تجري داخل تنظيمات عمل صناعية وغير صناعية ومع ذلك من الصعب إرجاع أسبابها إلى عوامل من داخل هذه التنظيمات فحسب، فهي على ما يبدو ترمز إلى جملة من الالتزامات الاجتماعية والمحاذير الثقافية التي لا يمكن فهمها حقيقة إلا بالرجوع إلى النظم الاجتماعية الأخرى غير النظام الاقتصادي، من أسرية، تربوية ودينية وغيرها من النظم المشكلة للبناء الاجتماعي.

---

(1) لحسن بوعبد الله –البعد الثقافي والاجتماعي لسلوك العامل وعلاقته بإدارة المؤسسة– دراسة مقدمة في الملتقى الدولي حول الثقافة والتسيير" المنعقد بالجزائر 28–30 نوفمبر 1992.

(2) محمد السويدي –بدو الطوارق بين الثبات والتغير– المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص: 181.

(3) Najjar Atikz –Role des facteurs socio-culturels dans la genése des risques professionnels chez les travailleurs Maghrébins- Revue "Perspectives" publication de l'URTSD –université Badji Makhtar Annaba, N°= 3 Decembre 1997, p: 60.

(4) لحسن بوعبد الله –مرجع سابق– ص: 193.

بهذا العنصر الأخير أكون قد أنهيت تناول النظم الاجتماعية والتي تمثل أحد عناصر البناء الاجتماعي، والآن أتجه إلى دراسة الجماعات الاجتماعية التي تمارس النظم وظائفها من خلالها، كعنصر ثاني من عناصر البناء أبتغي من تحليله فهم تكوين وتنظيم المجتمع.

2- الجماعات الاجتماعية:

تعتبر الجماعات الإجتماعية من الوحدات البنائية الأساسية في المجتمع فهي تتخلل كافة نظم المجتمع وأنساقه سواء في المجال الأسري أو السياسي أو الإقتصادي أو الديني أو التربوي أو الترفيهي، يضاف إلى ذلك أن الإنسان يحصل على وضعه الإجتماعي سواء من حيث الحقوق "المركز الإجتماعي" أو من حيث الواجبات "الدور الإجتماعي" داخل الجماعات الإجتماعية التي ينتمي إليها، هذا إلى جانب أن الإنسان يكتسب ثقافة مجتمعه وفي مقدمتها المعايير الجمعية أو ما يتوقعه من الآخرين أو ما يتوقعه الآخرون منه داخل الجماعات الإجتماعية[1].

ومن ثم يصبح تحديد مفهوم الجماعة مهما جدا لفهم شبكة العلاقات الإجتماعية وبالتالي البناء الإجتماعي.

أ- تعريف الجماعة الإجتماعية:

إذا ما تجاوزت المفهوم اللغوي للجماعة وحاولت أن أتعرف على المفهوم السوسيولوجي لها، فإني أجد مجموعة من التعاريف الإصطلاحية، فقد عرفها "**جورج هومانز G. Hommans** بأنها "عدد معين من الأشخاص الذين يتصل كل منهم بالآخر خلال فترة زمنية معينة بما يحقق تبادل العلاقات الاجتماعية بينهم"[2]. وليس بعيدا عن مضمون تعريف "هومانز" أشار عالم الاجتماع الأمريكي "**ألبيون سمول Albion Small**" إلى أن الجماعة الاجتماعية "هي عدد من الأفراد الذين تقوم بينهم علاقات معينة تحتم عليهم التفكير بعضهم في الآخر، أو بعضهم في بعض"[3].

في هذين التعرفين تأكيد واضح عل أن الجماعة الاجتماعية هي عدد معلوم من الأشخاص، فوجود هؤلاء يعتبر أساس تكوين أية جماعة وعصبها الحي، لأنه بدونهم لا يمكن لأية جماعة مهما كانت أن تتكون من أصلها، فلا يجوز لفرد ما أن يكون جماعة

---

(1) نبيل توفيق السمالوطي – المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع– دار الشروق، ط2 جدة، العربية السعودية، 1985، ص ص: 233-234.

(2) ماهر محمود عمر –سيكولوجية العلاقات الاجتماعية– دار المعرفة الجامعية، ط2 الإسكندرية، مصر 1992 ص ص: 222-223.

(3) محمد عاطف غيث –قاموس علم الاجتماع– الهيئة العامة للكتاب مصر، 1979، ص، 2011.

مع نفسه، فالثابت عند كل العلماء الذين تناولوا تكوين الجماعة، أنها تتكون من شخصين اثنين على الأقل.

ومثلما أنه لا يوجد جماعة ما بدون أشخاص يكونونها فإنه لا أهمية لوجود هؤلاء الأشخاص إن لم تربطهم علاقات معينة داخل هذه الجماعة، فإن مجرد وجود عدد من الأشخاص مكان ما لا يربطهم أي تفاعل، لايمكن أن يكونوا جماعة اجتماعية بمفهومها الشامل، بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل أو هذه الروابط الاجتماعية، والمدة التي تستغرقها.

أما "**بروكينز Brookins**" فقد وصف الجماعة الاجتماعية بأنها: "تجمع بين فردين أو أكثر قد يستجيب بعضهم للبعض الآخر بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر"(1).

في هذا التعريف تأكيد على نوع الاتصال بين أعضاء الجماعة الاجتماعية والذي قد يكون مباشرا فيما يعرف بعلاقات الوجه للوجه، أو غير مباشر يميزه الطابع الرسمي.

وبعيدا عن شكل التفاعل بين الأعضاء، نظر "**توم بوتومورT. Bottomore**" إلى الجماعة الإجتماعية بوصفها: "تجمعا للأفراد، فيه تنشأ علاقات فيها بينهم ويكون كل فرد واعيا بالجماعة ذاتها وبالرموز السائدة فيها"(2).

وتعرف الجماعات الاجتماعية أيضا على أنها "تجمعات للأفراد تنشأ بينهم علاقات يكون كل فرد واعيا بالجماعة ذاتها وبالرموز السائدة فيها"(3).

إن تصور "بوتومور" هنا للجماعة الاجتماعية يقوم على شعور الأعضاء بانتمائهم المشترك لجماعة واحدة، ووعيهم بمجموعة المفهومات الثقافية التي تتصل بمعنى العضوية فيها، وهو الأمر الذي يشير غالبا إلى اتفاقهم في الرأي حول ماهية ووظائفها وأهدافها، أي شيء أكثر من صفة مشتركة يرها الذين هم خارج والمتمثلة في ذلك التجمع من الأفراد المتفاعلين والذين بينهم علاقات إجتماعية.

---

(1) عبد السلام الشيخ –علم النفس الاجتماعي– دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 1992، ص:32.

(2) توم بوتومور –تمهيد في علم الاجتماع– ترجمة محمود الجوهري وآخرون، دار المعارف ط5، القاهرة، 1981، ص:141.

(3) د. سمير سعيد حجازي –مرجع سابق– ص:187.

من جهته عرف "**ميلز Mills**" الجماعة الاجتماعية بأنها: "وحدات مكونة من شخصين أو أكثر من شخصين، والذين يتصلون ببعضهم من أجل غرض، والذين يعتبرون أن هذا الاتصال ذا معني"[1].

في هذا التعريف نلاحظ أن من أهم شروط تكوين الجماعة وجود هدف موحد للأعضاء المكونين لها، حيث يسعى الجميع إلى تحقيقه من خلال لا يتم بمحض الصدفة ولكنه عن رغبتهم في تحقيق غايات مشتركة معينة. ومع ذلك فإن تأكيد "ميلز" على وجود هدف مشترك يسعى الأعضاء لتحقيقه قد لا يكون كافيا لوحده لنقول أنهم يشكلون جماعة متماسكة في ظل غياب معايير مشتركة توحد بينهم وبين أهدافهم المختلفة.

أما "**لوسي مير L. Mair**" فقد نظرت إلى الجماعة الاجتماعية بوصفها: "مجموعة مشتركة لها وجود دائم، أي مجموعة من الناس تجمعوا معا حسب مبادئ معترف عليها، ولهم مصالح وقواعد مشتركة تسمى بالمعايير، وهي تحدد حقوق أفراد هذه الجماعة وواجباتهم بالنسبة إلى بعضهم البعض وبالنسبة لهذه المصالح"[2].

مما جاء في هذا التعريف، يلاحظ أن القيم والمعايير تعد أحد أهم الاعتبارات التي تدخل في تحديد الصفات الخاصة بأية جماعة، فعن طريقها يتعرف العضو على حقوقه وكذا على واجباته تجاه بقية أعضاء الجماعة، ويتحدد بموجبها موقفه من الأهداف والغايات المشتركة.

ومصطلح الجماعة الاجتماعية يطلق على مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات إجتماعية ثابتة أو مستقرة نسبيا ويتفاعلون مع بعضهم البعض تفاعلا اجتماعيا (التفاعل هنا يعني التأثير والتأثر، والتعاطف، التضامن والتحاسد، والنزاع) وتشعر بهويتها الذاتية أي "بالنحن" في مقابل الآخر (أي نحن في مقابل هم)، والتفاعل الاجتماعي بشقيه الإيجابي والسلبي هو معيار عن تمييز الجماعة الاجتماعية عن جماعات وتجمعات أخرى مثل الحشود، والجماعة بالمعنى الإحصائي أي جماعة بمعنى فئة (فئة العمر، فئة

---

(1) محمود السيد أبو النيل –علم النفس الاجتماعي– دراسات عربية وعالمية – دار النهضة العربية، ط5، بيروت، لبنان 1987، ص: 381.

(2) لويس مير –الأنثروبولوجيا الاجتماعية– ترجمة علياء شكري وآخرون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1985، ص: 23.

نفس الدخل). ومصطلح الجماعة بهذا المعني يصدق على المجتمع العام (سكان البلد)، والمجتمع المحلي، والقبيلة. ويطلق مصطلح الجماعة أحيانا على الجماعات الصغيرة التي تربطهم علاقات مباشرة وغير رسمية كجماعة العمال الذين يقومون بنفس العمل في نفس المكان. ويستعمل مصطلح الجماعة أحيانا للإشارة إلى جماعة لها نفس التطلع والشعور بالإتحاد والوحدة، وحدة المصالح والمصير المشترك كالطبقة الاجتماعية، والجماعات العرقية، أو الإثنية، والدينية[1].

وفي ضوء ما سبق أخلص إلى أن الجماعة الاجتماعية هي شخصان أو أكثر يدخلان مع بعضهم في تفاعل لفترة زمنية مناسبة وهذا بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويسود بينهم شعور بالنحنية "بالنحن" والولاء للجماعة ويجمعهما هدف مشترك يلتفان حوله ويسعيان إلى تحقيقه، يحكمهم نمط من القيم والمعايير المشتركة والتي تشير إلى نوع من الانتظام في السلوك داخل الجماعة.

ب- أنواع الجماعات الاجتماعية:

لقد اتخذت الدراسات الحديثة للجماعات الاجتماعية مسارات مختلفة، حاول خلالها علماء الاجتماع تصنيف الجماعات الاجتماعية على أساس عدة قواعد أو معايير، الأمر الذي أوجد عشرات من التصنيفات التي تنمط الجماعات، من هذا السياق يعتبر التصنيف الذي **قدمه "جورج جيرفيتش Georges Gurvitch"** أهمها وأكثرها شمولاً، حيث اقترح خمسة عشر معياراً للتصنيف هي: المحتوى، الحجم، الاستمرار، الإيقاع، تقارب الأعضاء، أساس التكوين والانضمام إلى العضوية، درجة التنظيم، التوجيه، العلاقة بالمجتمع الأكبر، العلاقة بالجماعات الأخرى، نمط الضبط الاجتماعي، نمط السلطة درجة الوحدة الوطنية[2].

هذا التصنيف أهم ما يلاحظ عليه أنه قد تضمن كثيراً من الأبعاد التي ارتكزت عليها التصنيفات الأخرى الخاصة بالجماعات وبأسس ومعايير تنميطها، وأن أبعاده في مجموعها تعكس تمييزاً بين الشكل الاجتماعي للجماعة والمضمون الاجتماعي لها.

---

(1) عبد المجيد لبصير –مرجع سابق– ص: 190

(2) توم بوتومور –مرجع سابق– ص: 144.

وفي هذا السياق تعد التمييزات التي تنمط الجماعات وفقاً لبعدي الشكل الاجتماعي والمضمون الاجتماعي لها، أهم هذه التمييزات (التصنيفات) بالنظر لقدرة هذين البعدين: الشكل والمضمون على تمكين الباحث من دراسة الجماعات بأسلوب يمكنه من فهم الجماعات ومعرفة خصائصها وكذا تكوين أساس للمقارنة بينها.

وهكذا بناء على الشكل والمضمون تصنف الجماعات الاجتماعية إلى ثنائيات على النحو التالي:

أ- من حيث أساس التكوين: إلى جماعات تلقائية في مقابل الجماعات الرسمية أو التنظيمية.

ب- من حيث المدة الزمنية التي يستغرقها تفاعل أعضائها: إلى جماعات دائمة في مقابل الجماعات المؤقتة.

ج- من حيث الانتماء: إلى جماعات داخلية في مقابل الجماعات الخارجية.

د- من حيث طبيعة العلاقة بين الأعضاء: إلى جماعات أولية في مقابل الجماعات الثانوية.

هذه المجموعة من الثنائيات أناقشها فيما يلي على النحو التالي:

1- الجماعات التلقائية (الطبيعية) في مقابل الجماعات الرسمية أو التنظيمية Naturel Formed groups

من حيث أساس النشأة، تنقسم الجماعات إلى نوعين: جماعات تلقائية وأخرى تنظيمية أو منظمة بالنسبة للجماعات التلقائية "فإنها تتكون طبيعياً أي من تلقاء نفسها دون أن تكون هناك عوامل خارجية تدفع إلى تكوينها، حيث ينتظم فيها الإنسان لميل في طبيعته إلى التجمع والشعور بالأمن في الجماعة وكذا بحكم ما يشترك فيه مع عدد من الأفراد وما يربطه وإياهم من صفات متجانسة -ثقافية واجتماعية- قد تكون الجنس أو اللغة أو الدين أو الموطن الأصلي"[1].من أمثلتها الجماعات الأسرية الجماعات القومية والدينية[2]، بالنسبة للجماعات القرابية هناك الأسرة طبعا وكذلك العشيرة والقبيلة وما

(1) ضياء الدين إبراهيم -الجماعات الاجتماعية، مداخل نظرية ومواقف تطبيقية- المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000، ص: 44.

(2) نبيل توفيق السمالوطي -المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع- مرجع سابق، ص: 239.

إليها[1].هذه الجماعات يحصل الفرد فيها على العضوية دون ترتيب سابق، ودون إرادة منه، فالإنسان لا يختار والديه أو مجتمعه المحلي أو قوميته أو دينه، إنما ينتمي إليها بحكم الميلاد والاستقرار في حيز جغرافي محدد، ينتظم فيها الإنسان لميل في طبيعته إلى التجمع والشعور بالأمن في الجماعة.

أما الجماعات التنظيمية أو الرسمية فهي تلك الجماعات التي ينتمي إليها الفرد عن قصد بهدف تحقيق مصالح معينة، حيث يقضي التنظيم الاجتماعي العام في بعض الأحيان قيام هذا النوع من الجماعات التي تتكون تحت تأثير عوامل خارجية كوجود ظروف أو ضغوط خاصة تدعو إلى تكوينها وهذا بإرادة أعضاء الجماعة[2]. حيث ينتمي إليها المرء بمحض إرادته واختياره ودون إلزام يفرض عليه ذلك الإنتماء. ومن أوضح أمثلة التنظيمات الاجتماعية والحكومية والجماعات المهنية والنقابية[3]، حال الاتحادات والنوادي الرياضية والثقافية والفنية والعلمية وكذا الأحزاب السياسية وجماعات العمل وغيرها، وهذه كلها جماعات ينتمي إليها المرد بمحض إرادته بحكم المصلحة المشتركة أو التخصص أو المهنة أو غير ذلك من الاعتبارات.

2- الجماعات الدائمة في مقابل الجماعات المؤقتة:

خلافاً للتقسيم السابق، فإن هذا التصنيف ينهض على أساس الفقرة الزمنية التي يستغرقها التفاعل بين أعضاء الجماعة، بمعنى مدى استمرارية الجماعة أو طابعها المؤقت. ووفق هذا المحك تعتبر الأسرة والعشيرة والقبيلة والأمة وما إليها أو تلك التي ترتبط ببعضها إما برباط واحد حيوي كجماعات السلالات ذات الأصل المشترك أو ترتبط بعامل ثقافي أو اجتماعي كرباط اللغة أو الدين، هذه كلها تعتبر جماعات تتسم بالديمومة والاستمرارية[4].

(1) السيد الحسيني –مفاهيم علم الاجتماع– دار المعارف، القاهرة، 1986، ص ص: 100–101.

(2) ضياء الدين إبراهيم –مرجع سابق– ص: 45.

(3) عبد السلام الشيخ –مرجع سابق– ص: 35.

(4) طلعت همام –سين وجيم عن علم الاجتماع– مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1984، ص: 70.

في حين تعتبر جماعات مؤقتة، تلك التي تتكون لتنفيذ مهام محددة أو بهدف تحقيق مصالح معينة، والتي ما تلبث أن تنفض عندما تؤدي غرضها الذي لا يستغرق عادة وقتاً طويلاً[1]. ومن أبرز أمثلتها الجماعات النقابية والحزبية والمهنية[2].

3- الجماعات الداخلية في مقابل الجماعات الخارجية In groups, out groups:

من حيث الانتماء تنقسم الجماعات إلى قسمين هما: الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية، تفرقة تقوم على أساس سيكولوجي (نفسي) على أساس ال "نحن we" فكل ما ينتمي إلينا فهو داخلي وكل ما ينتمي إلى الآخرين فهو خارجي[3].فالجماعة الداخلية هي "الجماعة التي يشعر كل عضو من أعضائها بكيانها ويدرك أهمية إنتمائه لها، ويسعى إلى تحقيق أهدافها، ويؤمن بإيجابية مشاركته في عملها، ويحس بفعالية وجوده فيها، ويعمل جاهداً على استمرار تكوينها حتى يصل في النهاية إلى استخدام كلمة "نحن" معبراً بها عن نفسه كممثلاً للجماعة التي يدرك انتمائه إليها بدلاً من كلمة "أنا" التي تدل على فرديته وانفصاله عن جماعته..."[4].

فالجماعة الداخلية هي إذن الجماعة التي يشعر العضو بالانتماء إليها، وعلى العكس من ذلك فإن الجماعة الخارجية هي الجماعة التي يشعر الشخص بالغربة عنها[5]. فالجماعة الأولى هي جماعة النحن we group والجماعة الثانية (الخارجية) هي جماعتهم they group، الجماعة الداخلية تتضمن أنفسنا وكل ما نعنيه من أشخاص عندما نقول "نحن we" والعكس الجماعة الخارجية تتضمن كل شخص آخر لم تضمه كلمة "نحن".

ويتضمن الشعور بالانتماء للجماعة، إدراك الفرد أنه متشابه مع زملائه، من حيث القرابة أو الجنس أو الديانة، الموطن الأصلي أو غير ذلك من الاعتبارات الذاتية،

---

(1) طلعت همام –مرجع سابق– ص: 70.

(2) عبد السلام الشيخ –مرجع سابق– ص: 33.

(3) صلاح مصطفى الفوال –علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق– دار الفكر العربي، القاهرة، مصر 1996، ص: 98.

(4) ماهر محمود عمر –مرجع سابق– ص: 236.

(5) نبيل توفيق السمالوطي –المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع– مرجع سابق، ص: 239.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الإدراك قد سمي "بالشعور بالنوع" على يد العالم "**جيدنجز F.h, Giddings**" في السنين الأولى لنمو علم النفس الاجتماعي"[1].

ففي المجتمع الريفي الذي يعيش في جماعات صغيرة معزولة، كانت وما تزال القرابة هي التي تحدد طبيعة الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية، فعندما يتقابل شخصان غريبان، فإن أول شيء يعملانه هو إقامة علاقة قرابة، فإذا كان يمكن إقامة قرابة إذن يكونان أصدقاء وكل منهما يصبح عضو في جماعة داخلية وإذا لم يكن بالإمكان إقامة تلك العلاقة، فإنه في كثير من المجتمعات يصبحون أعداء ويسلكون طبقاً لذلك[2].

وغني عن البيان أن المجتمع الحضري يقوم على أساس علاقات كثيرة إلى جانب علاقات القرابة مثلما يؤكد ذلك "**أدامس Adams**" فبالنسبة له فإن شعور الجماعة الداخلية "ينشأ عن القرابة والجوار، والارتباط في الاتصال اليومي أو الدوري. وهو شعور بالمصلحة المشتركة ورابطة من روابط الثقافة أو ضرورة اقتصادية، وهو كذلك ارتباط نفسي بأفراد ذوي مكانة معينة في مقابل أولئك الموجودين خارج حدود المكانة"[3]. والذين يمثلون الجماعة الخارجية والتي تعكس المفهوم المضاد للجماعة الداخلية والتي لا ينتمي إليها الفرد ولا يشاركها مثلها العليا دائماً[4].

وهكذا عندما نقول "نحن" فقد نعني أسرتنا، وفي هذه الحالة يكون أعضاء الأسرة هم الجماعة الداخلية وكل ما عداهم من أشخاص هم الجماعة الخارجية، وقد تعني "نحن" أيضاً جماعات تنتمي إليها أسرتي أو مهنتي أو جنسي أو مدينتي، فأي من تلك الجماعات هي جماعة داخلية ذلك لأنني أشعر أنني أنتمي إليها. كما أنني أنتمي للأسرة الأخرى أو المهن الأخرى أو الجنس الآخر وهكذا وتلك هي الجماعة الخارجية، لأنني خارجها. وباختصار فإن الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية ليست جماعات حجمها محدد في الواقع الاجتماعي، ولكن نحن نصنعها عندما نستعمل كلمة "نحن" و"هم"[5].

---

(1) محمود السيد أبو النيل –مرجع سابق– ص: 383.

(2) محمود فؤاد حجازي –مرجع سابق– ص: 110.

(3) إيكه هولتكرانس –مرجع سابق– ص: 240.

(4) نفس المرجع، ص: 172.

(5) محمود فؤاد حجازي –مرجع سابق– ص: 111.

هذا ويرتبط الأعضاء ضمن إطار الجماعة الداخلية بعلاقات يميزها المشاركة الوجدانية Sympathy في حين يسود بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية علاقات يطبعها النزاع والعدوان والخوف[1]. وبسبب شعور الفرد أنه متشابه مع أعضاء جماعته الداخلية يحدث أن يكون شديد الارتباط بهم إلى حد التوحد، يقابله شعور من نفس هذا الفرد بمسافة اجتماعية تجاه كل من يختلفون عنه وعن جماعته، وعمليا ينتمون إلى جماعات خارجية، لا يشعر تجاه أعضائها بأي ود أو تعاطف، بل أكثر من ذلك – في حالة وجود أي تهديد سواء كان حقيقياً أو تخيلياً من الجماعة الخارجية–، فإن هذا الفرد لا يتردد في التماسك والتضامن مع أعضاء جماعته والتحيز إلى جانب مصالحهم ضد مصالح الجماعة الخارجية وكل ما يتعلق بها، فيما اصطلح عليه "**ميردوك Murdock**" بالتمركز حول السلالة"[2]. موقف من أعضاء الجماعة الداخلية يظهر عادة في صورة اعتداء على جماعات أخرى، وكذلك في صورة وضع الجماعة التي ينتمي إليها الفرد في مكانة أعلى من الجماعات الأخرى[3].

4- الجماعات الأولية في مقابل الجماعات الثانوية Primary groups, secondary groups :

يقوم هذا التصنيف من حيث قوة أو ضغط العلاقات بين أعضاء الجماعة، وفي هذا السياق فقد ذهب عدد العلماء إلى تصنيف الجماعات الاجتماعية إلى نوعين مختلفين باختلاف درجة قوة العلاقات أو الروابط السائدة داخل كل منها، ولعل التفرقة الشهيرة في هذا الصدد هي تلك التي اقترحها "**تشارلز كولي Charles Cooley**" حيث قسم الجماعات إلى أولية وأخرى ثانوية، جاء ذلك في كتابه "الطبيعة البشرية والنظام الاجتماعي بين الجماعات الأولية والجماعات الثانوية"[4]. وتشير الأولى إلى تلك "الجماعات التي تتكون من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقات مباشرة ووثيقة

(1) محمود فؤاد حجازي –مرجع سابق– ص: 112.
(2) إيكه هولتكرانس –مرجع سابق– ص: 172.
(3) إيكه هولتكرانس –المرجع نفسه– ص: 24.
(4) توم بوتومور –مرجع سابق– ص: 142.

عبر فترة طويلة من الزمن"[1]. تسودها علاقات مباشرة أو ما يعبر عليه بعلاقات "الوجه للوجه Face to face" والتي تقوم على المعرفة الشخصية بين الأفراد والارتباط اليومي بينهم، حيث "تلازم هذه الجماعات الإنسان لفترة طويلة نسبياً في حياته بل إن بعضها قد يلازمه طوال حياته"[2]. هذه الجماعات كان لقيامها على أساس الأصل المشترك كالجنس والسن واللون والمكان الجغرافي وغير ذلك[3]. أن ساعد على وجود حالة من التآلف النفسي أو الوحدة السيكولوجية بين أعضائها، وأن يسيطر عليها نوع من التعاطف والروح المشتركة[4]. نوع من التعاطف والتوحد المتبادل بين أعضائها والذي يعبر عنه تلقائياً بكلمة نحن"[5]. ويعتبر استخدام كلمة "نحن" بدلاً من كلمة "أنا" دليلاً حيا على شعور العضو بالارتياح النفسي لانتمائه إلى الجماعة وإحساسه بالتوحد والتضامن مع بقية زملائه من أعضاء الجماعة ممن يتشابه معهم في الخصائص الديمغرافية والخلفية الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الوضع الاقتصادي، ولهذا كان "الارتباط أو التماسك الآلي "Mecanic solidarity" هو سمتها، وقد يبلغ هذا التضامن بين أعضائها إلى حد التفاني"[6]. هذه الجماعة تعتبر بالنسبة لأفرادها غاية في ذاتها وليست أداة لبلوغ غايات أخرى، ولذا غالباً ما نجد أفراد هذه الجماعات لا يسعون وراء منافعهم الخاصة إلا إذا كانت هذه المنافع لحساب مصلحة الجماعة[7]. ومن أهم الجماعات الأولية هناك الأسرة وجماعة الجوار وجماعة أصدقاء اللعب والدراسة فضلاً عن القرية والمجتمع المحلي[8].

---

(1) إبراهيم الغمري –السلوك الإنساني والإدارة الحديثة– دار الجامعات المصرية –الإسكندرية، مصر، د.ت، ص: 276.

(2) ضياء الدين إبراهيم –مرجع سابق– ص: 43.

(3) نبيل توفيق السمالوطي –المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع– مرجع سابق، ص: 237.

(4) خير الله عصار –مبادئ علم النفس الاجتماعي– ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص: 75.

(5) السيد الحسيني –مرجع سابق– ص: 100.

(6) صلاح مصطفى الفوال –مرجع سابق– ص: 97.

(7) حسين الحاج حسن –علم الاجتماع الأدبي– المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان 1986، ص: 142.

(8) طلعت همّام –مرجع سابق– ص: 67.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الجماعات الأولية قد تضيق فتشمل جماعة الأسرة والصحبة والجيرة واللعب، وقد يتسع مداها فتضم الجماعات الاجتماعية والثقافية حال: العائلة، البدنة (الفرقة)، العشيرة والقبيلة بوصفها أنساقاً قرابية أكثر، وكل هذه الجماعات الاجتماعية تمثل رابطة أساسية بين الفرد ومجتمعه. وهكذا نجد أن اصطلاحي "أولي" و"ثانوي" يصفان نمطان من الجماعات بعضها متمايز عن البعض الآخر، وبالنظر لمضمون هذا التصنيف الأخير، فإني أجده يستوعب مختلف الأبعاد والعناصر التي ارتكزت عليها التصنيفات السابقة للجماعات الاجتماعية، من ذلك الهدف الذي توجد من أجله الجماعة والطابع العاطفي أو الرشيد للعلاقات السائدة بين أعضائها، فضلاً عن الطبيعة الشخصية أو اللاشخصية لهذه العلاقات، إضافة إلى مدى استمرارية وديمومة العلاقات داخلها. ومن ثم فإن هذا التصنيف يحوي داخله الجماعات الاجتماعية السابق ذكرها ويعكسها. لهذا فإن هذا التصنيف الأخير أعتقد أنه أشمل التصنيفات وأقربها إلى مسار واتجاه فرضيات وإشكالية بحثي، الشيء الذي يجعلني أتبناه وأعتمده في تحليلي لمفهوم الجماعة الاجتماعية.

وفيما يلي عرض مفصل لخصائص تلك الأشكال المورفولوجية الكبرى والتي تعتبر وحدات أساسية في المجتمع النامي الذي يعطي أهمية كبرى للعلاقات القرابية التي منبعها الأسرة، ولكن وقبل الحديث عن هذه الجماعات الاجتماعية وأهم ما يميز العلاقات بين أعضائها يجد ربي أولاً تحديد المقصود بمفهوم القرابة Parenté وربما كان التعريف المبدئي لكلمة "قرابة" ذلك الذي أورده "**ريفرز Rivers**" فقد عرفها بأنها: "ذلك الاعتراف الاجتماعي بالروابط البيولوجية"[1]. وهذا معناه أن كلمة قرابة تشير إلى الرابطة الدموية الطبيعية وإلى الأقارب المباشرين الذين تقوم بينهم رابطة الدم عن طريق الانتساب إلى –أو الانحدار– من سلف واحد مشترك، كذلك العلاقات التي تضم الأجداد والآباء والأبناء. هذا التعريف بحصره مفهوم القرابة في حدود الرابطة الدموية "البيولوجية" أغفل وأستبعد الاعتبارات الأخرى التي بدونها لا يتحقق المفهوم العلمي للمصطلح، من ذلك رابطة المصاهرة مثلما يظهر ذلك في هذا التعريف الذي أورده

(1) لوسي مير –مرجع سابق– ص: 84.

"محمد حسن غامري" فقد أشار إلى أن القرابة هي مجموعة العلاقات الاجتماعية المعقدة القائمة على واقعة بيولوجية هي الميلاد، وظاهرة اجتماعية هي الزواج[1].

هذا التعريف الأخير وخلافاً لتعريف "ريفرز" يوسع مفهوم القرابة ليشمل إلى جانب الأقارب المباشرين الذين تجمعهن الرابطة الدموية، الأقارب غير المباشرين الذين تربطهم علاقات ناجمة عن الزواج، منشؤها نظام المصاهرة، كتلك العلاقات التي تربط كل من الزوج والزوجة بسائر الأقارب الدمويين للطرف الآخر، والتي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها من النظام القرابي.

ومع الاعتراف بأهمية الإضافة التي يقدمها هذا التعريف الأخير، إلا أنه يؤخذ عليه استبعاده لبعض أشكال القرابة الأخرى خاصة الوهمية أو الظنية منها.

هذا الشكل من القرابة أورده معجم العلوم الاجتماعية الذي تصدره الشعبة القومية للترابية والعلوم والثقافة "يونيسكو" جاء فيه أن القرابة هي: "انتماء شخصين أو أكثر إلى جد واحد أو اعتقادهم أن لهم جدا واحداً، انحدروا منه"[2].وعليه قد تكون القرابة حقيقية وقد تكون متخيلة أو قانونية (مصاهرة).

هذا التعريف الأخير يعد أكثر دقة من سابقيه، لفقد أضاف شكلاً جديداً من القرابة كان مفقوداً في التعريفين السابقين، ويتعلق الأمر بالعلاقات الظنية أو الوهمية والتي تعرفها الكثير من الجماعات الاجتماعية، وفي هذا السياق تشير العديد من الدلائل أن هناك عديد من المجتمعات يعامل فيها معظم أفرادها بعضهم البعض كأنهم أقارب دون أن تكون بينهم روابط بيولوجية "دموية" ولا اجتماعية قانونية "مصاهرة"[3].وهذا يعني أن القرابة كمفهوم تتجاوز مجرد رابطة الدم والمصاهرة إلى رابطة ثقافية متخيلة أو وهمية ويعني أيضاً أن القرابة، مفهوم ثلاثي الأبعاد، تناوله يقتضي بالضرورة دراسة علاقات الدم أو النسب وعلاقات المصاهرة وكذا العلاقات الظنية أو الخيالية.

هذه الأبعاد الثلاثة أي الجانب البيولوجي والاجتماعي والثقافي للقرابة تشكل الأسس التي يقوم عليها تشكيل الوحدات الاجتماعية التي يتكون منها نظام القرابة، وهي

---

(1) محمد حسن غامري –مقدمة في الإنثروبولوجيا العامة– ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص: 87.

(2) مصطفى السخاوي –مرجع سابق– ص: 28.

(3) لوسي مير –مرجع سابق– ص: 85.

الوحدات التي اصطلح علماء الإنثروبولوجيا على تسميتها "بالأنساق القرابية" Kinship systems والتي تعني تلك "التجمعات البشرية التي تربطها علاقة دم أو مصاهرة أو روابط خيالية وهمية[1].هذه الأنساق أو الجماعات القرابية حصرها العلماء في سبعة أشكال هي بالترتيب التصاعدي من الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى[2]:

1/ الأسرة النووية Nuclear family، 2/ الأسرة الممتدة (العائلة) Extended family، 3/ البدنة Frection، 4/ العشيرة Clan، 5/ الفخذ Phratry، 6/ البطن Moitié، 7/ القبيلة Tribu. هذه التكوينات الاجتماعية تسود في معظم المجتمعات البدوية والريفية في المشرق العربي، بينما في منطقة المغرب العربي وفي الجزائر على وجه الخصوص، فالملاحظ أنه يشيع البعض منها فقط وبمسمياتها المحلية، من هذه الوحدات القرابية: الأسرة، العائلة، الفرقة، العرش وأخيراً القبيلة[3].

أما الجماعات الثانوية، فتكاد خصائصها أن تكون مغايرة تماماً لخصائص الجماعات الأولية وخلافاً لها غالباً ما "ينتمي إليها الأفراد بحكم اتجاهاتهم السياسية أو نشاطاتهم وأعمالهم"[4]. وكذا بحكم التخصص، أو المهنة[5]، وغير ذلك، وهذا يعني أن المرء ينتمي إلى مثل هذه الجماعات بمحض إرادته واختياره، ودون أن يكون انتماؤه إليها مفروض عليه أو تلقائي، يندمج فيها بهدف إشباع غايات نوعية خاصة، داخل هذه الجماعات، يتسم الاتصال عادة بالطابع الرسمي اللاشخصي، حيث "تعتمد على علاقات تعاقدية وقانونية لا يتيح الفرصة لوجود صلات شخصية"[6].حيث يتفاعل أعضاؤها فيما بينهم في ظل نظام صارم من المعايير والاتجاهات الثابتة والمقننة والتي

(1) مصطفى السخاوي –مرجع سابق– ص: 34.

(2) نفس المرجع، ص: 34.

(3) محمد حسن غامري –دليل البحث الإنثروبولوجي في المجتمع البدوي– المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1989، ص: 21.

ولمزيد من التفصيل أنظر أيضاً: عبد القادر جغلول –تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية– ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، ط2، بيروت، لبنان 1982، ص ص: 25–30.

(4) نيقولا تيماشيف –نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها– ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، ط8، القاهرة، مصر 1983، ص: 184.

(5) صلاح مصطفى الفوال –مرجع سابق– ص: 100.

(6) السيد الحسيني –مرجع سابق– ص: 101.

لا تسمح بوجود أي سلوك غير رشيد، يتفاعلون فيما بينهم بغرض تحقيق أهداف محددة مشتركة، "فالرابطة بينهم نابعة من الالتزام بأهداف تنظيمية خاضعة للضوابط الرسمية"[1].يعمل من أجلها كل أفراد الجماعة الثانوية، بوصفهم جماعة متعاونة تستمد وحدتها من الاتفاق العقلي بين المصالح[2].

وأن يستند الاتصال داخل الجماعة الثانوية على الطابع الرسمي اللاشخصي، وأن يعتمد التعاون بين أعضائها على تحقيق الأهداف التنظيمية، فإن ذلك يجعل العلاقات داخل هذه الجماعة تتسم بأنها أكثر عمومية وأكثر سطحية، ليست بدرجة العمق التي تتميز بها علاقات الجماعة الأولية، فأنواع التداخل السلوكي التي تتم هنا بين أعضاء الجماعة لا تتسم بالتكرار والانتظام الذي تتسم به علاقات الجماعة الأولية، وفضلا عن ذلك كان لطبيعة التفاعل بين أعضائها ونمط المعايير والتوقعات المتبادلة بين الأعضاء والتي تحكم عملية التفاعل أن جعل هذه الجماعات أقل استمرارية وديمومة مثلما تعرفه الجماعة الأولية، إذ غالباً ما "ينتمي إليها الأفراد فترات من حياتهم ثم يتركونها إلى غيرها"[3]. انتماء يفرضه وجود هدف مشترك يسعى الأعضاء إلى تحقيقه، لتنصرف كل منهم بعد ذلك إلى حالة تاركا هذه الجماعة ليندمج في أخرى، الأمر الذي "قلل من تأثير الجماعة الثانوية على أفرادها وجعل ارتباطهم بها يكون ارتباطاً سطحياً مؤقتاً[4]. وأن تكون أكثر سطحية أو أقل تأثيراً فهي بذلك تمثل النقيض والوجه المغاير للجماعة الأولية، ومن أبرز أمثلتها: جماعات العمال في عنابر التشغيل بالمصانع، جماعات الموظفين في أقسام المؤسسات والهيئات الحكومية وفي قطاع الشركات والنقابات المهنية.

وختاماً تجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعات الأولية منها والثانوية العديدة، داخلها تتحدد أوضاع الأفراد وأدوارهم الاجتماعية كما تتقرر في إطارها أفكارهم ومبادئهم وقيمهم، فضلا عن أنهم من خلالها يدخلون في أنماط من العلاقات الاجتماعية.

---

(1) نيقولا تيماشيف –مرجع سابق– ص: 184.

(2) السيد الحسيني –مفاهيم علم الاجتماع– مرجع سابق، ص: 99.

(3) ضياء الدين إبراهيم –مرجع سابق– ص: 43.

(4) خير الله عصار –مرجع سابق– ص: 75.

إن وجود الجماعة البشرية يعني بالضرورة وجود تفاعل إجتماعي، بين فرد وفرد أو بين فرد وجماعة أو بين جماعة وجماعة وهذا بدوره يتطلب وجود علاقات اجتماعية سواءا كان هذا في المدرسة أو العمل أو المجتمع المحلي بغض النظر إذا كانت هذه الجماعة صغيرة العدد أم كبيرة ومن البديهي أن يكون بعض أفراد هذه الجماعة دورهم أساسي في التفاعل وبعضهم يكون دورهم ثانوي أو هامشي مع كونه ضمن الجماعة. لذا سوف نتعرف على هذا العنصر الأساسي الذي يدخل ضمن تكوين البناء الإجتماعي وهو العلاقات الاجتماعية.

3- العلاقات الاجتماعية.

أن موضوع العلاقات الإجتماعية أصبح يحتل مكانة هامة في علم الإجتماع العام بل أن معظم العلماء والمفكرين يرون ان العلاقات الإجتماعية هي أساس علم الإجتماع وموضوعه حتي انهم حددوا مفهوم لعلم الإجتماع بأنه العلم الذي يدرس ويحلل العلاقات الإجتماعية، وقد عرفت هذه الأخيرة بأنها الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد والجماعات وهي تنشأ من طبيعة اجتماعهم واحتكاكهم ببعضهم البعض وتفاعلهم في المجتمع[1].

أ- تعريف العلاقات الإجتماعية:

نحاول الآن تحديد مفهوم العلاقات الإجتماعية، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن العلاقات الإجتماعية هي الوحدة الأساسية المشكلة للمجتمع ككل والعنصر الرئيسي في تكوين البناء الإجتماعي، ولذلك يعبر كثير من علماء السوسيولوجيا في كتاباتهم عن المجتمع بمصطلح "شبكة العلاقات الاجتماعية". في هذا الصدد يشير الكثير من المهتمين والمنشغلين بهذا الموضوع، إلى أن تداخل وتشابك وتعقد الحياة الاجتماعية هو سبب كاف لجعل مفهوم العلاقات الاجتماعية يعتبر من أعقد وأصعب المفاهيم في السوسيولوجيا، ورغم ذلك لبد من تحديده.

* مصطلح "العلاقة الاجتماعية" قسمان: "علاقة"و"اجتماع".

- والعلاقة لغة هي جمع علائق ويقابلها باللغة الفرنسية والانجليزية مصطلح(Relation).

وحسب ما يشير إليه المعجم [رائد الطلاب] أن العلاقة مصدرها علق وهي ارتباط وصداقة أو حب[2].

- أما العلاقة اصطلاحاً فيعرفها احمد زكي بدوي" أنها رابطة بين شيئين أو ظاهرتين بحيث يستلزم احدهما تغير الأخر"[3].

أما مصطفى الخشاب فيعرف العلاقات: "هي الروابط والآثار المتبادلة التي تنشأ استجابة لنشاط أو سلوك مقابل والاستجابة، شرط أساسي لتكوين تلك العلاقة"[1].

---

(1) عامر مصباح -علم الاجتماع الرواد والنظريات- شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2010، ص.02.

(2) جبران مسعود -رائد الطلاب- دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1978، ص649

(3) احمد زكي بدوي -معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية- مكتبة لبنان بيروت، 1982 ص 3.

أما الاجتماع: لغة مصدره اجتمع وهو الاجتماع البشري، ويقابلها باللغة الفرنسية والانجليزية مصطلح (social) وكذلك منه علم الاجتماع الذي يعتبر علم لدراسة العلاقات القائمة بين البشر"[2].

وفي هذا الإطار يعرف أحمد زكي بدوي العلاقات الاجتماعية بأنها: "أية صلة بين فردين أو جماعتين أو أكثر، أو بين فرد وجماعة، وقد تقوم هذه الصلة على التعاون أو عدم التعاون، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون فورية أو آجلة"[3]، وهذه العلاقات هي الأساس الاول لجميع العمليات الاجتماعية"[4].

في حين يؤكد احمد زكي بدوي كذلك، أن هذه العلاقات هي الأساس الأول لجميع العمليات الاجتماعية ويمكن اعتبار الإتصال والعزلة (contact et isolation) قطبي المسافة الاجتماعية ولو أن كلا منهما يختلف في درجة شدته[5].

وهناك من يعرف العلاقات الاجتماعية كذلك بأنها: " تفاعل فرد معين مع أفراد آخرين متأثراً بهم ومؤثراً فيهم، وهذه العلاقة قد تكون واضحة أو خفية، أولية أو ثانوية، مباشرة أو غير مباشرة"[6].

ومن التعاريف السابقة يتضح لنا أن أي تفاعل اجتماعي سواء كان بين (فرد وفرد) أو (فرد وجماعة) يسمى علاقة اجتماعية، وهذا ما يحدد فيما بعد العمليات الاجتماعية المكونة للعلاقات الاجتماعية للأفراد داخل الجماعات أو المجتمعات ككل.

كما تعرف العلاقات الاجتماعية بأنها:" نسق من التفاعل المنظم بين شريكين على أساس خطة محدودة"[7]. أما "زنانيكي" فيعرفها على أنها: "نسق معين ثابت يشمل

---

(1) احمد زكي بدوي –مرجع سابق– ص: 403.

(2) جبران مسعود –مرجع سابق– ص: 31.

(3) أحمد زكي بدوي –معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية– مكتبة لبنان، دط، بيروت، لبنان، 1993، ص: 262.

(4) –نفس المرجع– ص: 352–394.

(5) أحمد زكي بدوي –معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية– مكتبة لبنان، 1986، ص: 360.

(6) جلال عبد الوهاب، –العلاقات الانسانية والعلم– منشورات دار السلاسل، دط، الكويت، 1984، ص: 229.

(7) جابر عوض سيد –التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية– دار المعرفة الجامعية، دط، السويس، مصر، 1996، ص: 148.

طرفين (سواء كانا فردين أو جماعتين) تربطهم مادة معينة أو مصلحة أو اهتمام معين، أو قيمة معينة تشكل قاعدة لتفاعلهم، إلى جانب أنها نسق معين من الواجبات والمسؤوليات، أو وظيفة مقننة للطرفين بحيث يكون كل طرف ملزم بأدائها نحو الطرف الآخر"[1].

أما ماكس فيبر[*] فيعرفها بأنها: "مصطلح اجتماعي يستخدم غالبا لكي يشير إلى الموقف الذي من خلاله يدخل شخصان أو أكثر في سلوك معين، وأيضا كل منهما في اعتباره سلوك الآخر، بحيث يتوجه سلوكه على هذا الساس . كما يشير فيبر إلى أن العلاقات الاجتماعية قد تختلف وتتغير حسب المجال الذي تبدو فيه، مثال ذلك العلاقات السياسية قد تتحول من علاقات مقاومة إلى علاقات صراعية، إذا كان هناك موقف يدعو إلى ذلك، ويظهر ذلك في علاقات الأحزاب التآلفية، وتنتقل الأحزاب من الصراع إلى المهادنة حسب كل موقف على حدة"[2].

وقد حدد فيبر فئات للعلاقات الإجتماعية التي يمكن ملاحظتها فعليا في خمسة أصناف:

- العرف أو الإصلاح أي التماثل الفعلي للعلاقات الاجتماعية.
- العادة وهي العرف الذي يستمد وجوده من الألفة والتعود.
- الأسلوب أو العرف الذي يتسم بالتجديد والحداثة.
- العادة التقليدية وهي العرف الذي ينتج عن الرغبة في الهيبة الاجتماعية أو العرف الذي يتحدد على أساس أنماط معيارية.
- القانون وهو مجموعة القواعد التي تنطوي على إلزام أو عقاب من يخرج عليها، ومع أن القانون يعتمد على العادة والعرف، فيكمن الاختلاف بينمهما في عنصر الإلزام الذي تحمله القاعدة القانونية[3].

---

(1) جابر عوض –سيد مرجع سابق– ص: 13 150.

(*) تطرق ماكس فيبر إلى مفهوم ومحتوى العلاقات الاجتماعية في كتابه الصادر سنة 1963 تحت عنوان: "sociologie in concepts Basic".

(2) –المرجع نفسه– ص: 170.

(3) رابح كعباش –الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع– مخبر علم اجتماع الاتصال، دط، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 79.

إن العلاقات الاجتماعية التي يتحدث عنها كل من "زنانيكي" و"ماكس فيبر" هي التي تساهم في بناء المصلحة العامة، القائمة على التفاعل الايجابي بين الأفراد والجماعات، لذلك فإن "ماكس فيبر" وفي أكثر من موضع أكاديمي يؤكد على وجود فرق جوهري بين العلاقات الانسانية والعلاقات الاجتماعية، فالعلاقات الانسانية تنمو وتتفاعل وتستمر لتصبح علاقات اجتماعية.

ويرى موريس **جينزبرج Morris Ginsberg** بأنها: "أي اتصال أو تفاعل أو تجاوب بين شخصين أو أكثر بغية سد أو إشباع حاجات الأفراد الذين يكونون هذه أو تلك العلاقة الاجتماعية"[1].

ومن خلال هذا التعريف السيكولوجي، يتضح لنا أن العلاقات الاجتماعية هي في الأصل علاقات تتميز بطابع إنساني، رغم أن هناك ما يؤخذ على هذا الاتجاه، لان بعض العمليات الاجتماعية لا تحقق المصلحة العامة للجماعات، بل تعمل بالدرجة الاولى على تحقيق المصلحة الفردية، ورغم ذلك يبقى الطابع الانساني الرشيد هو أساس هذه العلاقات.

ويعرف أحد الباحثين العلاقات الاجتماعية في جوهرها بوجود استجابات ومنبهات، مادام تعليقنا السابق عن الجانب السيكولوجي حيث يؤكد على أن: "جوهر العلاقة الاجتماعية هو وجود استجابة من فرد نحو آخر أو جماعة، فإذا لم توجد علاقة بعبارة أخرى يحدث منبه يؤدي إلى استجابة أخرى من الطرف المنبه[2]، وهذا ما يدفع بنا إلى القول أن العلاقات تعني التفاعل مهما كان نوعه". وفي هذه المقولة كذلك تأكيد على أن أساس العلاقات الاجتماعية هو التفاعل الذي يحدث بين الأطراف الفاعلة، والتي على أساسها يتشكل نمط معين من العلاقات بحسب طبيعة العمليات الاجتماعية المكونة له سواء كانت إيجابية أو سلبية.

إن الجدير بالذكر في هذا السياق هو أن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بالمجتمع هي نتاج لطبيعة العمليات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع عموما، وعليه

---

(1) إحسان محمد الحسن –المدخل إلى علم الاجتماع الحديث– مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1976، ص: 46.

(2) السيد عبد العاطي السيد –علم الاجتماع الصناعي– دار المعرفة الجامعية، دط، الإسكندرية، مصر، 1985، ص: 132.

فإن أي خلل في هذه العمليات يؤدي لا محالة إلى اختلالات عميقة في شبكة العلاقات الاجتماعية.

هي الروابط والاثار المتبادلة بين الافراد والمجتمع وهي تنشأ من طبيعة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض ومن تفاعلهم في المجتمع[1].

ومن هذا المنطلق يمكننا الخروج بقاعدة سوسيولوجية مفادها أن العلاقات الاجتماعية بمختلف عملياتها سواء الايجابية أو السلبية، ما هي إلا نتاج تفاعل إنساني اجتماعي واعي. كما أن هناك من يرى بأن العلاقات الاجتماعية:" تركز على الأفراد كأشخاص أكثر من تركيزها على الجوانب الاقتصادية أو المادية، كما أنها تهدف إلى إشباع حاجات الأفراد وتسعى لتنمية الحس الجماعي المبني على التفاهم والتعاون"[2].

التعريف الإجرائي للعلاقات الاجتماعية: "هي علاقة أو رابطة تربط فرد بفرد أو فرد بجماعة، أو جماعة بجماعة أخرى، في إطار منظم وهو ما يعرف بالعلاقات الرسمية التي تضبطها اللوائح والقوانين الداخلية للمؤسسة، أو إطار غير منظم لا يمكن ضبطها بالقوانين واللوائح بل تكون تلقائية، قد تكون إيجابية، ومن أشكالها التماسك الاجتماعي الناتج عن ولاء واندماج ورضا الفراد داخل الجماعة، وقد تكون سلبية، ومن أشكالها الصراع الناتج عن التنافس اللافعال وعدم المشاركة وانعدام الثقة والإحترام بين الأفراد.

ب- أنواع العلاقات الإجتماعية:

العلاقات الإجتماعية التي تقع على مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة والمنظمات الإجتماعية الوظيفية يمكن أن تكون على أنواع وأشكال مختلفة منها:

1- **العلاقة الإجتماعية العمودية:** هي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية غير متساوية كاتصال الضابط بالجندي.

2- العلاقة الإجتماعية الأفقية: هي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز إجتماعية متساوية ومتكافئة من ناحية المركز والمنزلة الإجتماعية كاتصال المهندس (أ) بالمهندس (ب).

---

(1) إبراهيم مذكور -معجم العلوم الإجتماعية- الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة، مصر، 1975، ص: 403.

(2) جودة بني جابر -علم النفس الاجتماعي- دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص: 122-123.

3- العلاقة الإجتماعية الرسمية: هي التي تتعلق بالتفاعل الذي يقع بين الأشخاص حول أمور رسمية تتعلق بأهداف المؤسسة الإجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد.

4- العلاقة الإجتماعية غير الرسمية: التي تتعلق بالتفاعل الذي يقع بين الأشخاص حول أمور شخصية لا تمت إلى القوانين الرسمية.

حاول بعض العلماء تصنيف العلاقات وفقا لقوي الاتصال والتفاعل بين الأفراد. نذكر من بين هؤلاء العلماء "**تشارلز كولي**" صاحب كتاب عن التنظيم الاجتماعي، حيث ميز فيه بين نوعين من العلاقات، هما العلاقات الأولية والثانوية.

5- العلاقات الاجتماعية الأولية: هي كما يعرفها "كولي" علاقة الوجه للوجه. وبعبارة أخري علاقة مباشرة تنشأ عن طريق الاتصال بين عدد محدود من الأفراد. تتسم بالعمق والخصوصية، والكلية، والدوام النسبي، فضلا عن أنها تعتبر غاية في ذاتها بمعنى أنها لا تكون وسيلة لتحقيق منفعة مادية أو مصلحة خاصة. من نتائج هذه العلاقة المباشرة الإندماج الكلي بين الأعضاء، بحيث يجد الفرد نفسه جزءا لا يتجزأ من الجماعة التي ينتمي إليها فتندمج شخصيته في شخصية الجماعة ولا يتحدث عنها إلا بكلمة نحن أو جماعتنا.

6- العلاقات الاجتماعية الثانوية: هي علاقة غير مباشرة، تتحكم فيها القواعد الموضوعية والنظم القائمة في الجماعة تتصف بالسطحية، والعمومية والنفعية والجزئية.

كما اتجه فريق آخر من العلماء إلى التفريق بين العلاقات على أساس ما تحدثه من تقارب أو تباعد بين الأفراد والجماعات، نذكر من بين هؤلاء عالم الاجتماع الأمريكي "**ويليام جراهام سامنر**" الذي يذهب للقول بوجود نوعين من العلاقات هما: العلاقات المجمعة والعلاقات المفرقة.

7- العلاقات الإجتماعية المجمعة: هذه العلاقات تؤدي إلى تقوية الروابط بين أفراد الجماعة الداخلية وتعمل على توحيد مشاعرهم واتجاهاتهم ومواقفهم حيال الجماعات الأخرى.

8- العلاقات الإجتماعية المفرقة: هذه العلاقات تعبر عن مشاعر واتجاهات أفراد الجماعة الداخلية حيال الجماعات الخارجية. ومعنى ذلك أنه في إطار الجماعة الواحدة أو التنظيم الواحد توجد علاقات مجمعة تربط بين أفراد الجماعة أو التنظيم وتعمل على

تحقيق التكامل الداخلي وتساعد على استقرار الجماعة أو التنظيم. وفي نفس الوقت توجد علاقات مفرقة تعبر عن مشاعر العداء لأفراد الجماعة الأخرى داخل نفس التنظيم.

إن دراسة العلاقات الإجتماعية التي يهتم بها علم الإجتماع المعاصر هي دراسة تتطلب فحص المجتمع برمته بغية الإطلاع على أنماط علاقاته الإجتماعية التي لها أسباب مختلفة، كالعلاقات التي تسببها العوامل والظروف الإقتصادية والعلاقات الناجمة من التفاعل السياسي والعلاقات التي هدفها العبادة والتدين والعلاقات التي أسسها التماسك العائلي والقرابي وهكذا. ومثل هذه العلاقات المتنوعة الأهداف والمقاصد تشكل حقل علم الاجتماع الواسع الذي يهتم بدراسة حياة الإنسان بأكملها، هذه الحياة التي تتشعب إلى نشاطات الإنسان المبذولة في سبيل المحافظة على كيانه ووجوده من الضياع. للعلاقات الاجتماعية نتائج على الجماعة والفرد، فإيجابية أو سلبية العلاقات الإجتماعية تؤثر تأثيرا كبيرا على إمكانية أو عدم إمكانية المجتمع من تحقيق أهدافه الأساسية، كما أنها تساعد على وحدة أو عدم وحدة الجماعة الإجتماعية، وتؤثر بالوقت نفسه على سيكولوجية الفرد ومدى تكيفه بالوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه[1].

لذلك فالحياة الاجتماعية تنشأ من التفاعل بين الأفراد والاتصال بينهم، وعن هذا التفاعل والاتصال تنشأ العلاقات والعمليات الاجتماعية، وبالتالي تتكون الجماعات البشرية ويتشكل المجتمع البشري[2].

وبما أن الأفراد لا يعيشون منعزلين عن بعضهم بل يّتصلون ببعضهم بوسائل متعددة، وبما يجعلهم يؤثرون ويتأثرون ببعضهم البعض، ومن ذلك تنشأ العلاقات الاجتماعية التفاعلية التي تجعلهم وحدة متكاملة متداخل[3].

هي عملية التواصل والاتصال المتداخلة والمترابطة بين عدد من العناصر، وهي ذات أبعاد ومعاني مختلفة، فيكون لها بعدها الإجتماعي عندما يتم فيها تبادل المعرفة

---

(1) مضر خليل العمر وآخرون –جغرافية المشكلات الاجتماعية– دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن،1999، ص: 105.

(2) السيد محمد بدوي –المجتمع والمشكلات الاجتماعية– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص: 20.

(1) فهمي سليم العروي وآخرون –مدخل إلى علم الاجتماع– دار الشروق للنشر والتوزيع، 1992، ص: 151.

والأفكار في جو إيجابي يسوده الاحترام المشترك والفهم الواضح بين أطرافها، ويظهر بعدها السيكولوجي كونها عملية ذاتية داخلية تعتمد على دوافع الفرد وحاجاته وسمات شخصيته، وهي ذات بعد سلوكي كونها تقوم على أساس نمط ثنائي الاتصال، كما يظهر بعدها التربوي في أنها تتم في موقف تعلمي تعليمي داخل المنظومة التربوية[1].

ويعرفها الأستاذ الفرنسي "**دامون كوريت–Damon.J.Curet**" هي "العلاقات الشخصية التي تربط الناس بعضهم بالبعض الآخر"[2].

جـ– الاتجاهات النظرية المفسرة لطبيعة العلاقات الاجتماعية:

اختلف العلماء والمفكرون حول الرؤية النظرية، التي يمكرن من خلالها دراسة العلاقات الاجتماعية، فهناك من يؤكد على ضرورة دراستها من جانب سوسيولوجي كونها من المكونات الأساسية للتجمعات البشرية، ومن دون شبكة العلاقات الاجتماعية لا يمكن الحديث عن المجتمع. وهناك من يفضل دراستها من جانب سيكولوجي بالعودة إلى الدوافع والحاجات النفسية، التي تميز الفرد عن غيره من المخلوقات، وهناك من حاول الربط بين الاتجاهين السابقين فيما يعرف بالاتجاه التوفيقي .

1– الاتجاه التأويلي(الفردي) في دراسة العلاقات الاجتماعية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الفرد أسبق في الوجود من المجتمع، وأن المجتمع ليس إلا من وحي الخيال، بمعنى آخر يهتم هذا الاتجاه بكيفية قيام الأفراد والجماعات بتأسيس المجتمع وإضفاء معنى عليه ومعايشة الحياة فيه، بدلا من الاهتمام بكيفية تأثير المجتمع على الأفراد والجماعات. بهذا تصبح حياة الفرد محور الحياة الاجتماعية.

يعتقد هذا الاتجاه أن العلاقات الاجتماعية تأتي من التجربة الحياتية للفرد، وأن المشكلات المختلفة إنما ظهرت لأنها مشكلات فردية بالأساس، ومن تجمع مشكلات الأفراد ظهرت المشكلات الاجتماعية، لذا يصبح من المنطقي أن تكون الغاية من العلاقات الاجتماعية هي تحقيق السعادة الفردية بما أن الفرد هو الذي يشكل الحقيقة الاجتماعية. من أهم منظورات هذا الاتجاه: التفاعلية الرمزية "**جورج بلومر**"،

---

(2) ألشيخلي عبد القادر –الإرشاد التربوي في الجامعة بالنظامين الأردني والعراقي– الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1983، ص: 74.

(3) سمير سعيد حجازي –مرجع سابق– ص.221.

الاثنوميثودولوجيا "**جار فنجيل**"، الفينومينولوجيا "**ألفرد شوتز**"، التبادل الاجتماعي "**بيتر بلاو**".

2- الاتجاه (البنائي) الاجتماعي الواقعي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المجتمع أسبق في الوجود من الفرد وغايتهم هو تذويب الفردية في إطار الإرادة الكلية. ويسعى هذا الاتجاه بشكل أساسي إلى دراسة كيفية تأثير المجتمع في السلوك الفردي والجماعي والعلاقات الاجتماعية الناتجة عن هذا التأثير. مثال ذلك يهتم هذا الاتجاه بدراسة كيفية تأثير الطبقة الاجتماعية للفرد وعائلته (أي الوضع الاجتماعي – البنائي للفرد) على احتمالات نجاحه في المدرسة أو حصوله على وظيفة مناسبة والعلاقات الاجتماعية التي ستترتب عليها. كما يؤكد هذا الاتجاه على مبدأ (الاتفاق) الإجماع بين الناس على القيم الأخلاقية في المحافظة على النظام الاجتماعي وتفسير وتوجيه العلاقات الاجتماعية. من أهم النظريات العاملة فيه (النظرية البنائية الوظيفية، نظرية الصراع الاجتماعي).

3- الاتجاه التوفيقي:

إن هذا الاتجاه يقوم بدراسة العلاقات الاجتماعية بمنظور أعم وأشمل ويبرر هذا أن العلاقات الاجتماعية تتسم بالدينامية والتطور، فالأفراد تربط بينهم أهداف مشتركة والعلاقات تنشأ بينهم تلقائيا نتيجة الحاجة إلى تحقيق المزيد من الأهداف، ومواقف الأفراد تتحدد طبقا لما عليه طبيعة الموقف، ومن ثم فإن العلاقات الاجتماعية تضيق وتتسع حسب شدة وتعقد البناء الاجتماعي. وفي حقيقة الأمر يسعى هذا الاتجاه من خلال دراسته لطبيعة العلاقات الاجتماعية إلى التوليف بين البناء الاجتماعي والفعل الاجتماعي، إذ لن يوجد البناء الاجتماعي مالم يؤسسه الفعل الإنساني، إلا أن هذا الفعل يتطلب بناء ليحدث فيه.

ويرى هذا الاتجاه الذي يتزعمه "**أنتوني جيدنز**" أن البناء الاجتماعي يعني القواعد والموارد (الوسائل المادية والثقافية التي تمكن الناس من القيام بالفعل الاجتماع). ومن ثم فإن المدارس والمصانع وغيرها من المؤسسات الاجتماعية لها قواعدها ومواردها، ويؤدي استخدام هذه القواعد والموارد إلى إعادة إنتاج هذه المؤسسات. فالأفراد أو الفاعلون هم

اللذين يعيدون إنتاجها. ويعيد الأفراد إنتاج مؤسسة ما في الزمان والمكان باستخدام القواعد والموارد المؤسسية. ومن ثم لا يوجد البناء الاجتماعي مستقل عن الفعل الإنساني الذي يؤسسه، فالممارسة الاجتماعية عند "**جيدنز**" هي البناء والفعل في آن واحد، مما يؤدي بنا إلى أن إنتاج العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع حسب هذا الاتجاه تتأثر إلى حد كبير بالعلاقة التفاعلية والجدلية ما بين الفعل والبنية.

خلاصة الفصل.

وعليه نخلص في الأخير بأن مختلف الآراء المقدمة من طرف علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا خلصت إلى أن دراسة البناء الاجتماعي تقتضي دراسة الوحدات البنائية التالية:

أ- النظم الاجتماعية وهي الأشكال المقررة أو النمط المحدد للمجتمع والموجه الأساسي للبناء الإجتماعي.

ب- الجماعات الاجتماعية وهي التي من خلالها تمارس النظم وظائفها، وبالتالي فهي ذات أهمية في المجتمع من خلال الأدوار والوظائف التي تؤديها في المجتمع.

جـ- دراسة العلاقات الاجتماعية والتي تتسم بالأهمية والاستقرار في المجتمع مثل العلاقات الأسرية والقرابية (علاقة الوالدين بالأبناء وعلاقة الذكور بالإناث) والعلاقة بين الفئات الإجتماعية للمجتمع، والعلاقات الجوارية ...

وعليه فالهدف من دراسة وتحليل مفهوم البناء الاجتماعي وعناصره الأساسية، إنما كان الهدف منه هو التنظير من أجل فهم النسيج الإجتماعي للمجتمع، فهاته الموضوعات تشكل عناصر متداخلة مع بعضها ومتكاملة داخل نسيج المجتمع ومنسجمة في نفس الوقت، تشكلت بواسطة الطبيعة الخاصة للإنسان واجتماعه، ثم أن دراسة وتحليل هاته المفاهيم وتفكيكها كان لغرض فهم المجتمع ومكوناته ونظمه وجماعاته الإجتماعية ومختلف العلاقات الإجتماعية السائدة فيه، لأننا نرى أن هذا التحليل النظري لهذه الموضوعات سيفيدنا في تحقيق الهدف المرجو في الدراسة الميدانية.

الفصل الثالث:

القصور في الجزائر، دراسة عمرانية واجتماعية.

تمهيد.

أولا: مراحل تطور القصور عمرانيا في الصحراء الجزائرية.

ثانيا: عوامل ظهور القصور في الصحراء الجزائرية.

ثالثاً: أشكال وتصنيف القصور.

رابعاً: الأنماط العمرانية في القصر ووظائفها.

خامساً: التحضر في المجتمع القصوري، الأسباب والمظاهر.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

إن الإهتمام بالمدينة كظاهرة اجتماعية طبيعية قديم قدم الحضارات وهي نمط مميز عن كل أنماط الحياة الإجتماعية، إذ ظهرت فيها جميع النظم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، ومختلف المشاريع التنموية وتباين في تفسيرها النظريات من البحث في تاريخ المدن وتوزيعها الجغرافي إلى البحث عن دورها ووظائفها، وهو ما سنحاول البحث عنه في هذا الفصل حتى يتسنى لنا الوصول إلى مميزات المجال المدروس الطبيعية والبشرية، وانعكاس ذلك على الناحيتين الإجتماعية والعمرانية، وإبراز أهم العوامل المساهمة في تأسيس القصور كوسط حضري واجتماعي، وأهم أشكال وتصنيفات القصور بالجنوب الغربي الجزائري وبالتحديد منطقة أدرار المعروفة باسم "توات" تاريخياً، والكشف عن كل ما يرتبط بطرق الحياة أو أنماط السلوك التي تميز الحياة في القصور، ومختلف الخصائص العرفية والثقافية، كل هاته المعطيات تساعدنا في الوصول إلى التعرف على خصوصية ومميزات المجتمع القصوري.

وأن قصور الولاية أدرار بدأت تعرف نمواً حضرياً كبيراً، وذلك بتحول تلك القصور أو النويات الحضرية التي كانت موجودة قبل عهد الإستعمار والتي كانت وظيفتها زراعية في الأساس، إلى تجمعات حضرية أو شبه حضرية بعد التوسع الكبير الذي تعرفه ويظهر ذلك جليا عند أطراف كل قصر من القصور أو المحاولات التي تبذلها الدولة لتخطيط الوسط الغير مخطط من أجل تغييره وتكييفه مع المتطلبات العصرية أو إخضاع المناطق الحديثة النشأة إلى التخطيط منذ بداية تأسيسها.

لهذا وفي هذا الفصل سوف نتناول أيضاً التحضر في المجتمع القصوري: الأسباب والمظاهر، وهذا التحليل سيساعد في معرفة بعض أنماط التغير الاجتماعي الذي حدث في شكل العلاقات الاجتماعية في القصر.

أولا: مراحل تطور القصور عمرانيًا في الصحراء الجزائرية:

إذا أردنا أن نتتبع سيرورة تطور القصور عمرانياً في الصحراء الجزائرية عموماً على غرار باقي المناطق الأخرى نجدها مقسمة إلى مرحلتين أساسيتين مرحلة ما قبل الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستعمار وهذه المرحلة الأخيرة نجدها هي المرحلة التي تظهر فيها بوادر التطور والتغير إلا أنها بدأت بوتير بطيئة حتى سنة 1987 وما بعدها عرفت القصور الصحراوية وخاصة قصور ولاية أدرار قفزة كبيرة في عديد المجالات منها العمرانية والاجتماعية وهذا ما سنحاول إبرازه فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: من ما قبل الاستعمار وإلى غاية 1962.

عرف الإقليم التواتي قبيل وصول الإستعمار الفرنسي إليه، فتناً وحروباً واضطرابات سياسية، تسببت في إشعالها القبائل التواتية التي كانت متناحرة فيما بينها من أجل الزعامة والرئاسة، ومما زاد في تدهور الأوضاع الأمنية والإقتصادية والإجتماعية الإنقسام والتفكك الذي عرفه الإقليم، إذ انقسمت القبائل التواتية إلى قسمين يدعى القسم الأول بقبائل "ياحمد"، والقسم الثاني "سفيان"، وشمل هذا التقسيم سائر القطر التواتي، ولم يكن سلاطين المغرب الأقصى الذين كانوا يبسطون نفوذهم على المنطقة ويأخذون الإتاوات من أهلها يكترثون بأوضاعهم الأمنية والسياسية، ولم يدركوا خطورة الأمر إلا مع ظهور أطماع فرنسا اتجاه الصحراء الكبرى[1].

وحينها كانت القبائل القوية وذات النفوذ تعتدي على القبائل الضعيفة، فتنهب أموالها ومتاعها ومواشيها، كما كانت تحدث بين القبائل التواتية صراعات وخصومات حول الفقاقير المائية، وهنا نذكر الصراع الذي كان بين قبيلة أولاد الحاج محمد من أهل تمنطيط والمرابطين أولاد سيد البكري، من أجل فقارة كان يخدمها ويرعاها أولاد الحاج محمد، وإلى جانب هذا الصراع عصفت بالإقليم كما أسلفنا الذكر نعرات عصبية خطيرة كادت أن تفتك به إذ إنقسم البلد الواحد إلى قسمين: ياحمد وسفيان، وكل مقاطعة من

(1) فرج محمود فرج -مرجع سابق- ص: 07.

مقاطعات توات العشر أصبحت تابعة لأحد الصفين، فسبع مقاطعات تابعة لسفيان، وثلاثة لياحمد، والذي معظم أتباعه من العرب، بخلاف سفيان فأكثرهم من البربر[1]، وكانت تيمي أكبر مقاطعات توات تابعة لياحمد وكذلك تامست، بينما بودة وتمنطيط وبوفادي وزاوية كنتة فهم لسفيان، وهذا التقسيم وضع على أساس قبلي وليس على أساس عرقي[2].

إلى جانب الصراعات التي كانت تشهدها منطقة توات داخلياً بين قبائلها التي يعتبر معظمها قبائل مستقرة، ويعتمدون في معاشهم على الزراعة والصناعة والتجارة، ويعيشون على ما تنتجه نخلهم من تمور مختلفة الأنواع والأحجام، وما توفره بساتينهم من قمح وشعير، كانت هناك صراعات خارجية ترتبت عنها علاقات إجتماعية بين قبائل توات والقبائل الصحراوية الرحل فهذه العلاقات كانت تتسم تارة بالصداقة والسلم والمحبة وتارة أخرى بالسوء فتندلع الحروب وتحل الفوضى بكامل الإقليم التواتي أين تنهك الأعراض وتسلب الأموال، وبما أن توات كانت حينها مكان إستراتيجي هام، وممر للقوافل التجارية الذاهبة والآتية من وإلى بلاد السودان، جعلها مطمع قبائل الرحل الذين يعتمدون على النهب والسلب في توفير حاجياتهم الضرورية، فأصبح الإقليم مهدداً وباستمرار من القبائل الغازية التي عاثت فساداً ودماراً بأرض أهل الواحات.

إن الحياة السياسية والإجتماعية بإقليم توات خلال الفترة الإستعمارية وحسب ما إنفرد به المؤرخ الفرنسي مارتان" في دراسته للعلاقات الإجتماعية بين سكان وقبائل توات خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الميلاديين أنها كانت تتميز بالفوضى، إذ لم تفارقهم الحروب والصراعات، مما جعل الأهالي لا يأمنون على حياتهم وممتلكاتهم في ظل غياب السلطة وانعدام الأمن إلا أن أهل توات كانوا يتوحدون فيما بينهم أثناء الأزمات الإقتصادية والبشرية.

(1) L.Rouire -Le Sud Ouest Oranais et le Touat- Revue de la société de Géographie D'Oran, 1891. P: 363.
(2) C. Bajolie -La Question saharienne Oasis de L'ouad Massaoud Gourara, Touat, Tidikelt- Bulletin de la société de Géographie D'Oran, 1891 ; P: 152.

وعند دخول الفرنسيين إلى المنطقة أدركوا أهمية الجنوب الكبير وخاصة إقليم توات خلال النصف الأول من القرن العشرين، فانكبوا عل دراسة جوانبه المختلفة السياسية منها والإقتصادية والطبيعية والبشرية والإجتماعية، كما إهتموا بدراسة المسالك والطرق التجارية عبر الصحراء باعتبارها مفتاح بقية الأقاليم الشاسعة.

وفي هذه المرحلة الإستعمارية كانت كل قصور الولاية تحمل نمطاً عمرانياً واحداً، فبالقصر نجد الأزقة الضيقة والملتوية بالإضافة إلى المنازل العتيقة التي تحمل هندسة معمارية واحدة ويتوسطها المسجد والرحيبة (الساحة المركزية)، وهذه الأخيرة كانت تؤدي أدوار مختلفة ومهمة كالإحتفالات والألعاب الفلكلورية، ومركز للفسحة والتسلية بالنسبة للأطفال، ومنذ بداية القرن العشرين بدأت تظهر أول أشكال التحولات المجالية بدخول الإدارة الفرنسية وتحويل المنطقة إلى أبراج وإلى إدارة عسكرية، وإنشائها لمراكز العبور سنة 1920م كمركز عبور رقان، وبداية من سنة 1954م قامت الإدارة الفرنسية ببناء بعض المدارس الصغيرة كانت كلها تتسع إلى ثلاثة أو أربعة أقسام، وقامت أيضا ببناء سجن للمحكوم عليهم بالمؤبد ومستشفى ومطار عسكريين برقان، إلى جانب مستشفى آخر بأدرار مقر الولاية وعاصمة إقليم توات، ومستشفى آخر بمنطقة قورارة تيميمون حالياً، هذا بالإضافة إلى بعض المنازل الجاهزة الموجهة للإطارات العسكرية العاملة في المنطقة، وقد استخدم الفرنسيون مواد البناء المحلية بعد أن درسوا مناخ المنطقة بحيث استعملوا نفس المواد المحلية المتمثلة في الطين والطوب وأضافوا إليها مواد بناء حديثة كمادة الجير لصقل الجدران والأعمدة والصفائح الحديدية للتسقيف بالإضافة إلى أنهم كانوا يستعملون جدران سميكة (عريض) مضاعف للجدار الذي يقيمه السكان المحليون للمنطقة[1]، ومع زيادة نشاط الوجود الفرنسي بالمنطقة قام الفرنسيون بإنشاء طريقين غير معبدين الأول يربط مقر الولاية أدرار شمالاً ورقان جنوباً، ويعبر جميع قصور توات الواقعة بين أدرار ورقان، والثاني يربط بين أدرار جنوباً ومنطقة قورارة الواقعة شمال

(1) تحقيق ميداني لبعض المنشآت الإستعمارية بمنطقة رقان، يوم 27 ديسمبر 2015م.

الولاية وعاصمتها تيميمون، بالإضافة إلى تعبيدها لطرق أخرى ثانوية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الطريق الرابط بين رقان ومنطقة "زرافيل" مروراً بتاوريرت أين كانت لفرنسا قاعدة عسكرية بهذه المنطقة والتي كانت على صلة تامة بأشغال القنبلة الذرية بمنطقة "حموديا" والتي تبعد عنها بمسافة 45 كم غرباً.

وخلال هذه المرحلة عرفت معظم قصور الولاية البناء خارج حدود القصر، وإن لم تكن تلك البناءات الإستعمارية كثيفة، حيث كان يطلق على هذه الأحياء السكنية الجديدة "برة" أو "فوق القصر" وتعني الخارجة عن القصر الأصلي.

وكان يسود القصور أنا ذاك الزراعة التقليدية ذات المردود المحدود والمستغل فقط لسد الحاجيات الضرورية للعائلات من المحاصيل الزراعية التي كانت تنتجها بساتينهم، في مقابل ذلك كانت هناك القليل من المحاصيل الزراعية التي توجه للبيع أو التبادل التجاري كالتمور والقمح والشعير، التبغ، الحنة...الخ، وهذا النوع من الزراعة ذات الطابع التقليدي اليدوي لا تزال تعرف روجاً كبيراً لحد الآن رغم ما عرفته من تطور طفيف بإدخال وسائل حديثة لكنها تبقى محدودة ولم تمكنها من الرقي إلى مصاف الزراعة الحديثة التي تستعمل الوسائل المتطورة، لهذا بقيت محتفظة بطابعها التقليدي، وهذا رغم توفر الإمكانيات لدى الكثير من الفلاحين المحليين، لأنه وباستعمال كل ما هو تقليدي حسب اعتقاد الفلاحين يبقي على البركة في كل ما ينتجه بحيث أنه إذا أدخل العصرنة على فلاحته فإنها تذهب عنه البركة وتجلب له الإفلاس[1].

وتعتمد هذه الزراعة في سقيها على طريقة هي الأخرى تقليدية وهي نظام سقي عجيب يسمى "الفقارة" والتي توزع مياهها بدقة على أصحاب الملكيات الزراعية، كل وحصته بحسب الجهد أو المصاريف التي ينفقها الشخص من أجل خدمة الفقارة إن كان الشخص صاحب مال وهو ما يطلق عليه الآن عند أهل المنطقة بـ"العطية"، ويسجل

(1) محمد الصالح حوتية –توات والأزواد– دار الكتاب العربي، ط1، القبة الجزائر، 2007، ص: 217.

نصيب كل فرد من أفراد القصر في سجل خاص يتم تدوينه بحضور جماعة وأعيان القصر وأهالي الفقارة، في أوراق على شكل لفائف تعرف محلياً بـ"الزمام"، وتخبأ هذه اللافائف عند فقيه وأمين سر القصر، وقد يكون هذا الشخص هو الفقيه والمعلم والعارف بكل الشؤون والأحوال الخاصة بمجتمعه[1].

ونفس الشيء كان بالنسبة للأراضي الزراعية البساتين (الجنانات) والمساكن، فإنها تسجل ملكية كل عائلة وكل فرد عند الشيخ أو الطالب وباعتراف الجميع، أن هذا الجنان أو تلك الأرض هي ملك للشخص الفولاني ولورثته ويسجل كل هذا في عقود عرفية، لأن المنطقة في هذه الفترة لم تعرف أي وجود مؤسساتي بل كان يسود نظام الجماعة، وهذا النظام كان محل الربط والخلاف في أمور ومشاكل الناس في جميع قصور المنطقة، حيث أنه في كل قصر توجد جماعة متكونة من رؤساء القبائل وفقيه القصر تشرف على تدبير أمور القصر والنظر في كل المسائل والمشاكل الدينية والدنيوية، ومع مجيء الإستعمار إلى المنطقة فإنها لم تستطع أن تغير من نظام الجماعة بالقصر بل ركزت على المقاطعات الكبرى وعملت على تعيين قائد على رأس كل مقاطعة أحيانا تمتد سلطته إلى بعض القصور إلا أن الجماعة أو أعيان القصر ظلت سلطتها متواجدة في القصر حتى إلى فترة ما بعد الاستقلال بعدة سنوات[2].

ومع مجيء الإستعمار الفرنسي إلى المنطقة عرف المسكن تغيراً جذرياً في شكله ونوع المواد المستعملة في تشييده، وكذا الهندسة أو النمط العمراني للقصر، فبعدما كان المسكن بداخل القصر تشيد جدرانه من اللبن أو الطوب الذي يتم تصميمه باليد في شكل مثلث، فقد أصبح عند ظهور المستعمر الفرنسي بالمنطقة يصمم اللبِن في شكل مستطيل

(1) عبد الحميد بكري –النبذة في تاريخ توات وأعلامها– الطباعة العصرية الجزائر جانفي 2010، ص: 48.

(2) ثياقة الصديق –النمط المعماري للمدينة الصحراوية ووظائفه الاجتماعية– مذكرة تخرج لنيل شاهدة الماجستير تخصص علم الاجتماع، جامعة وهران، 2006–2007، ص: 139.

وباستعمال القالب الذي يتراوح طوله 20 سم وعرضه 10 سم، مع إبقاء نفس المواد المتمثلة في الطين المستعملة في صناعة اللبِن، أما شكل المنزل ففي القديم كانت تنجز في شكل أروقة وفي الغالب تكون هناك رواقان مسطحان أحدهما يوجد به المدخل الرئيسي للمنزل (باب فم الدار)، والرواق الثاني يتوسط الدار وفيه تقوم العائلة بمختلف وظائفها وأنشطتها اليومية، وعادة ما ينتهي هذا الرواق بمنعرج في آخره يبلغ طوله حوالي متر ونصف أو مترين على الأكثر يسمى (فم الركنة)، وبه تخزن العائلة جميع لوازمها الخاصة بأفرادها من الألبسة وأفرشة النوم وأغراض أخرى، وفي هذا المنعرج يوضع عمود خشبي المأخوذ من أغصان شجرة شوكية محلية تسمى "أقار" معلق من الطرفين بين الجدارين الرئيسيين للمنعرج يستعمل من أجل تعليق الألبسة الثمينة والشتوية والألبسة التي تستعمل إلا في المناسبات، إضافة إلى وجود خشة تتوسط هذا الرواق عادة تأخذ شكل منبر صغير أين توضع آليات الطبخ، وتوقد بها النار بالحطب للتدفئة في فصل الشتاء، وهذان الرواقان في المسكن القصوري التقليدي القديم نجد الفرد يجد فيه كل ما هو مقدس، كالعتبة، رجال الدار، الريحانيات... بحيث أن الفرد يعمد على إبعاد حفرة المرحاض أو "الكابيني"، أو "الكانيف" كما هو معروف لدى البعض الأخر، وفي الرواق الثالث وهو الفضاء المدنس في المسكن التقليدي القديم، بحيث أنه يقسم إلى مرحاض (الكابيني)، وإسطبل الحيوانات (التاڤمي)، ومكان آخر للفسحة والجلوس (الرحبة المعرية) أين تمارس الألعاب التي كانت يشتهر بها سكان القصر منها ما هو للكبار ومنها ما هو خاص بالأطفال الصغار فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر لعبة الكج، وتمڤطن، والضامة.. التي يمارسها وحتى الصغار أحيانا في مرحلة التعلم، وغيرها من الألعاب المعروفة لدى سكان المنطقة، والمقام هنا لا يسعنا بأن نذكر كل الألعاب ونشرح كيفية ممارستها المهم أن هاته الألعاب كانت تؤدي دوراً إجتماعياً مهم جداً وذلك بإضفاء الروح الأخوية في ممارستها وهي تجعل الأفراد يدخلون في علاقات متماسكة بصفة غير مباشرة خاصة أنها تمارس من قبل جميع الناس بشكل جماعي وبمشاركة كل أصناف

وفئات مجتمع القصر الواحد، كما أنها كانت الملاذ الوحيد لملء الفراغ وتجلب للفرد الفائدة بعيداً عن المخاطر الجسمانية والنفسية[1].

كما استقطب الإقليم خلال فترات متعاقبة العديد من القبائل البربرية والعربية والزنجية، مما جعل المجتمع فيه يقوم على التمايز الطبقي، فتأتي طبقة الأشراف ورؤساء القبائل والمقاطعات في الدرجة الأولى، ثم تليها طبقة العرب الأحرار من العامة، فطبقة الحراطين[2] والعبيد، والمجتمع التواتي خلال هذه الفترة ورغم هذا التفاوت الطبقي إلا أننا نجده متجانس وموحد في العادات والتقاليد والأعراف. وقد كان الإقليم عرضة لمطامع قطاع الطرق، فشهد بذلك عدة غارات وغزوات، أسفرت عن تخريب العديد من القصور والبساتين والفقارات، مما تسبب في إحداث العديد من الكوارث والمآسي، ولهذا كانت تبنى القصور محصنة لغرض دفاعي ومن أجل توفير الأمن للأفراد وحماية الممتلكات، وهذا ما نلمسه من خلال الآثار التي لا تزال بادية على بعض القصبات المتواجدة إلى اليوم، والتي يوحي شكلها القديم بأنه كانت هناك خطط دفاعية مجسدة في أصوار القصبة من خلال الأبراج والثقوب الموزعة على الجدار الخارجي للقصبة والتي كان يرمى منها النبال، بالإضافة إلى هذا أن القصبة كانت تحاط بخندق أو ما يسمى "أحفير" محلياً، ويكون للقصبة مدخل واحد يفتح في النهار وفي أوقات السلم ويغلق في الليل وفي أوقات الحروب والغزوات.

إستنتج "بيير بورديو" في دراسته لمختلف المناطق الجزائرية أن السمة البربرية سائدة في كل المؤسسات وعلى كل المستويات في التجمعات الزراعية والرعوية وفي نظام الزواج... [3].

---

(1) محمد الصالح حوتية –مرجع سابق– ص: 323.

* وهو لفظ يطلق فئة من الفئات الاجتماعية المكونة لمجتمع القصر لهم صفات بيولوجية مثل زُنوج إفريقيا من حيث اللون وملامح الوجه والشعر وهناك عدة روايات في أصل هاته الفئة وأصل تسميتها.

(2) Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad -le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle Algérienne- Paris, Minuit , 1964. P: 32.

ويكمن جوهر الثقافة في شدة روح الجماعة، والعيش على طريقة الأولين "إتبع طريق أبيك وجدك" وعليه يكون التدرج على أساس البناء الأبوي، فالوحدات الإجتماعية مؤسسة على وجود السلف المشترك، ويعتبر الإسلام مدير الحياة الدينية، والفكرية بل وحتى الإجتماعية والحياة الخاصة والعملية لمجتمع القصر.

والمجتمع القصوري وقتها كان يتكون من خليط من الأجناس في شكل فئات إجتماعية وهذه الفئات الإجتماعية هي البربر(الزناتة)، العرب، العبيد والحراطين، واليهود. وأول من قدم إلى المنطقة التواتية القبائل الزناتية التي لعبت دوراً كبيراً في المبادلات التجارية مع بلاد السودان، وكان البربر أهل قوة وعدد إلى أن جاء العرب فيما بعد وانتزعوا الزعامة والسلطة منهم وتفوقوا عليهم بكثرة عددهم وتشكلت فئة الحراطين من العبيد وهم أولاد الأحرار من الجواري ليشرفوا على كل الأعمال والأشغال من زراعة الأراضي وحفر الفقارات، ويجلب العبيد من بلاد السودان الغربي في وقت كانت منتشرة فيه تجارة العبيد، من اجل القيام بكل الأعمال الوضيعة التي يأبى الأشراف والأحرار مزاولتها، وكانوا في حماية القبائل العربية التي كانت تمنع عنهم المظالم.

والأشراف قدموا من شمال المغرب الأقصى واستقروا بتوات وهم يعتزون بشرف نسبهم إلى آل البيت النبوي الشريف، ويتمتعون بمكانة مرموقة داخل المجتمع التواتي، فالكل يحترمهم ويقدرهم ويحرص الجميع على كسب رضاهم ومحبتهم، ومن بين أوائل الأشراف الواردين على الإقليم التواتي: الشريف سيدي سليمان بن على الإدريسي الذي نزل بـ"أولاد عيسى"[1]على الشيخ "باعمر" عام 593هـ/1196م، ثم انتقل إلى قصره بـ "أولاد أوشن"[2]الذي أسسه سنة 605هـ/1208م وهو خامس قصور "تيمي"، وأشرف هذا

(1) أولاد عيسى هو أحد قصور بلدية تيمي المتاخمة لمقر الولاية أدرار، وهو يحمل إسم أحد أبناء سيدي سليمان بن على.

(2) وهو أيضا من القصور المتاخمة لمقر الولاية أدرار.

الشريف على حفر السبع آبار الأولى لفقارة "أجدلاون"[1]وتصاهر مع شيخ قبيلة "أيت عيسى" وولد له خمسة أولاد منهم "علي" و "عبد الحق" و "عيسى"، وعمت شهرتهم وبركتهم جميع الإقليم التواتي[2]. وبعده توافد العديد من الأشراف على الإقليم التواتي واتخذت كل قبيلة شريفة مستقرا لها ومنزلا على أرض توات، وذلك لما لقوه من أهلها من كرم وطيبة ومحبة، فكان التواتيون إذا سمعوا بنزول شريف على إقليمهم سارعوا إلى تحيته والترحيب به، ومنحه الهدايا والعطايا[3].

2- المرحلة الثانية: من ما بعد الاستعمار: 1962 وإلى غاية 2010.

إهتم كثير من علماء الإجتماع بالتغيرات الإجتماعية التي تتميز بها أغلب مجتمعات ما بعد الإستعمار وقد اعتبرها "جورج بالوندي-G.Balandier" أفضل موضوع إبستيمولوجي لعلم الإجتماع.

والمجتمع التواتي يعتبر من أفضل المجتمعات من حيث متانة وقوة العلاقات الإجتماعية العامة خلال فترة ما بعد الاستعمار حيث كان يسودها الود والتراحم، والعطف والتآخي، وهذا أمر استوحاه أهل توات من دينهم الإسلامي[4].

- 1962-1974:

حسب المعايير التي يضعها الديوان الوطني للإحصاء لتصنيف مختلف المجتمعات والقرى، فإنه يعرف الوحدة الحضرية بأنها المجمعة حيث السكان الحضريون يعيشون في نفس المنطقة الجغرافية المحددة بانتهاء البناء ولا يؤخذ بعين الاعتبار لا السكان المشتتين ولا الحدود الإدارية، فالمجمعة الحضرية هي مجموعة من البنايات بحيث عددها يساوي على الأقل مائة (100) بناية، ولا تبعد الواحدة عن الأخرى بأكثر

(1) Selka-Abderrahmane -Notice sur le Touat, Bulletin de la société de Géographie D'Alger et de L'Afrique du Nord- 3eme Trimestre, 1922 ,p325 et pp: 522-655.
(2) A.G.P. Martin -A La Frontière du Maroc, Les Oasis Sahariennes- Alger: Edition de l'imprimerie Algérienne, 1908, pp: 396.406.
(3) Ibid, pp: 81-82.
(4) عبد الحميد بكري -النبذة في تاريخ توات وأعلامها- الطباعة العصرية - الجزائر- الجزائر جانفي 2010، ص: 20.

من 200 متر هذا فيما يخص جانب البنايات، أما الجانب البشري أي عدد السكان فإن صنف المجمعات الحضرية يكون عدد السكان بها 10000 نسمة على الأقل، ويجب أن يكون عدد العاملين بالقطاعات غير الزراعية أكثر من 2000 عامل وأن يشمل على الأقل 57% مجموع العاملين، فإذا قمنا بإسقاط هاته المعايير على منطقة أدرار، فإنه بالرغم من اعتبارها ولاية إبتداءاً من سنة 1974م إلا أنها لم ترقى إلى صنف المجمعات الحضرية إلا بعد سنة 1987م.

ملاحظة: أن هاته المعايير كانت صالحة إلى غاية 1987م، أما فيما بعد وبداية من 1998م فإنها تغيرت.

خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر نمطاً جديداً من التنظيم الإقتصادي الموجه استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، وأهم الخطط الإقتصادية الوطنية التي أثرت في الأوساط الإقتصادية الجزائرية ومناطقها وفي حركة السكان، هي الخطة الإقتصادية الثلاثية الإنتقالية (1967-1969) والمخططان الرباعيان (1970-1973) و(1974-1977) على التوالي، زيادة على أنماط التخطيط الإقليمي والمحلي أو ما يعرف بالبرامج الخاصة التي شملت 10 ولايات من بينها الواحات لقد أحدثت هذه المخططات والبرامج الخاصة تغيرات جذرية في الخريطة الإقتصادية والصناعية بالجزائر وذلك بإضافة سلسلة من الوحدات الصناعية ومناطق وأقطاب صناعية مهمة، كما شيدت عشرات القرى الفلاحية في الأوساط الريفية وتوسيع مجال المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة وتوسيع شبكة الطرق البرية وإنشاء مركبات اقتصادية[1].

كل هذه المخططات والبرامج الاقتصادية، التي وضعت خلال هذه الفترة كان لها تأثير كبير في سرعة التحضر بالجزائر، وتزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، وبذلك تكون الشبكة الحضرية في أغلب مدن الجزائر وخاصة الشمالية منها قد اكتملت ملامحها خلال هذه المرحلة إذا ما استثنينا المدن الجنوبية، والتي ربما لم تستفد من هاته

(1) بشير التيجاني -مرجع سابق- ص: 24.

البرامج وهذا راجع إلى العزلة، أو بسبب وضع سياسة تنموية خاصة بهاته المناطق تراعى فيها خصوصيتها الإجتماعية والجغرافية.

ومن بين أهم السياسات التي كان لها الأثر الواضح على المدن الصحراوية وخاصة مجمعات الجنوب الغربي من الوطن (القصور)، هي سياسة الثورة الزراعية وتأميم الأراضي التي وضعتها الدولة الجزائرية أنا ذاك بهدف تحسين الأوضاع في الأرياف، وتقليص الفوارق الجهوية بين الأرياف والمدن... والحد من الهجرة نحو المدن واستقرار عمال الزراعة بالعمل في الأراضي الفلاحية، إلا أن هذه التقديرات كانت خاطئة أو معكوسة لأن سياسة الثورة الزراعية في الجزائر أحدثت تغيرات جذرية في التركيب الإجتماعي والعقاري بالأرياف وأدت إلى تناقص سكان الأرياف.

ولقد شهدت منطقة أدرار بقصورها هاته السياسة، أين أنشأت العديد من التعاونيات الفلاحية الفردية والجماعية، والقرى الإشتراكية سميت بالقرى الزراعية، وهذه القرى الجديدة التي أنشأتها الدولة أصبحت تشكل نوات لمدن مصغرة وفي تطور، وذلك باحتوائها على جميع المزايا الحضرية الأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي، وعودت الفلاحين على حياة شبه حضرية، فعلى المستوى الوطني شيدت قرابة 750 قرية فلاحية عبر التراب الوطني، من مجموع 1000 قرية المبرمجة فوق أراضي خصبة في معظم الحالات، وقد تطورت هذه القرى لتصبح فيما بعد مراكز لبلديات أو بها فروع بلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي.

والشيء المؤكد أن هذه القرى الإشتراكية التي بنيت لتحقيق أهداف إجتماعية واقتصادية وسياسية إشعاعها كان قوياً فقط على الأوساط الريفية أو القصور في منطقة الدراسة التي أقيمت بها، كما أن توزيع هذه القرى الإشتراكية لم يكن يخضع لمعايير دقيقة ووفق سياسة حضرية بعيدة المدى.

بل أن أغلب هاته القرى وضعت في مقرات الولاية أو الدوائر والبلديات أو في مناطق أو قصور قريبة من مقر الولاية أو الدائرة، لذا كان مآل هاته القرى الجمود

واحتفاظها بشكلها الأول التي عرفت به ولم تعرف نمو كبير، وقد كان هذا بسبب ضعف هاته السياسة في حد ذاتها أو نتيجة للتوجه الجديد للدولة من الإقتصاد الإشتراكي إلى الإقتصاد الرأسمالي.

وتعتبر الثورة الزراعية التي بدأ في تطبيقها في الريف الجزائري والمناطق الصحراوية منذ 17 جويلية 1972م، عملية تنمية مخططة كبرى استهدفت تنمية وتحديث الريف الجزائري بقطاعيه الزراعي والرعوي، وتقديم الخدمات لأبناء الريف في المكان عينه وبعبارة أخرى العمل على تقريب الفوارق بين الريف والحضر وإيجاد نوع التوازن بين هذين القطاعين المتناقضين وقد حدد هذا بوضوح ميثاق وقانون الثورة الزراعية[1].

واستقبل الفلاحون الجزائريون مشروع الألف قرية بالترحاب بعد التوسع في شروط تخصيص السكن بحيث لم يعد يشمل فقط المستفيدين من الثورة الزراعية، إذ تقرر خلال المخطط الرباعي الثاني إنجاز 40 ألف وحدة سكنية ريفية و60 ألف سكن آخر في إطار عمليات البناء الذاتي، وبذلك يكون قد تجاوزهم إلى أعمال القطاع الزراعي المسير ذاتيا وفئات الفلاحين الفقراء،[2] وهذا الصنف هو الذي يشمل نطاق القصور في ولاية أدرار، وكان لهذا التوسع أثره الإيجابي نظرا لأنه ليس من السهل جمع المستفيدين من أراضي الثورة الزراعية في مكان واحد بسبب تبعثر الأراضي المؤممة، ولكن هناك ملاحظة أساسية لا بد من تسجيلها هنا وهي أن القرى الفلاحية تركزت أساساً قي المناطق الغنية نسبياً، وهي الحقيقة التي فرضت نفسها على المسئولين حيث لم تظهر القرية الفلاحية إلا حيث تركزت الأراضي الزراعية بشكل واضح، أو في المناطق التي تتوفر بعض مؤشرات النمو، يضاف إلى ذلك كله، أن عدداً كبيراً من التصاميم الهندسية

(1) أنظر: محمد السويدي –مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري– ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، دت، ص: 107.

(2) نفس المرجع، ص: 223.

لهذه القرى لم يستجب في أغلب الأوقات لرغبات المستفيدين، فمثلا إذا أخذنا على سبيل المثال نوع السكنات التي استفادت منها بعض القصور المحظوظة في استفادتها من قرية فلاحية، أن هاته السكنات لا تحتوي على نفس الرغبات التي يحتاجها الفرد حيث أنه يفضل مثلاً أن يحتوي سكنه على حظيرة أو إسطبل للحيوانات أو حديقة لزراعة الخضروات، أو فسحة للتهوية، ومكان آخر مخصص لتحضير وطهي الأكلات الشعبية المحلية التي تحضر تقليدياً وباستعمال الحطب، غير أن المنفذين لم يعتقدوا بفائدة تلبيتهم لهذه الرغبات أو تجاهلها أصلا، مع ملاحظة أن بعض النماذج الهندسية خلال المرحلة الأولى قد اقتبست من بلدان أوروبية، قبل أن تأخذ في عين الإعتبار متطلبات واحتياجات الفلاحين في ضوء الحياة العملية وظروفها، سواء من الجانب الطبيعي أم الجانب الإقتصادي أم الجاني الإجتماعي الثقافي[1].

- 1974-2010:

إلى غاية العقد الأول من هاته الفترة الزمنية المحددة تبقى الجهات الجنوبية من الجزائر سواء في السهوب (الهضاب العليا) أو الصحراء قليلة السكان بصفة عامة، ويمكن اعتبار المقرات الإدارية للدوائر والولايات كمراكز حضرية سهبية أو صحراوية لها تأثير مباشر على أوساطها الحضرية أو الريفية[2]، ومن بين أهم هاته المراكز نذكر على سبيل المثال لا الحصر مقر ولاية أدرار وما تحتويه من مجمعات حضرية تزايد عدد السكان بها في العشرين سنة الأخيرة بشكل ملحوظ بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة، كما أنها أصبحت أيضا مناطق جذب للسكان جراء الإستثمارات أو البرامج التي خصصتها الدولة لها من أجل التنمية المحلية والهياكل الإدارية المختلفة المتزايدة بالولاية بعد التحرر من التبعية الجهوية لولاية بشار، كما أن منطقة أدرار في الآونة الأخيرة أصبحت

(1) محمد السويدي –مرجع سابق– ص: 223.

(2) L.Rouire -Le Sud Ouest Oranais et le Touat- Revue de la société de Géographie, D'Oran,N°= 06, 1891, p: 54.

عبارة عن مستثمرة اقتصادية في مجال الطاقة والمحروقات فهي تعرف انتشار واسع للشركات والمؤسسات الدولية والوطنية التي تعمل في مجال الطاقة (الغاز والبترول).

لقد أصبحت أدرار ولاية بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974 فاشتملت على إقليم قورارة وتوات اللذان كانا تابعين لولاية الساورة وجزءا من إقليم تيديكلت الذي كان تابعا لولاية الواحات إذ بقيت منطقة عين صالح من هذا الجزء تابعة لتمنراست التي أصبحت هي أيضا ولاية بموجب تقسيم 1974 نفسه وهذا التوضيح مهم لأن منطقة عين صالح تعرف هي أيضا بوجود الفقارة تماما كما هو الشأن بالنسبة لولاية أدرار.

من الناحية الإدارية وبعد تقسيم سنة 1984 أصبحت الولاية تضم 11 دائرة و28 بلدية، وبعد عدة سنوات فقط وبداية من سنة 1987م عرفت ولاية أدرار على غرار الولايات الأخرى الجنوبية تحولات اقتصادية واجتماعية، حيث استفادت –ولاية أدرار– من عدة مشاريع في إطار المخططات التنموية التي مست مختلف القطاعات خاصة الإقتصادية منها، أدت إلى توسعها عمرانياً نتيجة النمو السكاني الذي شهدته مؤخرا من جهة، وارتفاع وتحسين مستوى الخدمات من جهة أخرى، حيث واكب هذا التضاعف نمو وتوسع معظم القصور التي شهدت تغيرات انعكست على شكلها وحجمها وبنيتها الحضرية التي رافقت في غالب الأحيان مشاكل تنظيمية واجتماعية واقتصادية وحضرية وهذا بسبب غياب سياسة تنموية تضع في الحسبان خاصية هذا النوع من المدن عن غيرها من المدن.

ومن بين أهم السياسات الحضرية التي تعمل الدولة على تطبيقها على مستوى القصور هناك سياسة تعرف بسياسة تزيين المحيط وهي العمل على تقديم مبلغ مالي للأفراد من أجل استبدال الجدار الخارجي لمساكنهم من طوبي إلى أسمنتي مع مراعات سعة الطرق من أجل خلق محيط أفضل لكن هاته السياسة كانت فاشلة إلى حد ما كونها انها لم تكن شاملة وخلفت ورائها فوضى ومشاكل عمرانية من جراء المخلفات التي تركتها أثار التهديم والبناء إضافة إلى أنها لم تكن دقيقة في التخطيط.

أما سياسة دعم الدولة بتقديم العديد من السكنات الريفية على مستوى جميع قصور الولاية فقد ساهم بدوره في توسعها في الضواحي في شكل مدن صغيرة جديدة تحتوى على بعض المرافق الحيوية الضرورية، وبفضلها تم أيضا العمل على تغيير المحيط الداخلي للقصر، أين تخللت المباني الأسمنتية مباني القصر الطوبية.

ثانياً: عوامل ظهور القصور في الصحراء الجزائرية:

إقليم توات في الجنوب الغربي الجزائري الذي تنتشر فيه مراكز عمرانية الشبيهة بالأرخبيل من الجزر المتناثرة في البحر، قد ساهمت مجموعة من العوامل على الإستقرار البشري فيه، وهذه العوامل هي غير طبيعية بحكم أن الطبيعة المناخية التي يحتضنها هي عوامل طاردة للسكان أكثر منها جاذبة لهم، فالإستقرار البشري في التجمعات الحضرية القصور إنما هو خاضع لعوامل ما ورائية يحملها الإنسان في تصوراته بصفته الفاعل الأساسي في هذه المعادلة ولا يبوح بها بل تظهر بشكل مباشر أو غير مباشر في طبيعة إستقراره وشكل بناياته، متجزرة في الضمير الجمعي للجماعة المستقرة[1].

1- العوامل الأمنية(الإستقرار):

يقول ابن بابا حيدة في كتابه "القول البسيط في أخبار تمنطيط": "أعلم أن تواتنا هذه أرض جذب وقلة مع بركة وقناعة وأمان وعافية، تتهيأ فيها العبادة والرياضة والزهادة، ولذلك كثر فيها الأولياء والصالحون، إن قل فيها الرزق فقد كثر فيها الأمان والإيمان ومن سعادة الأمور، أن يرزقك الله ما يكفيك ويمنعك مما يطغيك وفي الإستغناء والتكاثر حلية عظيمة"[2].

وبعد تغير شكل الإستيطان البشري بالقصر بالانتقال من الفضاء الداخلي للقصبة إلى خارج أسوار القصبة وتوقف الحروب القبلية التي كانت موجودة، واستعانة الفرد القصوري بالوسائل الحديثة في جميع نواحي حياته، كلها عوامل أفقدت النمط القديم (القصبة) الوظيفة التي من أجلها كانت تشيد بتلك الطريقة، لذا أصبح لزاما على القصر أن يتوسع ويتغير في شكله العمراني والوظيفة الإجتماعية التي يؤديها هذا بتوفر هاته العوامل المذكورة آنفاً إلى جانب عوامل أخرى كالإنفجار الديمغرافي وتفتح القصر على

(1) ثياقة الصديق -النمط المعماري للمدينة الصحراوية- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران، 2008، ص: 54.

(2) ابن بابا حيدة -القول البسيط في أخبار تمنطيط- مخطوط تحقيق فرج محمود فرج، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص: 11.

العالم الخارجي من الناحية الثقافية، مما جعل القصر يظهر في بنية إجتماعية عبارة عن مزيج بين الماضي والحاضر، أي أن القصر بالرغم من توسعه إلا أن صفة الأمن والأمان لا تزال موجودة في القصر، والمتجول في أحياء القصر سيشاهد ظاهرة غريبة وهي ترك أبواب البيوت مفتوحة وهي ظاهرة تكثر في النمط القديم بكل قصور الولاية بينما نجدها نادرة في النمط العصري أو امتدادية القصر عدا البيوت التي تسكنها أسرة كبيرة، إضافة إلى أن الشخص الغريب عن القصر يكون ظاهر للعيان ومعروف، لأن كل أفراد القصر الواحد يعرفون بعضهم البعض معرفة جيدة.

2- حركة القوافل التجارية:

من الواضح أن مدن وقصور الإقليم التواتي نشأت في الأصل على طرق مرور القوافل التجارية والمسافرين والحجاج التي تخترق الصحراء الكبرى في مجالات سيرها، أو كمحطات لهذه القوافل حيث تجد المأوى والراحة والطعام والماء، بالإضافة إلى المرعى للإبل، وقد يشترون ما يحتاجون إليه من أسواقها وخاصة الثمر، وكان بإمكانهم إستبدال ما ضعف من إبلهم بأخرى سليمة لإكمال رحلتهم[1].

3- المقدس ودوره في نشأة القصر:

أغلب القصور في المنطقة لاسيما القديمة منها والتي تحمل إسم زناتي (بربري)، أنها مؤسسة من طرف القبائل العربية من المتصوفين والزهاد وأولياء الله الصالحين، حيث أن الكثير من القصور نجد اسمها يبدأ بكلمة "زاوية" ثم يليها إسم شخص مشهود له بالتقوى والصلاح أو قد يكون رئيس قبيلة أو مؤسس طريقة أو زاوية، وقد يجمع بكل هاته الأمور، ومن أمثلة أسماء القصور: زاوية كنته، زاوية الشيخ بن عبد الكريم المغيلي، زاوية سيدي حينون، زاوية بلال، زاوية الرقاني، والكنتاوي، والشيخ بن عبد الكريم المغيلي وسيدي حينون وبلال والرقاني هي أسماء لأشخاص قد يكونوا رؤساء قبائل أسسوا زوايا بقصورهم لنشر العلم والدين.

(1) فرج محمود فرج -مرجع سابق- ص: 33.

إن لمجيء الولي الصالح إلى المنطقة واستقراره دور كبير في الإستطان بالمنطقة، وذلك بمجاورته والأخذ من بركته والإحتماء في حماه، أما أسباب وكيفية مجيء هذا الولي فهي مختلفة في أبعادها الأسطورية والخرافية المجزرة في المخيال الجمعي للجماعة الإجتماعية المستوطنة في ذلك المجال فتتنوع بين الصدفة والقصد، على حد قول الباحث الأنثروبولوجي عبد الرحمان موساوي ثم "أن هذا المخيال الملتهب حف مجيء الولي بهالة أسطورية فهو إما جاء محمولا وذلك بإيعاذ من شيخ الطريقة أو شخص مجهول وكان ذلك يتم إما في الرؤيا أو في اليقظة فيغادر الولي منطقته الأصلية إلى أماكن أخرى غير مأهولة أو خلت من الأولياء"[1].

وبتوافر كل هاته العوامل في شكل علاقة متكاملة نجد أنها تعمل على إستقرار الفرد بالقصر وتجعله يشعر بالراحة والطمأنينة، إلى جانب أنها تعمل على أكثر من ذلك فنجدها تعزز من انتمائه لهذا الفضاء بالرغم من انعدام أهم شروط الحياة الضرورية، لذلك نجد أن الفرد القصوري يفضل الإقامة بالقصر ولا يفكر في الهجرة.

(1) Moussaoui Abderrahmane -Espace et Sacré au Sahara-Ksour et Oasis du Sud-Ouest algérien- Paris, Ed Sindbad, 2000. P: 145.

ثالثاً: أشكال وتصنيف القصور:

تتحكم مجموعة من العوامل والظروف في شكل وتصنيف القصور في منطقة أدرار حيث أن العمارة الطينية بمختلف أنواعها وأشكالها نشأت منذ القديم لتلبي حاجات المجتمع، والإنسان المحلي أو الفرد القصوري جرب فيها مختلف الأشكال حتى استقر على الأفضل في حمايته من لهيب الصيف وبرودة الشتاء، لذا فإن الظروف المناخية والإقليم هي التي فرضت متطلباتها وتجاوب البناءون في ملائمة أبنيتهم لهذه الظروف، كما ساهمت ظروف الحرب والسلم، ودوام الإستقرار من عدمه في تحديد شكل البناء وارتفاعه والمواد المستخدمة في بناءه، وأن القصور القديمة ليست من تصميم مهندس وربما لم يخطط لها بل هي نتاج عمل تم خلال قرون من التجارب المستمرة للأجيال المتعاقبة التي سكنتها والحضارات التي عرفتها المنطقة، وتطوير أسس التعامل مع جميع العوامل سواء كانت مناخية أو اجتماعية أو مادية وبتفاعل كل هذه العوامل نتجت البيئة القصورية كتجربة ثبتت على أنها ملائمة لتلك الظروف.

1 – أشكال القصور:

يتألف القصر عادة من وحدات سكنية في شكل أحياء، حارات، دروب، وبعض المحلات وقد يكون مؤلفا من مجموعة القصور أو القصبات، لها حدائق مشتركة، وقد تكون الأحياء منفصلة عن بعضها البعض بواسطة صور له باب يفتح في أوقات السلم ويغلق في أوقات الحرب، فمن حيث الشكل فقد حاول الباحث "إيشالي- J.G. Echallier" إيجاد تصنيف لها من حيث الشكل وقد اعتمد "إيشالي" على العديد من المصادر لمن سبقوه من الباحثين، أضافت إلى دراسته الموقعية والتي اشتملت على 333 قصر، وباعتبار أننا باحثين وساكنين القصور سنحاول أن نذكر أهم الأنماط والأشكال المعروفة للقصور في المنطقة باختصار وذلك بالرجوع إلى بعض تصنيفات "إيشالي"، والإعتماد كذلك على المعاينة الميدانية الشخصية لأهم قصور المنطقة والتي مكنتنا من تصنيف القصور إلى ما يلي:

إن القصور في منطقة توات لها عدة أشكال هذه الأشكال تكون بحسب الشكل الهندسي، فمنها المربعة الشكل أو المستطيلة وهذين النوعين ظهر مع دخول العرب والحضارة الإسلامية إلى المنطقة، ومنها أيضا الشكل الدائري وهو معروف في المناطق التي كان يقطنها اليهود لما لهذا النوع من إيجابيات ومميزات عن مثيلاتها من المربع والمستطيل، إلى جانب الشكل الهندسي فإن القصور تصنف أيضا بحسب مادة البناء، فمنها ما هو مبني بالطوب والطين ومنها ما هو مبني بالحجارة والطين الممزوج بالملح، ويمكن أن تصنف أيضا بحسب عدد أو شكل الأبراج فمنها الثنائية الأبراج ومنها الرباعية ومنها السداسية الأبراج، ومن حيث الشكل منها المستطيل ذو القاعدة الواسعة والرأس الضيق، ومنها المخروطية الشكل، أو من حيث طول أو قصر هاته الأبراج فمنها الشامخة الطول ومنها القصيرة في الطول، أو قد يقوم التنويع على المنطقة الجغرافية التي شيدت عليها أي أن هناك قصور تشيد فوق هضبة صخرية وأخرى تشيد في فسحة منخفضة.

على كل مهما تعددت الأشكال، وانطلاقاً من هاته الخصائص المميزة لكل الأصناف فإن القصور بالمنطقة والتي يزيد عددها الثلاثمائة قصر وهي الآن عرضة للإهمال وهذا يرجع إلى عدم الإهتمام بها رغم أنها تمثل جانب مهم من هويتنا وأصالتنا، فإنها تشترك في مجموعة من الخصائص أهمها[1]:

– أنها شيدت بالقرب من المجاري المائية الفقارات وبداخلها آبار إرتوازية يمكن الرجوع إليها كلما دعت الضرورة لذلك.

– تمتاز القصور بخاصيتها الدفاعية ومبنية من مادة الطين.

– تكيفت مع المؤثرات الطبيعية لتفادي حرارة الصيف وتلطف الجو داخل القصر وبها أبواب معاكسة لاتجاه الرياح بهدف تكسيرها.

(1) محمد الصالح حوتية –توات والأزواد– ج2، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، 2007، ص: 343.

2 – تصنيف القصور:

إن أغلبية القصور في الجنوب الغربي الجزائري وخاصة في منطقة توات بولاية أدرار تقوم على مجموعة من الأصناف وهذه الأصناف بدورها تستند على أسس متعلقة إما بالعرق أو الأصل (التراتبية)، وإما على القبلية، أو على الموقع الجغرافي، أو كبر وصغر حجم القصر، أو أنها تنسب عادة إلى ولي صالح باعتباره مؤسس أو صاحب الفضل في لم الشمل.

فمن القصور التي تقوم على الأساس الأول وهو العرق أو الإنتماء إلى الفئة الواحدة، نجد قصور على سبيل المثال لا الحصر تحمل إسم: زاجلو عرب، تيلولين الشرفاء، تيطاوين الشرفاء، على اعتبار أن السكان الأوائل هم من فئة الشرفة أو العرب وقد يمثلون الأغلبية بين الفئات الموجودة إلى جانب الفئة الأصلية.

أما الأساس الثاني وهو القبيلة، فعادة ما نجد أن هذه القصور تبدأ بلفظة "أولاد" أو "زاوية" أو "بني" وهذه اللفظة الأخيرة تنشر بعض تسميات قصور ولاية بشار، وكمثال على هذا الصنف من القصور، نجد قصر أولاد احمد، أولاد عيسى، أولاد ابراهيم، أولاد خضير.. أو بني عباس، بني ونيف...أو نجد أيضا زاوية كنته، زاوية الشيخ بن عبد الكريم المغيلي، زاوية الرقاني، بحيث أنه في كل قصر من القصور الثلاثة الأخيرة يوجد أحفاد للقبيلة التي حمل اسمها إسم القصر، وهي على التوالي في زاوية كنته توجد قبيلة كنته المعروفة، وفي زاوية الشيخ بن عبد الكريم المغيلي يوجد أحفاده إلى الآن في القصر والشيخ بن عبد الكريم المغيلي شخصية معروفة تاريخياً، وفي زاوية الرقاني يوجد المعقل أو مركز لأحفاد مولاي عبد الله الرقاني، دفين قصر زاوية الرقاني، وأحفاده منتشرون في قصور عديدة من الولاية أحياء أو إذا كانوا متوفون فمنهم من يدفن في ضريح وتقام له زيارة سنوية.

أما الأساس الثالث وهو الموقع الجغرافي، فهنا عادة ما تكون هذه الصفة ملصقة إلى قصرين كانوا في الأصل قصر واحد وبعد توسعهما سينعت الأول بالفوقاني والثاني

بالتحتاني، نذكر على سبيل المثال قصر "بويحيا العليا" و"بويحيا السفلى"، "بريش الفوقاني" و"بريش التحتاني"... فهنا القصران يشتركان في الإسم الواحد إلا أن أحدهما ينعت بـ"الفوقاني" والأخر بـ"التحتاني" لأن أحدهما يتموقع في الأعلى من الجهة الشرقية والأخر في الأسفل من الجهة الغربية.

إلى جانب هذه الأسس البارزة هناك أسس أخرى يقوم عليها تصنيف القصور بالمنطقة كتلك التي تدل على المكان أو قدمه وحداثته، أو حجمه، فمثلا قصبة الجنة سميت بهذا الإسم لأنها مبنية في وسط البساتين، القصبة القديمة نظرا لأنها الأقدم من بين القصبات المتواجدة بالقصر... والقصور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الفلاحي ولذا غالباً ما تحيط بها البساتين (الجنانات)، باعتبارها مصدر إقتصادي رئيسي للسكان كما أنها تمثل حاجزاً منيعاً وحصناً للتقليل من حدة العواصف الرملية، بالإضافة إلى تكسير التيارات الهوائية الساخنة.

وهناك تصنيف آخر للعالم "مارتن–Martin A.G.P" حيث يصنف القصور التواتية القديمة إلى صنفين:

1– القصور والقصبات الزناتية البربرية: وتؤرخ من بداية الفترة إلى مائة سنة قبل الميلاد ومثالها قصر "تاوريرت" و"دلدول" و"الشارف".

2– القصور اليهودية: وتؤرخ من 100 إلى 600 سنة ويدمج فيها قصر "تازولت" بزاوية كنتة[1].

(1) الصديق حاج أحمد –التاريخ الثقافي لإقليم توات من القرن 11هـ إلى القرن 14هـ/ 17م إلى 20م– دار الثقافة لولاية أدرار ط1، 2003،، ص: 44.

رابعاً: الأنماط العمرانية في القصر ووظائفها:

أما الهندسة المعمارية للقصر في القديم تميزت بمظاهرها العربية الإسلامية، من خلال الآثار التي لا تزال موجودة في بعض القصور الأثرية العتيقة، خاصة منها القصبات القديمة، وتصاميم بعض المساجد والمنازل، وقد حافظت الهندسة المعمارية المحلية للمنطقة على مميزاتها رغم ما أدخل عليها من تعديلات وتحسينات تماشياً مع متطلبات الهندسة المعمارية الحديثة.

أما بالنسبة لتصميم البناء في القصر فإنه عادة ما يكتفي فيه الفرد القصوري بخبرة البناء الحرفي أو الخبرة الذاتية إذا كان صاحب المسكن بناء لذا تلعب الخبرة والجهد الذاتيين في الغالب الدور الرئيسي في إنجاز مساكن القصر العشوائية، حيث يأتي أسلوب الجهد الشخصي في الإنجاز في المرتبة الأولى، وهو جهد قائم على تعاون جميع أفراد الأسرة القادرين على العمل، كما يلجأ أحيانا إلى حرفي في البناء في مراحل معينة من عملية الإنجاز، خاصة عند الإفتقار لبعض أدوات البناء أو لقلة الخبرة في بعض ميادين البناء.

يتميز نمط البناء في القصر بقلة التجانس فيما بين مساكنه، حيث تنتشر فيه المساكن التقليدية الطوبية إلى جانب بعض البنايات الأسمنتية الحديثة التي تمزج الجزء القديم للقصر وهي ذات دور واحد (أرضي)، مما يجعلنا نلاحظ هناك تباين في البناء بالقصر ويرجع هذا التباين بالدرجة الأولى إلى التفاوت الإقتصادي والاجتماعي بين سكان القصر، والقصور المتواجدة بمنطقة أدرار عرفت ثلاثة أنماط عمرانية متداخلة فيما بينها داخل النسيج الحضري الواحد القصر مشكلة فسيفساء عمرانية واجتماعية مترابطة، تتحكم فيها مجموعة من العوامل الطبيعية، الإجتماعية، الثقافية، الدينية والإقتصادية...وفيما يلي نبين هذه الأنماط العمرانية، والحياة الإجتماعية في كل نمط، ثم نعرض التطور الذي يعرفه العمران في القصر، وتأثير ذلك على العلاقات الاجتماعية

السائدة فيه، ومحاولة إبراز العلاقة أو الترابط الموجود بين الأنماط العمرانية التي عرفها القصر في مختلف مراحل تطوره.

1 – النمط العمراني التقليدي القديم(القصبة).

هذا النوع من النمط المعماري هو الأقدم في المنطقة، وهو عبارة قصبة أو مجموع قصبات محصنة في شكل قصر عادة ما تكون متجاورة فيما بينها، ونجدها في أغلب الأحيان خاضعة للتقسيم الإثني أو العرقي، وهذه القصبات قد تأخذ أسماء الذين أشرفوا على تشيدها من الأشراف وأصحاب الجاه والسلطان أنا ذاك، أو إلى القبيلة التي تسكنها أو موضعها ومكان تواجدها، حيث كانت منطقة توات كما يقول المؤرخ عبد الحميد بكري تعمل أبنيتها بالطوب والحجارة من الطين في وضع من التلاحم الظاهر فنجد القصبة أو القصر بنيانه متصلا دار خلف دار وجدار يعقبه جدار ولهم في ذلك نية التعاون والحماية وبناؤهم بطوب الطين فيه من الفضل الكبير فهو يحتفظ بالحرارة شتاءًا، وبالبرودة صيفا، واستعملوا الخشب المستخرج من النخيل، فصنعوا ما يسقفون به بيوتهم وأبوابهم وغير ذلك[1].

فالقصبة نجدها تعتمد نمط معين من البناء إما مستطيلة أو مربعة الشكل وأحيانا دائرية وهذا الشكل الأخير معروف عند اليهود فقط والذين استوطنوا المنطقة منذ عصور قديمة ونجد قصورهم التي خلفوها كلها تقريبا في موقع إستراتيجي ودائرية الشكل وعلى هضبة صخرية من أجل الإستفادة من برودة المناخ وعدم وصول السيول المائية إليها، وقد استفاد العرب الذين جاؤوا من بعدهم من خبرة اليهود وأخذوا يشيدون القصبات فوق المناطق الصخرية، والقصبة هي عبارة عن مجموعة من المساكن المتلاحمة فيما بينها محاطة بصور خارجي تقام في أركانه الأربعة أبراج كانت مهمتها الدفاع والمراقبة، ويحيط بهذا الصور خندق كان يملئ بالماء لمنع تسلل العدو إلى القصر، والقصبة هي

(1) عبد الحميد بكري –النبذة في تاريخ توات وأعلامها– دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران الجزائر، ط2، 2007، ص: 30.

نمط للتوطن البشري عادة ما تقيم به عشيرة أو قبيلة ما ذات الإثنية الواحدة مما يجعلهم يمثلون بنية إجتماعية واحدة يسودها التكافل الإجتماعي، وتتصل البيوت في داخل القصبة بأزقة ملتوية وطويلة تشبه المتاهة، أغلبها مسقفة من جذوع النخيل مما يجعلها مظلمة ليلا ونهارا، وهذه الأزقة تنتهي إلى المدخل الوحيد للقصبة والرئيسي، به باب كبير مصنوع من الخشب يفتح في النهار ويغلق في المساء بعد صلاة العشاء، ويعتبر هذا الفضاء أو المجال السكني بمثابة حرمة تلك الفئة الإجتماعية الواحدة أو القبيلة التي تسكن تلك القصبة.

وتحيط بالقصبة من الخارج واحات النخيل (البساتين)، والتي تحتوي على العديد من منشآت الري التقليدية (السواقي) وكذلك الأحواض المائية الخاصة بتخزين المياه (الماجن) والتي تستمد مياهها من الفقارة، ليتم صرفها وتوزيعها بأسلوب دقيق وبطريقة تقليدية داخل الحقول بفضل القنوات الأرضية، وتوجد في أول آخر كل بستان إسطبل للحيوانات ومكان تخزين المحاصيل الزراعية المختلفة وأعلاف الحيوانات وهذا المكان يطلق عليه محليا إسم (المشار).

ومع توفر الأمن وقيام سلطة الدولة في كل مكان، والوضعية المرثية التي بدأت تعرفها القصبات، وارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، لم تعد هناك حاجة إلى هذا التلاصق والتكتل والتركز الشديد، كما أن الوظيفة الإيكولوجية التي تؤديها القصور من جراء هذا التلاصق والشكل المعماري المتلاحم والتي هي وظيفة التبريد صيفا والتظليل من أشعة الشمس، ناهيك عن التدفئة شتاءا والحد من سرعة الرياح والزوابع الرملية[1]، قد تكون تركت مكانها للأجهزة الحديثة أو التأثيث الحديث، فوظيفة التبريد تركت مكانها للمكيفات الهوائية والمروحية المعلقة في السقف والتي لا يكاد يخلو منها أي بيت، فانتشرت بذلك

(1) كمال جلوفة –العمارة التقليدية والتوافق مع البيئة– مجلة المدينة العربية، العدد82، بيروت 2002، ص: 89.

بيوت القصر على سطح الأرض الفسيح وشملت حتى بعض الأراضي التي كانت تستعمل للزراعة واختار كل رب عائلة بنفسه بيتاً واسعاً متعدد الغرف[1].

2 – النمط العمراني التقليدي الحديث:

وقد ظهر هذا النمط المعماري مع بداية حركة الخروج من القصر أي السكن خارج أسوار القصبة أو مجموع القصبات التي يتأسس من خلالها القصر الواحد، وهذه الحركية بدأت تظهر معالمها بصفة جلية مع وصول الإستعمار الفرنسي إلى المنطقة سنة 1920م، لتتسع أكثر بعد خروجه 1962م، ولكن الأسباب التي دفعت إلى الخروج من القصر هو عدم إستيعاب القصر أو القصبة لجميع الأفراد بعد الزيادة في عدد السكان بسبب التحسن في المستوى المعيشي، وهذا النمط يمتاز عن سابقه بالتشتت الفيزيقي للمساكن والأزقة المتسعة والغير مسقفة غالبيتها عدا البعض منها والتي كانت تخصص كأماكن للفسحة ومكان لجلوس الكبار في السن من الرجال وهذه الأماكن كانت مخيرة حيث أنها تكون مهواة وباردة في الصيف، ولكن المساكن والشوارع لم تكن تخضع إلى التخطيط بعد، وهذا الفضاء كان في البداية مخصص لنزول الوافدين إلى القصر أو الدخلاء، وكذلك العبيد والحراطين، وبعض العامة، في حين أن السكان الأصليين للقصر من الشرفاء أو المرابطين أو الأحرار كانوا يقيمون في القصبة.

وقد صاحب هذا الخروج أو الحركية في الفضاء العمراني أي الإنتقال من نمط عمراني تقليدي قديم إلى نمط عمراني تقليدي حديث تغير في بنية القصر الإجتماعية المنفتحة على فئات إجتماعية جديدة بعد قدومها إلى القصر بطريقة أو بأخرى، وكذلك بداية انقسام العائلة أو القبيلة التي كانت تسكن في محيط واحد وهو القصبة وبعد أن كبر حجمها أصبحت متفرعة ومنقسمة إلى مجموعات متجزئة من القبائل المنشقة عن القبيلة الأصلية التي ستستقر فيما بعد خارج أصوار القصبة، وهنا بداية تشتت العلاقات الدموية بعد الإنفصال عن القبيلة أو العائلة الكبيرة إلى مجموعة من الأسر النووية.

(1) NAVEZ Bouchanine -citadinité : le Cas des villes marocaine- Maroc, 1996, P: 106.

وفي هذا النمط العمراني ذو الطابع التقليدي الحديث، لا يزال المجتمع فيه يعتمد على الوظيفة الزراعية باعتبارها المورد الإقتصادي الوحيد والأساسي للكثير من العائلات والأسر، وتعد أيضا أحد أهم المجالات التي كانت تعطي مجموعة من الوظائف الاجتماعية وهنا نذكر كل ما يتعلق بنظام الوقف، الخماسة والخراسة، والفقارة كنظام هيدرواقتصادي واجتماعي، والعامل الإقتصادي يتجلى في أن القصر من خلال الزراعة يستمد كل حاجياته من مأكل، وكل ما يحتاجه من مصاريف بعد بيع المحاصيل الزراعية كالتمر والطماطم والتبغ.. وغيرها من المحاصيل الموجهة للبيع، بالإضافة إلى أن الزراعة كانت مصدر لمواد البناء بفضل شجرة النخيل التي يستخرج من مكوناتها مواد بناء أساسية منها السعف والألياف والأعمدة... هذا إلى جانب أنها مصدر غذائي.

وفي مرحلة متقدمة من هذه الفترة بدأ يعرف المسكن تغير في الشكل والنوع[1]هذا بإدخال مواد بناء جديدة معصرنة، حيث بدأ استبدال المواد المحلية المستعملة في تسقيف البيوت بإدخال الأعمدة الحديدية (Ferrate–الفيراطي)، في مكان الأقواس التي كانت توضع لتنصيف الغرفة التي كانت يزيد اتساعها عن 12 قدم وهو طول الأعمدة الخشبية المستخرجة من النخيل والمعدة يدويا والتي تستعمل في تسقيف البيوت، أو استعمال كذلك الأعمدة الخشبية المعدة صناعيا أو ما يعرف محليا (المادري–Madre) وصفائح الزانك (الزانك–Zinc)، وكل هذه المواد سهلة الإستعمال وغير مكلفة ومبسطة لعملية التسقيف، وتم أيضا تغيير نوعية اللبنة فبعدما كانت تصنع باليد مثلثية الشكل أصبحت توضع في قوالب خاصة مستطيلة الشكل وهذه اللبنة تسمى بطوب القالب محليا، مع الإحتفاظ طبعا بالمادة الأولية الأساسية وهي الطين في إعداد اللبنات والقيام بعملية التشييد، بالإضافة إلى إدخال مادة الجير لصقل الجدران بعد أن كان يتم صقلها بالطين اللزج وباستعمال الأيدي فقط فقد أصبحت تستخدم الوسائل الضرورية الحديثة للقيام بنفس العملية.

(1) أنظر الشكل في الملحق رقم(09): الملاحق.

وفي هذا النمط العمراني تعددت وتنوعت مواد البناء التكميلية حسب الذوق الجمالي للأفراد ومستواهم الثقافي والمادي، فالأسرة الميسورة الحال كانت تطلي جدرانها بالطين الأبيض أو الجير، أما الأسر الغنية التي بدأت في الظهور كجماعات إجتماعية جديدة أصبحت تستعمل الدهن Penture بمختلف أنواعه في طلاء جدران مساكنها وتفرش الأرضية بالأسمنت بدل التراب، لقد أصبح هذا النوع من المسكن يعبر عن التفاوت الإجتماعي والإقتصادي للعائلات والجماعات الأسرية، كما أنه حسب المخيال الإجتماعي لسكان القصر أصبح يمثل مصدر تحدي، فظهور هذا النوع من المساكن لم تكن نتيجة التحسن المادي لمالكيه فقط وإنما بفعل عوامل الهجرة والتواصل والإحتكاك بالغرباء والمهاجرين أثر فيهم وترجم ذلك من خلال استعمالهم لأشكال معمارية جديدة أكثر جاذبية، لكن لم تعد هذه المساكن منسجمة أشد الإنسجام ومتشابهة مع بعضها البعض مثل مساكن النوع الأول، فبعض الأسر الغنية تدعم مساكنها بمختلف المواد العصرية كلما دعت الحاجة إليها من أعمدة حديدية وصفائح الزنك أما الأروقة المؤدية إلى الغرف فتغطى بأخشاب النخيل، فهذا كله بحسب المقدرة المالية وإرادة ساكن المنزل، وبعض المنازل يستعمل في جميع سقوفها الأعمدة الحديدية وصفائح الزنك[1]، كما وتسقل جدرانها من الداخل بمادة الجير مع الرمل الخشن، وفي بعض الأحيان تطلى بدهان يلون حسب ذوق صاحب المسكن، وتفرش أرضية المنزل بالإسمنت يوضع بطريقة متقنة، بعدما كانت أرضية المنزل من قبل تفرش فيها الرمل النظيف الذي كان يجلب من أطراف القصر فوق ظهور الحمير، وكان يستبدل هذا الرمل دوريا كلما أصبح غير صالح عندما تختلط به مختلف الأوساخ.

3 – النمط العمراني العصري:

وهذا النمط ينتشر في الفضاء الممتد عن القصر أي في الضواحي، وجاء هذا التحول من النمط العمراني القديم إلى النمط العمراني العصري في بداية الأمر عبارة عن نمط

(1) Lakjaa Aek -Op-cit- p: 14.

مختلط من حيث مواد البناء ظهور مساكن ممزوجة البناء بحيث تكون الأعمدة من الأسمنت المسلح بينما الجدران تكون طوبية من أجل التماشي مع طبيعة المناخ بالمنطقة، وفي مرحلة متقدمة من هاته الفترة تم الإستغناء بصفة نهائية عن مادة الطين في بناء المساكن ليصبح المسكن أسمني 100%، ويبدوا واضحا أن سنة1987م هي أهم سنة عرفت فيها مادة البناء تغيرات وتحولات، وبدخول الأسمنت فقدت البيوت السكنية اللمسة التقليدية التي تعبر عن ذوق أصحابها، وعن احتياجاتهم الثقافية الخاصة بهم وباتت هندسة البيوت القصورية تعكس أنماط شبه موحدة لا تخضع لمقاييس محلية بقدر ما تخضع لمعايير ومقاييس خارجة عن المجتمع المحلي، غالبا ما أنجزت هذه التوسعات الحديثة بيقظة تامة خاصة مع نماذج البناء التقليدي من حيث التصميم والمواد المستعملة في البناء، فغابت اللبنة التقليدية المصنوعة من الطين تاركة مكانها إلى اللبنة الحديثة المصنوعة من الأسمنت أو الأجور بخلاف الطوب التكعيبي القديم لأنه يتم تحضيره عن طرق اليدين فقط، حيث ساد استعماله في عمارة القصور قديما.

واستعمال التجهيزات العصرية بدل الإعتماد على المواد البيئية المحلية القديمة، ومن الطبيعي أن يواكب هذا التغير المعماري تغير في وظائف غرف البيت، حيث ظهر نوع من التخصص في تلك الغرف، فانفردت الغرفة الأولى من البيت حسب الترتيب من مدخل السكن إلى آخره باستقبال الضيوف وأخرى للنوم وثالثة للتخزين، والطبخ علاوة على وجود دورة المياه الحديثة، ويتضح لنا من هذا العرض السريع داخل المجتمع القصوري مدى تأثر السكن ومحتوياته بالظروف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، وما هو ظاهر للعيان أن السكن القصوري قد تعرض إلى تغيرات واسعة النطاق سواء في حجمه أو في موقعه وتأثيثه ومواد بنائه، لا شك أن هذا التغيير نابع من تغير تمثلات الجيل الجديد والأجيال اللاحقة للمجال ورغباتهم في التغيير وتقليد كل ما هو جديد، فظهور نمط جديد للعمران يختلف عن النمط القديم يرتبط ارتباطا واضحاً بالإرتفاع النسبي للمستوى الإجتماعي والإقتصادي خاصة لدى الأسر الميسورة الحال، مساكنها

مبنية بالأسمنت وأرضيتها مفروشة بالبلاط ومطلية بالدهن ومجهزة بشبكة تزويد المياه الصالحة للشرب، وكل التجهيزات والأثاث العصري، على خلاف النمط السائد قديما وظهور دورة المياه والحمام العصريين بصفة عامة من أهم المستحدثات التي طرأت على المسكن[1].

(1) Janus Bachinski-Denis grandet -cinq études urbaines et architecturales sur la sud-ouest algérien- USTO, Oran, Algérie, P: 25.

خامساً: التحضر في المجتمع القصوري، الأسباب والمظاهر:

في رأي ابن خلدون أن المجتمعات البدوية تكون سابقة على المجتمعات الحضرية لأن البداوة مرحلة أولية من مراحل الحياة الإنسانية التي لابد من اجتيازها وبما أن الإنسانية تسير في خط مستقيم نحو التحضر والتقدم بفضل الخبرات التي تكتسبها على مر الأيام وتوالي الأجيال فهي في مرحلتها الأولى التي هي البداوة من أجل الحصول على الضروريات ثم ينتهي بها الأمر إلى الحاجيات والكماليات ثم الترف الذي يدفعها إلى تغيير أحوالها في كل الميادين منها بناء القرى والمدن واختطاط الأمصار وإقامة المصانع ووضع النظم وما إلى ذلك[1].

لهذا سنحاول فيما يلي التعرف على الأسباب التي كانت وراء حدوث التحضر في المجتمع القصوري، ثم نرصد المظاهر التي دلت على أن القصر فعلا يشهد تحضر، وفي أي الجوانب.. وغير ذلك

1- عوامل تحضر المجتمع القصوري:

تعد ظاهرة التحضر من الصور التي تدل على تطور ونمو المجتمع وتغيره، كما أن عملية التحضر تشير إلى تحول الأفراد من النمط التقليدي في الحياة إلى نمط آخر أكثر تطورا وتعقيدا وتقدما، بالقدر الذي يشير فيه التحول لأسلوب الحياة وتبدله.

وهنا يمكن أن ندرج عاملين مهمين يدخلان في تبلور عملية التحضر في مدن الجنوب وخاصة القصور:

1- السياسة الحضرية المنتهجة من طرف الدولة من خلال السلطات المحلية على المستوى المحلي في جميع المجالات وتشمل هذه السياسة، سياسة تزيين المحيط أو ما يعرف بالعمل على إعادة هيكلة القصر بهياكل حضرية تتماشى ومتطلبات العصر.

(1) إدريس خضير -التفكير الاجتماعي الخلدوني وأثره في علم الإجتماع الحديث- موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 2003، ص: 155.

2- القابلية للتحضر، أي نجد أن هناك رغبة من الأفراد في تغيير النمط المعماري والحضري، لأن النمط القديم أصبح ربما لا يتماشى مع متطلبات ورغبات العيش العصرية.

3- النمو الديمغرافي، حيث قصور المنطقة عرفت انفجار ديمغرافي كبير نتيجة تحسن المستوى المعيشي والصحي بعد المجاعات والأمراض القاتلة التي تعرض لها السكان قديما، وبالتالي أصبحت المساكن القديمة لا تكفي لإيواء عدد كبير من الأفراد وهو ما استدعي بالافراد الى بناء مساكن جديدة خارج القصر كبيرة وبشكل مغاير عن سابقتها ومتكيفة مع متطلبات العصر.

نضيف كذلك عاملاً آخراً وهو **الوضعية المتردية** والتي وصلت إليها القصور بفعل العوامل الطبيعية (الأمطار والرياح)، وهو ما فرض معه هجرة داخل القصر نحو الخارج للسكن في فضاء آخر عصري.

2- أسباب تأخر التحضر في القصر:

إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تأخر حدوث عملية تحضر نذكر مجموعة من العوامل أهمها:

- **الظروف الطبيعية** أي قساوة المناخ الذي يمثل عاملا جد مؤثر على التوطن.
- **عدم التوازن الجهوي الذي خلقه الإستعمار**، أي أن هذا الأخير لم يترك من الهياكل والمنشآت الحضرية بالشكل الذي يكون مستقطبا للسكان (الناس).
- **ضعف سياسة التنمية الحضرية عقب الإستقلال** إذ كان الإهتمام منصبا على المدن الساحلية، وبعض المدن الداخلية، بينما نجدها منعدمة تماما في المدن الجنوبية.
- **العزلة الاجتماعية:**

بسبب الموقع الجغرافي حيث لا يسمح بالاحتكاك مع المجتمعات الأخرى أو قد تكون مفروضة بسبب الاستعمار أو من النوع الذاتي الذي يفرضه المجتمع على نفسه فرضا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا...

- الرغبة في المحافظة على القديم والخوف من التغير:

تقف بعض فئات المجتمع في وجه التغير وتقود حملة إلى رفض الجديد وضرورة المحافظة على القديم والتمسك بما هو موروث.

عدم التجانس السكاني:

اختلاف الناس في مجتمع الواحد من حيث السن والنوع والتعليم والمركز الاجتماعي والوضع الطبقي والديني ، وتؤدي هذه الاختلافات بين الأفراد إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم ويؤدي في النهاية إلى الانقسام والتضاد الاجتماعي وصعوبة التغير.

هناك من يقبل التغيّر أي التجديد وهناك من يرفضه، قبول التجديدات في المجتمع منوطة بنوعها، شكلها وأهميتها بالنسبة للمجتمع، فإذا كان التجديد لا يتعارض مع القيم والعناصر الثقافية الأخرى فانه يكون مقبولاً، وإذا تعارض معها فانه يكون مرفوضاً، التغيرات المحسوسة كالتغير التكنولوجي يمكن تبنيها وقبوله أسرع من التغيرات والتجديدات غير المحسوسة كاللغة أو القيم أو العادات أو المفاهيم، أو الدين ... الخ . فمثلاً إباحة العلاقات الجنسية قبل الزواج تكون مرفوضة في المجتمع العربي لأنها تتعارض مع القيم والشريعة القائمة، أما إدخال التكنولوجيا إلى عمل المرأة في المنزل فيكون مقبولاً لأنه لا يتعارض مع القيم الأسرية والثقافية الأخرى، في كل مجتمع بالعالم يوجد "المجددون" و"المحافظون "الذين يختلفون فيما بينهم على قبول أو رفض التغير والتجديدات التي تحصل في مجتمعاتهم.

3- ملامح التحضر في القصر:

يمكننا أن نلمس بوضوح بعض هذه الجوانب إذا تأملنا المحاولات التي بذلها المجتمع القصوري للتكيف مع أنماط وظروف الحياة الحضرية، بحيث أن هذا المجتمع يكون في أصله متجانساً نسبياً، أما هذا التحول الذي عرفه نرى بأنه يواجه تبايناً شديداً يصعب عليه فهمه واستيعابه، وأن ضرورة الحياة في الوسط الحضري تجبر الفرد أو

الأسرة على التكيف مع الأنماط الجديدة، ويتم ذلك رغم أن هذه المجتمعات القصورية تواجه مشكلات عدة من جراء عملية التحضر.

هناك عدة ملامح جديدة ظهرت في المجتمع تدل على أنه بدأ يعرف عملية تحضر مست أهم المجالات الإجتماعية والثقافية والعمرانية، ويمكن أن نستعرض هاته الملامح بشكل مختصر في النقاط التالية:

- التحول العمراني الذي يعرفه القصر وحركية الفضاء بالخروج من القصر.
- التحول في نوع وشكل المسكن من السكن الطوبي إلى السكن الأسمنتي أو الأجوري، ومن السكن الضيق أو عديم الغرف والمواصفات العصرية إلى السكن الواسع والمتعدد الغرف وبمواصفات عصرية.
- التغير الذي تشهده العلاقات الإجتماعية بين الأفراد والفئات داخل القصر.
- الإنفتاح الثقافي للفرد القصوري بسبب ما يعرف بالتمازج الثقافي.
- خروج المرأة للتعلم ووصولها إلى مراحل تعليمية متقدمة، مما أدى بها إلى الخروج للعمل وطلب الوظيفة خارج البيت.
- التحول الذي بدأت تعرفه بعض الأنظمة داخل البناء الإجتماعي لمجتمع القصر كالأسرة، نظام الزواج، بعض العادات والتقاليد، والمكانة الاجتماعية للفرد...
- الإستفادة من فرص التعليم المختلفة وتكافؤها عند جميع الأفراد من مختلف الفئات الإجتماعية لمجتمع القصر
- إستفادة لقصر من المرافق الإجتماعية والترفيهية والثقافية أهمها: التزود بالكهرباء وغاز المدينة وقنوات الصرف الحي، قاعة للأنشطة الثقافية، وملعب جواري وعيادة طبية وتعبيد الطرقات، واستفادة القصر بمختلف خدمات الاتصال والتواصل...
- إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث التغيير حسب نتائج الدراسات الحضرية في هذا المجال، أن السبب الأول هو أن التغيير كان نتيجة لحتمية مفروضة، ومعنى ذلك أن التغيير الإجتماعي هو خاصية تمتاز بها جميع المجتمعات فلا يمكن

أن نتصور مجتمع ساكن لا يعرف التغيير، والسبب الثاني هو الانفتاح على العالم الخارجي ، والسبب الثالث والأخير وجود رغبة في التغيير أو قابلية التغيير.

4- أهم المجالات التي شهدت التحضر:

من المجالات التي شهدت عملية التحضر توصلنا في دراسة سابقة بعنوان: "التحضر في المجتمع القصوري"[1]، إلى أن أكثر المجالات التي تأثرت بعملية التحضر هي على التوالي وحسب رأي المبحوثين المجال العمراني بنسبة 97% ثم يليه المجال الثقافي بنسبة 73% ثم المجال الديني بنسبة 48% وبعده المجال الإجتماعي بنسبة 43,50%، وفي الأخير المجال الإقتصادي بنسبة 31%، وإذا أردنا أن نحكم على هاته النتائج نرى بأنها منطقية إلى حد ما حيث أن الناحية العمرانية عرفت التحضر هي الأولى وبشكل واسع وسريع، وهذا راجع إلى أن العمران أو المحيط الفيزيقي أو الشكل كونه من الأشياء المادية لهذا فهو سريع التأثر، أما الجوانب المتعلقة بنمط التفكير والسلوكات والعادات والتقاليد أو كل ما يندرج تحت مفهوم الثقافة، فهي بطيئة التأثر خاصة لدى المجتمعات المحافظة

تأكيداً على ما سبق من قبل وما هو موجود وملموس في الواقع وحسب النتائج المتوصل إليها مع عينة البحث في الدراسة المذكورة سابقاً فإن أكثر المجالات المتأثرة بعملية التحضر هي على التوالي: المجال العمراني بنسبة 98,50% وهذا توضيح للحركية الواسعة التي يعرفها فضاء القصر في الضواحي، يليها المجال الثقافي بنسبة 89,50% ويفسره الإنفتاح الثقافي للفرد القصورى واحتكاكه بالثقافات الأخرى (المثاقفة)، وخروج الفتاة للتعلم ووصولها حتى إلى المراحل التعليمية المتقدمة بعد أن كانت تجبر على التوقف عند انتهائها من المرحلة الإبتدائية، أو اكتفائها بالكتاتيب، ثم يأتي بعد المجال الثقافي المجال الديني بنسبة 85% وهو ما يتضح جليا مع انتشار الصحوة

(1) مولاي محمد –التحضر في المجتمع القصوري– رسالة ماجستير غير منشورة' قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2012. ص: 139.

الدينية بفضل الجهود المبذولة من طرف الزوايا والمدارس القرآنية المتواجدة على مستوى القصور كان هذا خلال سنوات الثمانينات والتسعينات فقط، حيث أنه قبل هاته الفترة كان يسود الجهل أغلب القصور وتسيطر المعتقدات والطقوس على فكر ومخيال المجتمع القصوري في جميع مجالاته الإجتماعية والثقافية، وبعد المجال الديني يأتي المجال الإجتماعي بنسبة53,5%، وفي الأخير المجال الإقتصادي بنسبة 38% وهذا راجع إلى أن المجتمع في القصر يظهر في مستوى اقتصادي واحد، الغني مثل الفقير وهذا نتيجة لروح التضامن الموجودة داخله، ثم إن لهم عادات أكل وشرب ولباس مشتركة لهذا يصعب التمييز بين شخص غني وآخر فقير، إضافة إلى أن الكثير من العائلات لا تزال تعتمد على البساتين كمورد اقتصادي، إما بصفة أساسية أو كمدعم للمدخول الذي يتقاضاه رب العائلة من خلال وظيفته إن كانت له وظيفة أو حرفة ما، فنجد المعلم أو الموظف أو حتى الإطارات فإنهم يزاولون النشاط الزراعي في البستان ويجني ما يمكن جنيه من محاصيل شأنه شأن الفلاح.

فإننا نجد أن الحياة الحضرية تؤدي إلى ظهور قوة جديدة، تسهم في تدعيم التماسك وإيجاد نظم اجتماعية جديدة تخدم وظائف متعددة وأدوار متنوعة، فعلى المستوى الشخصي نلاحظ أن الحياة الحضرية تمارس تأثيراً هاماً، يبدو أوضح ما يكون فيه أنه قد أحدث على العلاقات الشخصية المتبادلة تغيراً في أنماط السلوك الصادر عن الأفراد، فنلاحظ أن العلاقات بين الأفراد في المناطق الحضرية، تميل إلى أن تكون ثانوية إنقسامية ونفعية أكثر من كونها أولية وتكاملية وعاطفية على نحو ما هو سائد في البناء التقليدي، مما يجعلها في الأخير أنها تواجه ضرورة ممارسة الإختيار والتغلب على المشكلات الحضرية المختلفة.

أما على المستوى الإجتماعي فإننا نجد التماسك في المجتمع الحضري، بصبح علامة قوية تدل على الإعتماد المتبادل الذي يخلقه التخصص ويدعمه تقسيم العمل[1]، وكما يرى (جيرالد بريز) أن عملية التحضر تؤدي إلى ظهور نظم جديدة لكي تواجه المشكلات الحضرية التي تطرأ في الوسط الحضري، والتي يخلقها التحضر، فمن هذه المشاكل، مشكلة التعايش والتأقلم مع مختلف مراحل التحضر، وبهذا تكون آثار التحضر متباينة على النظام الاجتماعي.

لقد لعب الوسط الحضري دوراً هاما في تغير حجم الأسرة وتقلصها، كما أدى أيضا إلى تلاشي بعض القيم والعادات والنظرة إلى الحياة، فبروز القيم الجديدة والعادات والسلوكات الإجتماعية، أعطى طابعاً متغيراً للبناء الاجتماعي، بحيث اختفت القيم التي كانت بارزة في الحياة التقليدية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الزواج المبكر، وسيطرة الرجل على المرأة، وتفضيل الذكور على الإناث، وقوة الروابط القرابية، وبهذا يكون المجتمع قد عرف تغيراً وتطوراً، وظهرت آثاره بصورة واضحة في الوسط الحضري.

(1) محمد الجوهري، وآخرون –علم الاجتماع الريفي والحضري– دار الكتب الجامعية، ط2، القاهرة، مصر، 1975 ، ص155.

خلاصة الفصل:

يمكن أن نخلص في الأخير إلى أن الشبكة الحضرية في أغلب قصور المنطقة لا تزال لم ترقى حتى إلى طابع المدن الصغرى أو المتوسطة من حيث عدد السكان ووفرة المرافق الحضرية الضرورية إذا ما استثنينا القصور التي يتواجد بها مقر للدائرة أو البلدية أو تلك المتاخمة أي المجاورة لمقر الولاية أدرار أو الدوائر الكبرى التي يصل عدد السكان بها حوال 8000 – 10000 نسمة وفي بعض الأحيان يكون أكثر.

من خلال تحليل القصر وبنيته الإجتماعية والعمرانية ومراحل تطوره، وأسباب وملامح تحضره توصلنا إلى أن هذا النوع من المجمعات الحضرية المتمثلة في القصور تمتاز بخصوصية عمرانية واجتماعية أملتها مجموعة من العوامل الطبيعية والتاريخية والدينية، وهذا العامل الأخير وهو الدين ومن خلال دراسة نظم المجتمع القصوري رأينا بأنه عنصر يحضر في جميع مناشط الحياة داخل القصر.

فقد لُحظ أن القصر يعد فضاء عمراني واجتماعي وثقافي متلاحم وأنه لا يزال يحتفظ على الكثير من عاداته وثوابته الأساسية التي لا تتغير في داخل بناءه الإجتماعي المتكون من مجموعة من الأنظمة، خاصة ما تعلق منها بنظام الزواج والملكية الإقتصادية، وطقوس الإحتفال بالمناسبات المحلية (الزيارة)، كلها ظواهر تشكل محطات للباحث الإجتماعي للتوقف على السر الذي يكمن وراء احتفاظ المجتمع القصوري بأهم ثوابته ودعائمه الأساسية التي تجعل منه مجتمعاً محافظاً ومترابط اجتماعياً رغم تعدد فئاته، ورغم التغيير والإنفتاح الذي بدأ يعرفه من الناحيتين العمرانية والإجتماعية الثقافية.

وعموماً فان التحضر لا يحدث إلا في ضوء وجود مجموعة من العوامل المسببة والمحدثة له، والتي تشمل عملية التحضر مجسدة في مجموعة من العوامل الفكرية، الثقافية، والبيئية والجغرافية وتظهر من خلال مجموعة من الملامح المادية والاجتماعية الثقافية.

الفصل الرابع:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تمهيد.

أولا: – مجالات الدراسة الميدانية:

1– المجال الزمني.

2– المجال المكاني.

3– المجال البشري.

ثانياً:– العينة: نوعها، حجمها وطريقة اختيارها.

ثالثاً:– تحليل البيانات الشخصية.

رابعاً:– المنهج وأدوات جمع البيانات.

خامساً:– الأساليب الإحصائية.

تمهيد:

لقد شهدت قصور الولاية أدرار نمواً حضرياً كبيراً من خلال نمو تلك النويات الحضرية المنتشرة في إقليم توات التاريخي، أو من خلال نمو المناطق العمرانية المبعثرة والتجمعات الثانوية، فقد تحولت تلك القصور أو النويات الحضرية التي كانت موجودة قبل عهد الإستعمار والتي كانت وظيفتها زراعية في الأساس، إلى تجمعات حضرية أو شبه حضرية بعد التوسع الكبير الذي تعرفه ويظهر ذلك جليا عند أطراف كل قصر من القصور أو المحاولات التي تبذلها الدولة لتخطيط الوسط الغير مخطط من أجل تغييره وتكييفه مع المتطلبات العصرية أو إخضاع المناطق الحديثة النشأة إلى التخطيط منذ بداية تأسيسها، ومن بين هاته القصور الهامة التي تشهد نموا حضريا كبيرا قصر "أظوى" الذي أصبح يأوي على هامشه نطاق عمراني عصري.

لذا سنخصص هذا الفصل لتوضيح الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية، وذلك بالتعرف على مجالات الدراسة (المجال الزمني والمجال المكاني والمجال البشري)، ثم نذهب إلى التعريف بعينة البحث ونوعها وحجمها وكيفية اختيارها، فضلا عن المنهج أو المناهج المتبعة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات التي سيتم تفريغها وتحليلها للإجابة على فرضيات الدراسة، وأخيرا عرض للأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الواردة في الدراسة الحقلية.

يعتبر هذا الفصل من بين أهم فصول الدراسة خاصة وأنه يمكن الباحث من إعطاءه الفرصة لإظهار قدراته العلمية في مجال الدراسة الحقلية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الفصل يسمح للقارئ الكريم بالتعرف على منطقة الدراسة وأحد اهم قصورها التي تتميز بالخصوصية العمرانية والإجتماعية والتي لم تكن معروفة بشكل واسع في المجتمع الجزائري ولم تحظى بنصيب من الدراسة السوسيولوجية بل وغيرها من الدراسات في عدة حقول مختلفة.

أولا: – مجالات الدراسة الميدانية:

1– المجال الزمني:

وقد مر البحث عبر مراحل زمنية متعددة، أولها كانت البداية بالملاحظة المباشرة للميدان، ثم تلتها استجوابات مع بعض السكان خاصة الفئة المتعلمة، في القصر قيد الدراسة يعرف إنتشار كبير لهاته الفئة المتعلمة والمثقفة من خريجي الجامعات والمعاهد، وبه إطارات من مختلف القطاعات، وكان هذا كله في مرحلة استطلاعية دامت قرابة عامين ونصف– من 2014 إلى 2015م– أين كانت تعطى للمستجوبين مجموعة أسئلة تعبر عن اهتمامنا حول موضوع دراستنا، ومن خلال هذه الأسئلة إستطعنا أن نصيغ سؤال إنطلاقة والذي سيحول فيما بعد وبصياغة أخرى إلى إشكال رئيسي لموضوع البحث، وهذا الإشكال الرئيسي سيدفعنا إلى طرح إشكالات فرعية تتطرق إلى جوانب فرعية أخرى لها علاقة بصلب الموضوع المدروس.

ومن خلال المرحلة الإستطلاعية أيضا تم تحديد أسئلة الإستمارة، وبعد الإنتهاء من الصياغة النهائية الأولى، تم تقديمها إلى الأستاذ المشرف للتحكيم، أين تم حذف بعض الأسئلة التي ربما لا تتصل بالموضوع وإعادة صياغة أسئلة أخرى أو إضافة أسئلة جديدة تفيدنا في التوصل إلى المعلومات الهامة حول الموضوع، وقد استغرقت العملية تقريبا فترة ستة أشهر أي ما بين جانفي وجوان 2016م، كانت فيها لقاءات مكثفة مع الأستاذ المشرف من أجل الضبط الدقيق والنهائي لاستمارة البحث.

كما تركز الاهتمام في هذه العملية عن البحث عن مراجع تتعلق بالمنطقة، مهما كان نوع هذه المراجع تاريخية أو أدبية أو كتب مخطوطة، قصد التوصل إلى معلومات تتعلق بنشأة وتطور المدينة عامة والقصر المدروس خاصة، وقد خصصنا جانب من هذه المرحلة لجمع المعلومات من مصادر إحصائية، حيث قصدنا الديوان الوطني للإحصائيات والذي أفادنا بمعلومات من دفاتر المقاطعات لتعدادات العامة للسكان والسكن عبر مختلف التعدادات، إضافة إلى زيارة مختلف المصالح التقنية بالبلدية التي ينتمي إليها قصر الدراسة والمصالح الولائية، وعلى رأسها مكتب التخطيط والتهيئة العمرانية لبلدية زاوية كنتة، ومصلحة مديرية التخطيط والإحصاء بالولاية، ودار الثقافة ومكتبتها.

والمرحلة الثالثة من البحث هي مرحلة النزول الفعلي إلى الميدان بشكل رسمي أين تمت عملية توزيع كمية من الإستمارات على الطلبة والطالبات من قصر الدراسة الذين يزاولون دراستهم بالجامعة، وتخللت هذه الفترة عطلة الشتاء- أواخر شهر ديسمبر 2017م وبداية شهر جانفي 2018م، وبعدها مباشرة تم الوصول إلى بقية العينة.

وقد استعين فيها ببعض الطرق الميدانية والتي أقرّها علماء الإجتماع وهاته الطرق يمكن اعتبارها أدوات عمل فاعلة في العمل الميداني، لجمع البيانات والمعلومات حول الموضوع، قصد الإجابة على تساؤلات الدراسة، والوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الظاهرة المدروسة، وهذه الطرق هي الملاحظة المباشرة، باعتبار أن هذه التقنية أهم تقنيات العمل السوسيولوجي،

وظفت من أجل التعمق في دراسة أحوال السكان في القصر المدروس والمعاينة المباشرة لأشكال السلوك التي ندرسها من خلال الحياة اليومية للسكان، مع ملاحظة مختلف التفاعلات الإجتماعية فيما بينهم وهي تسمح أي الملاحظة المباشرة بالتقاط وتسجيل كل ما يحصل، وتمكننا أيضا من فهم مختلف صور الحياة في القصر ككل كجزء من مجتمع القصر، حتى نتمكن من فهم ما يجري من تفاعلات بداخل المجتمع القصوري الكلي، وذلك بتحديد الجوانب الرئيسية التي مسها التغيير في الحياة الإجتماعية للفرد داخل القصر خاصة بعد حركة الخروج أو التوسع العمراني خارج هذا الأخير، واستعملنا تقنية الملاحظة المباشرة على اعتبار أنها أداة للكشف والإكتشاف وهي عمل ثلاثي الأبعاد متمثل في الإدراك perception، الترسيخ Mémorisation، والتدوين La notation، ولأنها التقنية الأنسب لمراقبة السكان وتفاعلهم مع فضائهم وتدعيمها بالصور الفوتوغرافية الخاصة بالقصر.

وبعد أن تمت عملية توزيع الإستمارات على العينة منح الوقت الكافي للمبحوثين من أجل الإجابة على الأسئلة الواردة فيها بحيث تراوحت هذه المدة من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع وأحياناً تجاوزت ذلك، لأنها في حقيقة الأمر تتطلب وقتاً وكثيراً من التركيز إلى جانب أن الأسئلة عددها كبير (62 سؤال) هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن هذه المرحلة ولسوء الحظ عرفت المنطقة فيضانات نتيجة الأمطار الغزيرة مما تسبب في أضرار كبيرة للمنازل خاصة الطوبية منها وغيرها من الممتلكات داخل القصر، الأمر الذي أدى بالكثير من الأسر الى الخروج من منازلهم هروباً وهو ما أدى بدوره إلى نوع من

الحراك الاجتماعي، وبطبيعة الحال أن هذا الأمر شكل صعوبة كبيرة بالنسبة للبحث الميداني لأنه أدى إلى تأخر استجابة المبحوثين وتفاعلهم مع البحث، كما واجهتني صعوبة أخرى هنا تتعلق بفقدان أو عدم استرداد بعض استمارات البحث من طرف المبحوثين الذين سلمت لهم الاستمارات، وهذا ارجعته إما لحساسية الموضوع في رأي بعض المبحوثين وتكتمهم في الإجابة على بعض تساؤلات استمارة البحث، أو إهمالهم لها نتيجة التنقل في المسكن بسبب كما ذكرنا سابقا الفيضانات التي عرفتها المنطقة أو تكون قد ضاعت عن غير قصد، وعموماً بلغ عدد هذه الاستمارات المفقودة حوالي 40 إستمارة 15 منها لفئة الإناث و25 لفئة الذكور، لكن بعدها قمت بتعويض هذا النقص بشتى الطرق والوسائل حتى يصل العدد إلى 200 مبحوث وهو المطلوب طبعاً، وفي هذا السياق دائما وجب الإشارة إلى صعوبة أخرى واجهتها، وهي أن عدد من الإستمارات لم يقم فيها بعض المبحوثين بالإجابة عن كل الأسئلة، فالبعض امتنع عن الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالفئات الاجتماعية، والبعض الأخر امتنع الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالعلاقة مع الجنسين الذكور والإناث، أو العلاقة الأسرية وعلاقة الزواج، بل هناك حتى بعض الاستمارات أرجعها أصحابها فارغة تماماً.

تلى ذلك مرحلة التفريغ وفيها تمت الاستعانة ببرنامج (SPSS) من أجل الوصول إلى النتائج الكمية في جداول بسيطة وأخرى مركبة وقد ساعدنا البرنامج كثيراً في استخراج هذه الجداول بالطريقة البسيطة واللازمة في نفس

الوقت، لتتم فيما بعد عملية تحليل النتائج المتحصل عليها في الجداول وذلك باستنطاق الجداول التي هي على علاقة كبيرة بموضوع بحثنا.

2- المجال المكاني:

المكان الذي أقيمت فيه هذه الدراسة هو قصر "أظوى" أحد أهم قصور بلدية زاوية كنتة في ولاية أدرار، الواقعة في الجنوب الغربي الجزائري، بحيث سنحاول القيام بوصف شامل لوضعية القصر على غرار باقي قصور الولاية ككل التي تتشابه كثيرا في العديد من الأشياء والمعطيات، والتعريف بها وبمميزاتها الطبيعية والجغرافية والمادية، والتي تشترك فيها أغلب القصور إن لم نقل كلها، ومختلف مراحل تطورها، في محاولة لإبراز أهم الإنعكاسات المترتبة عن عملية التحضر التي يعرفها هذا القصر.

- تقديم ولاية أدرار.

والولاية محل التعريف هي ولاية أدرار تقع في الجنوب الغربي للجزائر، هي الولاية الأولى رقم (01) في تصنيف الولايات حسب تنظيم الدولة الجزائرية تتسم بمناخها الصحراوي وبطيبة سكانها الذين يجيدون العربية بفصاحة بالغة يهتم معظم سكان ولاية أدرار بالزراعة وتعتبر من اكبر المصادر الزراعية بالجزائر منذ أن كرست الدولة جهودها لمساعدة المزارعين بعام 1992م كما يهتموا بتربية المواشي وخاصة الإبل وهناك بعض القبائل من الطوارق الذين يسكنون الولاية، حدودها الجغرافية معرفة كما يلي[1]:

- الحدود الشمالية نجد ولاية البيض.

(1) أنظر الملحق رقم: (03).

- الحدود الغربية نجد كل من ولايتي بشار وتندوف.
- الحدود الشرقية كل من ولايتي غرداية وتمنراست.
- الحدود الجنوبية كل من دولتي موريتانيا ومالي.

وتتكون ولاية أدرار من أربعة أقاليم جغرافية مقسمة كالآتي[1]:

- إقليم توات عاصمته مدينة أدرار.
- إقليم قورارة وعاصمته مدينة تيميمون.
- إقليم تيديكلت عاصمته مدينة أولف[2].
- إقليم تانزروفت عاصمته مدينة برج باجي مختار.

ومن الناحية الجغرافية تقع ولاية أدرار في أقصى الجنوب الغربي من الصحراء الجزائرية وتبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 1440 كلم مساحتها تقدر ب 427.968 كم^2 وهو ما جعلها تحتل جزءا مرموقا من مساحة الجزائر الكلية[3].

ومنذ أن أصبحت أدرار ولاية بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974م، وبعد تقسيم سنة 1984 أصبحت الولاية أدرار من الناحية الإدارية تضم 11 دائرة و28 بلدية، تقع معظمها على خط واحد[4].

(1) أنظر الملحق رقم: (04).

(2) جزء من هذا الإقليم تابع إدارياً لولاية تمنراست، ويتمثل في المقاطعة الإدارية عين صالح.

(3) أنظر الملحق رقم: (01).

(4) أنظر الملحقين رقم: (05) و(06).

الدائرة	البلدية
أدرار	أدرار – أولاد احمد (تيمي) – بودة
فنوغيل	فنوغيل – تامست – تمنطيط
رقان	رقان – سالي
زاوية كنتة	زاوية كنتة – أنجزمير
أولف	أولف – تيمقطن – اقبلي – تيط
تسابيت	تسابيت – سبع
شروين	شروين – طلمين – أولاد عيسى
برج باجي مختار	برج باجي مختار– تيمياوين
تيميمون	تيميمون – أولاد سعيد
أوقروت	أوقروت – دلدول – مطارفة
تتركوك	تتركوك – قصر قدور

جدول رقم(01): يوضح التقسيم الإداري لولاية أدرار.

وتوجد بها عدة مناطق أثرية رائعة أهمها قصور تيميمون وتمنطيط وزاوية كنتة ...الخ، وتعرف الولاية بمشايخها وزواياها ومدارسها القرآنية المتعددة حيث تشتهر المنطقة بحفظ القرآن وكرم سكانها ومن أهم زوايا المنطقة (زاوية الشيخ سيدي محمد بن لكبير، زاوية مولاي التهامي، زاوية الشيخ سيدي علي بن حنيني بزاجلو مرابطين، زاوية الشيخ الحسان بأنزجمير، زاوية الشيخ باي بأولف... الخ).

وبأقاليم ولاية أدرار سبخات كثيرة وهي مستنقعات تبخر مياهها فيتولد عنها ملوحة في الأرض تمنعها من الخصوبة وأهم هذه السبخات هي: "أزل ماتي" جنوب رقان وسبخة مكرغان بتديكيلت التي يصب فيها كل من "وادي

أسوف" و"وادي الحاماتت" الموسميين وسبختا "تيميمون" و"تمنطيط" المشهورتان.

وأما الهضاب المتواجدة بالولاية فمنها هضبة "تادمايت" التي يصل أقصى إرتفاع فيها إلى حوالي 600م وهضبة" الأقلاب" الواقعة بحدود الولاية مع ولاية تندوف ومنها ينبع "وادي شناشن" الذي يندثر في "عرق شاش" ويصل أقصى إرتفاع فيها إلى حوالي 738م، وسهول الولاية هي عبارة عن منخفضات ضيقة تمتد بالجهة الشرقية للقسم الجنوبي لوادي "الساورة" مع القسم الأعلى لوادي "مسعود" الذي هو إمتداد له نحو الجنوب، وتتحدث بعض الروايات بأن بعض الفقارات قد عرفت وجودها من خلال البحث عن الماء الغائر من هذا الوادي.

وأما المناخ السائد في هذه المنطقة فهو المناخ الصحراوي المعروف بارتفاع درجة الحرارة فيه صيفاً تصل إلى 50 درجة وانخفاضها شتاء وهو ما يؤدي إلى اتساع المد الحراري بالإضافة إلى قلة الأمطار التي تساهم في ذلك، إذ هي عبارة عن وابل فجائي قليل الفعالية لسرعة تبخر مياهه، غير أنه كثيراً ما يحدث أضراراً بالغة الأهمية في مساكن المواطنين المبنية بالطوب المحلي فيتسبب في هدمها مع العلم أن كمية التساقط السنوية لا تزيد عن 50 ملم في أحسن الأحوال.

يقول بعض المؤرخين أن المنطقة في زمانها القديم كانت تتميز بمناخ معتدل وأمطار كثيرة كانت تزود بصفة مستمرة الوديان العديدة التي كانت تنتهي بالمنطقة في ثلاثة أودية هي:

1- واد مقيدن وهو عبارة عن امتداد لـ"وادي اسغور" الذي ينبع من المنيعة ثم يتحول إلى وادي "شيدون" ويستمر في سيره غربا لينتهي بمنطقة "قورارة" حيث يكون سبختها.

2- وادي مسعود وهو اتحاد لـ"واد قير" مع وادي "زوزفانة" بمنطقة "فيقيق" ويتجه جنوبا ليأخذ اسم وادي "الساورة" ثم يتجه غربا فجنوبا بأراضي المنطقة فيسمى "وادي مسعود" ويكون سبخة بـ"تسفاوت" و"تمنطيط" ويتجه بعد ذلك نحو رقان ليضمحل في صحراء "تانزروفت".

3- وادي "قارته" ويأتي من الشمال الشرقي لمنطقة "تيديكلت" ويتجه جنوبا نحو الغرب ليكون رافدا لـ"وادي" مسعود في النهاية.

ويقول الأستاذ "نيكلو عبد القادر": "وقد استمر المناخ الرطب قديما خلال العشرة آلاف سنة الماضية إلى غاية التحولات التدريجية في المناخ حيث يبدأ التصحر المستمر الذي كان له سببان هما فعل الطبيعة وفعل الإنسان نفسه وقد ساعد ذلك المناخ المعتدل والأمطار الفوارة في القديم على تكوين طبقات المياه الجوفية الكبيرة المعروفة الآن بحوض الماء الجوفي "الألبي" «ALBIEN». ومن حظ هذه المنطقة أنها تتربع على مثل هذا الحوض الذي يمتد على مسافة كبيرة وتبلغ مساحته حوالي 2 مليون كم^2 ويمتد إلى تونس وليبيا ولعل نهرها العظيم يستمد قوته من هذا الحوض، وهذه الأحواض هي التي تجعل الماء يكون قريباً من السطح كما هو الشأن بنواحي أدرار أو تعلو السطح تماماً كما هو الشأن في بعض مناطق "تيميمون"، وأما تربة هذه المناطق فهي رملية ذات الجزيئات الخشنة وهي في عمومها غير

صالحة للزراعة إلا بعد استصلاحها باستثناء بعض الواحات التي تحيط بالقرى وتسقى بماء الفقارة ولذلك فلم تعرف الفلاحة تطوراً يذكر إلا في هذه السنين الأخيرة.

فكل عامل من هذه العوامل الجغرافية قديما وحديثا قد ساعد بطريقته الخاصة في توفير المناخ المناسب لأن تكون أدرار أهلا لاحتضان هذا الأسلوب المميز من أساليب السقي التقليدية. وأما من الناحية التاريخية فإن هذه المنطقة قد عرفت تاريخياً باسم توات ولقد وردت تعريفات متعددة لكلمة توات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

إن إسم "توات" في بعض التعريفات هو الإسم النوعي الذي أطلقه العرب والطوارق على مجموعة الواحات التي تنتشر بالمنخفض العميق لوادي الساورة، ووادي مسعود جنوبه، وملحقاتهما من الأحواض الشرقية والغربية وفي تعريفات أخرى فإن "توات" إسم بربري الأصل معناه "الواحات"، وهو الأقرب إلى الصواب لأن أول من قطن المنطقة البربر الذين قاموا بتخطيط وتشييد القصور، والتي تحمل أسماؤهم إلى غاية اليوم، رغم التعريب الذي مس الإقليم وقد ساهم العرب بوصولهم إلى نشر الإسلام واللغة العربية في الصحراء وبلاد السودان الغربي، وبهذا نخلص إلى أن إسم المنطقة بربري محض.

وكلمة أدرار تعتبر من الكلمات الكثيرة الاستعمال في القاموس الأمازيغي لدى السكان الأوائل للمنطقة لأنها وحسب كثير من المراجع تصحيف لكلمة "أدغاغ" التي ترادف في العربية الحجر أو الحجارة ثم ما لبثت الكلمة وبمرور الزمن أن تحولت إلى اللفظ المستعمل حالياً، ولعل أدرار هي اللفظ الفرنسي

المناسب لنطق اللفظ الأمازيغي الأول "أدغاغ"، ومما يؤكد هذا التحريف اللفظي وجود قرية "أدغاغ" المتاخمة لمدينة أدرار وهي من القرى القديمة بالولاية.

- تقديم بلدية زاوية كنته.

بلدية زاوية كنتة تعتبر أحد أهم وأكبر البلديات بولاية أدرار تم إنشاؤها في إطار التقسيم الإداري الإقليمي لسنة 1958م، تحضن البلدية أيضا مقر الدائرة زاوية كنتة منذ 1991م والتي تضم بلديتي زاوية كنتة وأنزجمير.

وتقع بلدية زاوية كنتة جنوب ولاية أدرار، يبعد مقرها عن مقر الولاية بحوالي 75كلم تتربع على مساحة تقدر بحوالي 9140 كلم^2، تضم 18 قصر تشكل فيما بينها سلسلة خطية ممتدة على طول الطريق الوطني رقم 06، تبدأ من قصر "مكيد" شمالاً إلى قصر "أظوى" جنوباً، يحدها من الشمال بلدية "تامست" (دائرة فنوغيل)، ومن الجنوب بلدية "أنزجمير"، ومن الشرق بلدية "تمقطن" (دائرة أولف)، ومن الغرب بلدية "أم العسل" (ولاية تندوف) [1].

- تقديم منطقة الدراسة (قصر أظوى).

قصر "أظوى" هو أحد أهم وأكبر القصور التابعة لدائرة وبلدية زاوية كنتة، يقع جنوب مقر البلدية ويبعد عنه حوالي 12 كلم، وهو آخر قصر في الحدود الجنوبية مع بلدية أنزجمير ويبعد عن مقر الولاية أدرار حوالي 90 كلم ويعبر جهته الشمالية الطريق الوطني رقم 06 شأنه شأن عديد قصور الولاية الأخرى من شمالها إلى جنوبها، وهذا الطريق العابر لكل قصور الولاية يعتبر

(1) أنظر الملحق رقم: (06).

الشريان الإقتصادي والمحرك الهام للحركة التجارية وكل أشكال التنقل بالمنطقة خاصة وأنه يربط بين ولايتي بشار وأدرار ويعبر الولاية من شمالها إلى جنوبها، ويتربع قصر أظوى على مساحة قدرها 823 كلم^2 بالتقريب[1].

وتسمية "أظوى-AZOUA" أو أزوا كما تكتب أحياناً وخاصة في الوثائق الإدارية الحديثة، ولكن من خلال كيفية نطقها فإنها تكون أقرب إلى "الظاء" منها إلى "الزاي"، والمهم أن هذا الإسم هو من بين الأسماء البربرية التي سميت بها أغلب قصور منطقة توات، وهي نسبة إلى شجرة "الفرسيك" المنتشرة بها وهذا النوع من الأشجار له ميزة وهي إنبعاث رائحة زكية عند حرقها خاصة وأن أغصانها تستعمل كحطب للطهي والتدفئة في فصل الشتاء، وقصر أظوى تاريخياً هو أحد القصور التابعة إلى قصور مقاطعة "رسامي" تاريخياً وهي تسمى "سالي" حالياً، في وسط إقليم توات وتضم هذه المقاطعة قصور أغرماملال، أزوا، بوانكي(بوانجي)[2].

واختيار هذا القصر كان مقصود كونه القصر الذي نقطن فيه، والذي ولدت ونشأت به، ويرجع هذا الإختيار أولا إلى سهولة الإتصال بأفراد وفئات مجتمع القصر، ثم إلى معرفتنا بهذا الميدان وذلك لمسايرتنا لمختلف مراحل النمو والتطور التي مر بها القصر أو بالأحرى معايشتنا لأهم المراحل البارزة والتي بدأ يعرف فيها القصر تحضرا ملحوظا بداية من 1987م، وملاحظاتنا الدائمة واليومية له، وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية تقنية الملاحظة

(1) أنظر الملحق رقم: (08).

(2) فرج محمود فرج، مرجع سابق ص 158. وهو ما جاء ضمن مخطوطة مصورة بعنوان (تقييد ما اشتمل عليه إقليم توات من الإيالة السعيدة من القصور)، ووثائق أخرى إعداد القصر الملكي بالرباط.

الإجتماعية، التي اعتمدت عليها ورافقتني طيلة هذه الدراسة، إن إختيار قصر أظوى للتوضيح والتصوير بالإضافة إلى ما جاء معنا فوق من تبريرات، لا لشيء إلا لمحاولة تصوير التغير الهيكلي والثقافي والإجتماعي الذي يعرفه المجتمع القصوري آخذين بعين الإعتبار أثار عملية التحضر وكل ما تتضمنه كانحلال للبنية التقليدية وتحول الأسرة، وعلاقات الجوار، وطبيعة السلطة في العائلة أو في المجتمع القصوري...

وقصر أظوى يعد أحد أهم القصور التي تعرف تطورا ملحوظا على غرار باقي قصور الولاية في نمطها العمراني أو علاقاتها الإجتماعية، بالإضافة إلى أنه ينفرد ببعض الخصوصيات التي يتوفر عليها هذا القصر من الناحية الإجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن ما حدث من تطور ونمو عمراني وتغير اجتماعي لقصر أظوى قد لا يختلف عما حصل أو يحصل لباقي القصور الأخرى في ولاية أدرار عامة، وهذا ما يجعلنا نقر بأن ما سوف يتم استخلاصه أو التوصل إليه من نتائج حول هذا القصر يمكن أن ينطبق على كافة قصور إقليم توات وأطرافه الأخرى تيديكلت وقورارة، خاصة إذا أدركنا أن هذا التحضر أو هذا النمو يعود إلى مجموعة من العوامل والأسباب المشتركة أهمها النمو الديمغرافي وتحسن الوعي الثقافي لدى الفرد القصوري وذلك بالإحتكاك الثقافي (المثاقفة)، أو انفتاح القصر على العالم الخارجي في جميع الأصعدة أو بسبب الإنفجار الحضري الذي تعرفه مدن الجنوب بصفة عامة منذ 1987م كما أشرنا سابقا.

3- المجال البشري للدراسة:

وأما من حيث الجانب البشري فإن ولاية أدرار بالرغم من التجمع السكاني الذي تعرفه مناطقها الشمالية الوسطى ضمن خط طولي ضيق تحجزه الظواهر السطحية المتمثلة بالخصوص في العروق من منطقة" قورارة" شمالا إلى منطقة "تيديكلت" جنوباً مروراً بتوات الوسطى في تجمعات سكانية تسمى القصور ويفوق عددها 350 وحدة سكانية، فبالرغم من ذلك فإن عدد سكانها لا يتناسب مع مساحتها بحيث لا يتعدى معدل الكثافة السكانية 01 نسمة في كلم^2[1]، فحسب إحصاء الديوان الوطني سنة 2017 بلغ عدد سكانها 441800 نسمة.

وتتكون البنية الإجتماعية العامة للمجتمع الأدراري من قبائل تنتمي كل قبيلة أو مجموعة قبائل إلى فئة إجتماعية معينة.

ويبلغ عدد سكان بلدية زاوية كنتة 18164 نسمة، بمعدل نمو يُقارب 3.18% نسمة حسب آخر إحصاء رسمي ، موزعين كما يلي: قصر مقر البلدية يضم حوالي 5036 نسمة، والتجمعات الثانوية الأخرى (القصور) تضم حوالي 12198 نسبة معدل النمو بالبلدية تصل إلى 1,7. وبلغ عدد الأسر على مستوى البلدية 3278 أسرة، وصل عدد الذكور بها حوالي 8375 ذكر

(1) أنظر الملحق رقم: (07).

بينما عدد الإناث حوالي 8859 أنثى، وقد بلغ عدد البنايات على مستوى البلدية 4010 بناية[1].

- التركيبة البشرية لقصر أظوى.

وصل عدد سكان القصر إلى حوالي 1859 نسمة حسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2008م، بينهم 942 ذكور و917 إناث موزعين على 344 أسرة[2].

قصر أظوى من الناحية الإجتماعية مقسم إلى أربعة فئات وهي بالترتيب من حيث الأغلبية والمكانة الإجتماعية أولا فئة الشرفاء، وتليها فئة العرب، ثم فئتي الحراطين والعبيد، وفئة الشرفة في قصر أظوى تمثل الأغلبية الساحقة من النسمة الكلية للقصر، وكل الأسر المنتمية إليها تحمل اللقب "مولاي"، وتتشكل من مجموعة من القبائل أهمها قبيلة "أولاد مولاي لكبير" وهي أكبر القبائل وتليها قبيلة "أولاد مولاي عبد القادر" وقبيلة "أولاد مولاي هاشم" و"أولاد مروان"... ثم تأتي في المرتبة الثانية فئة العرب الأحرار من حيث النسمة والمكانة الإجتماعية، والعائلات بها تحمل ألقاب مختلفة أغلبها تحمل لقب "الصادق"، ثم "حمزاوي"، و"الفقيه"، و"داوبلال"... وهذا اللقب الأخير هو إسم لأول من وفد إلى القصر من العرب، وفي الترتيب الأخير من ناحية العدد والمكانة، نجد فئة الحراطين والعبيد والعائلات المنتمية لها

(1) كل الإحصائيات التي جاءت في نص التقديم للبلدية هي بحسب الإحصائيات الأخيرة 2008 مأخوذة من مكتب العمران للبلدية يوم 24-02-2016.

(2) حسب آخر الإحصائيات الرسمية لسنة 2008، مأخوذة من مكتب العمران للبلدية يوم 24-02-2016.

تحمل ألقاب مختلفة وهي: فوندو، هرماط، قبوح، الدامري، مرزوقي، و"غولام" وهذا اللقب الأخير هم من يعرفون بالعبيد بقصر أظوى.

ولكل فئة من هاته الفئات المذكورة خصوصياتها ومميزاتها التي تميزها عن الفئة الأخرى من حيث العادات والتقاليد الخاصة بالزواج مثلا، أو حتى طريقة العيش في مختلف الحياة اليومية... ولا نجد بالقصر فضاء سكني خاص بأفراد الفئة الواحدة، وإنما نلاحظ أن قصر أظوى في فضاءه السكني العام يسكنه الأفراد من مختلف الفئات الإجتماعية فالشريف والحرطاني والعربي يشكلون جماعة جيرة واحدة، مما يستوجب القول أنه ليست هناك حساسية بين الفئات من هذا الجانب.

حيث أن إشكالية فهم الفرد بقصر أظوى ضمن هاته المعطيات السابقة تحددها المرجعية الإقليمية التي تتضح من خلال هوية الفرد الإنتمائية، فالأحياء مثلا بالقصر تعتبر وعاءا فيزيقيا مفتوحا فهي لا تحوطها أسيجة تعزل بعضها عن البعض وتجعلها ذات طبيعة خصوصية من أي نوع كانت هذه الخصوصية فهي في مضمونها الإجتماعي نسجت في علاقتها بالمجال على أسس تقليدية وذاتية يتصرف فيها الفرد بحس إجتماعي وعملي تمازجت فيه التمثلات المعيارية مع الأبعاد النفعية في انتقاء المجموعات الممكن مجاورتها.

بالنسبة للبناء الإجتماعي للقصر وتوزيع الأفراد والجماعات الإجتماعية بداخله، بمعنى انه إذا كان وجود القصر على الخريطة الجغرافية هو وجود عشوائي، فإن الخريطة الإجتماعية للقصر قد تشكلت وفق مبادئ وقواعد

سوسيولوجية دقيقة ومعروفة، ولذلك فالقصور إن لم تكن مخططة مادياً عمرانياً فهي في الواقع مخططة اجتماعياً بسبب نشوئها الحر والطبيعي، والذي سمح لكل أسرة أن تخطط لاختيار موقعها ومكانها المناسب إجتماعياً في القصر.

إلى جانب أن القصر يمثل بالنسبة للأفراد في إطار الإنتماء وتصورهم لهويتهم، هذا إلى جانب الإعتزاز القبلي أو النسب، فالجماعة العائلية تعتبر الوحدة السكانية التي تشكل وحدة إجتماعية واحدة تملك الوجود الإداري بحدودها الترابية، ولها تنظيم إداري سياسي يتجسد في مجلس (الجماعة) أو أعيان القصر الذي يحكُم وفق القوانين والأعراف السائدة، كل هذا يشكل الوعي لدى الفرد القصوري وتمثلاته حول حدوده وتعطيه هوية الشعور للإنتماء، إذ أن الفرد في القصر يتعرف على نفسه كفلان بن فلان من القبيلة الفولانية من القصر الفولاني إذا كان من خارج القصر وإذا كان من داخل القصر فإنه يعبر عن نفسه كفلان من أولاد فلان حتى تتضح هويته ويعرف لدى الآخرين، وفي لفظة أولاد إشارة إلى القبيلة أو العائلة التي ينحدر منها، فمثلا في مجال دراستنا وانتمائنا، هناك مجموعة من القبائل منها قبيلتي أولاد مولاي لكبير وأولاد مولاي عبد القادر أكبر قبائل القصر تنتمي إلى الفئة الشريفة إلى جانب قبائل صغرى كقبيلة أولا مروان وأولاد مولاي هاشم من الشرفاء وقبيلة أولاد أبا احمد من العرب وأولاد بلال وأولاد قدور من الحراطين.

ثانياً: – العينة: طريقة اختيارها، نوعها، وحجمها.

العينة هي مجتمع البحث ويقصد بها مجموع الحالات التي ينطبق عليها خصائص معينة تحدد وفقا لموضوع الدراسة[1]، معنى هذا إختيار نوع العينة يكون حسب طبيعة الموضوع.

- نوع العينة:

سبب اختياري لهذا المجتمع يعود إلى طبيعة الموضوع الذي أدرسه والذي يرتبط بدراسة تأثير مظاهر التحضر على شكل العلاقات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية الجوارية والأسرية، والعلاقات الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة المشكلة لمجتمع القصر، والعلاقات الاجتماعية بين جنسي الذكور والإناث على اختلاف فئاتهم العمرية وطبقاتهم ومستوياتهم، وكذلك الوسط الحضري الذي يسكنون فيه تقليدي أو عصري هذا من جهة، ومن جهة ثانية كون أن هذا القصر والذي أنتمي إليه يمتلك من المؤشرات التي تجعله يكون نموذجاً للدراسة، منها أنه يعتبر من أكبر قصور البلدية من حيث حجم السكان، وكبر حجم محيطه الجغرافي هذا المحيط الذي هو مجزأ إلى جزئين أو نمطين عمرانيين، نمط عمراني تقليدي قديم ونمط عمراني عصري حديث النشأة، إضافة إلى الميزة التي تتميز بها تركيبته الاجتماعية من حيث تعدد فئاتها الاجتماعية، والمستويات التعليمية المتنوعة والكثيرة،...

(1) على عبد الرازق جلبي وآخرون –البحث العلمي الاجتماعي، لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه– دار المعارف الجامعية، الأزارطية، الأسكندرية، مصر، 2003 ص.309.

- حجم العينة:

حجم العينة يقصد به مجموع الحالات المختارة للدراسة والبحث باعتبارها ممثلة للمجتمع الأصلي[1].

وبالنسبة لعينة بحثي فقد تم اختيارها بالإرتكاز على انتقاء المركبات المميزة للسكان المدروسين، بغرض اتزان المعايير العادية المألوفة (السن، الجنس، المهنة، الحالة المدنية...)، وبين حالات مختلفة للأوضاع والفئات الإجتماعية، وتتكون هذه العينة من200 شخص.

ومن خلال كل هاته المعطيات تم تحديد عدد مفردات كل من فئتي الذكور والإناث التي ستتضمنها العينة وفقاً للنسبة التي تمثلها في مجتمع البحث، وقد جاءت في هذه المفردة (الجنس) النسبة متساوية، وهذا راجع إلى أن عدد الذكور متقارب مع عدد الإناث في المجموع الكلي لسكان القصر، حيث بلغت نسبة الذكور50.67% أما نسبة الإناث فقد بلغت 49.32%.

- طريقة اختيار العينة:

سوف ندرس هاته الإنعكاسات والتغيرات من خلال عينة محدودة من الأفراد، بحيث لا يمكن أن ندرس كل أفراد المجتمع دفعة واحدة بسبب صعوبة الإحاطة بهم والجهود الكبيرة التي تتطلبها مثل هذه الدراسة، فقد تم إختيار أفراد العينة من سكان القصر، باستخدام الطريقة العشوائية المنتظمة أملا في أن تكون العينة ممثلة تمثيلا صحيحاً لجميع خواص المجتمع

(1) علي عبد الرازق جلبي وآخرون – مرجع سابق– ص:311.

الأصلي بقدر الإمكان، ولتفادي التحيز والصدفة، وتم أخذ العينة من سكان القصر باختلاف تراتبيتهم، وطبيعتهم الاجتماعية والثقافية، ووضعيتهم الاقتصادية وذلك بعد التأكد بالملاحظة المباشرة من توفر معظم المواصفات الإيكولوجية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية بها، كما حدد مجتمع البحث أيضا بدون إعتبار لنوعية المسكن وبدون الإلحاح على وجود صفات محددة لديهم، وكل ذلك بهدف أن يكون مجتمع البحث متجانساً، ويتوفر على جميع المعطيات التي يجب أن تتوفر عليها عينات الدراسة التي نحرص على أن تطبق في ميادين البحث العلمي.

ثالثاً: تحليل البيانات الشخصية:

جدول رقم: (02)
يوضح نوع الجنس

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	101	50.5
أنثى	99	49.5
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن نوع جنس المبحوثين كان مناصفة بين الذكور والاناث تقريباً وهوما عكسته نسبة 50.50% من الإجابات بالنسبة للذكور، وأما الإناث فقد بلغت نسبتهم في إجمالي عدد المبحوثين 49.50% من مجموع الفئة المبحوثة.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن عدد المبحوثين الذكور تساوى تقريباً مع عدد المبحوثين الاناث وهذا ما دلت عليه النسب الواردة في هذا الجدول.

إن مراعاتنا تساوي عدد الذكور مع عدد الاناث كان بالنظر الى تقارب عدد الذكور مع عدد الاناث في التعداد الكلي لنسمة القصر محل البحث، ولو أنه عدد الذكور يفوق عدد الاناث بقليل فقط

جدول رقم: (03)
يوضح الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
25-16	52	26.0
35-26	88	44.0
45-36	29	14.5
46 وأكثر	31	15.5
المجموع	200	100.0

المتوسط الحسابي: 32.95

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين أعمارهم في الفئة العمرية ما بين 26 إلى 35 سنة حسب نسبة 44.00% من الاجابات المعبر عنها ويؤكدها المتوسط الحسابي 32.95، وتليها الفئة العمرية من 16 إلى 25 سنة بنسبة 26.00% من المبحوثين، وبعدها الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق بنسبة وصلت إلى 15.50% من إجمالي عدد المبحوثين وأخيرا نجد الفئة العمرية من 36 إلى 45 سنة بنسبة قدرها 14.50% من مجموع عدد المبحوثين.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين تراوحت أعمارهم ما بين 26 و 35 سنة وهو ما دلت عليه النسبة الأعلى الواردة في هذا الجدول.

إن استهدافنا للفئة الشابة لم يكن صدفة وإنما راجع إلى أن هاته الفئة هي أكثر الفئات العمرية من تظهر فيها مظاهر التحضر ونلمس سمات التغير واضحة فيها.

جدول رقم: (04)
يوضح المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
بدون مستوى	6	3.0
ابتدائي	4	2.0
متوسط	15	7.5
ثانوي	54	27.0
جامعي	121	60.5
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن المستويات التعليمية للمبحوثين تتراوح ما بين المستوى الابتدائي والمستوى الجامعي، كما أسجل حصول غالبيتهم على المستوى الجامعي إذ تمثل هذه الفئة 60.50% من مجموع المبحوثين، تليها من حيث التمثيل كل من الفئات الحاصلة على المستوى الثانوي، فالمتوسط، والذين هم بدون مستوى، وأخيراً مستوى الإبتدائي بنسبة 27.00%، 07.50%، 03.00% و02.00% على التوالي.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أننا أمام عينة أغلب أفرادها متعلمين بنسبة 97% وان أغلبهم لديهم مستوى جامعي.

جدول رقم: (05)
يوضح الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	81	40.5
متزوج	119	59.5
المجموع	200	100.0

مما تضمنه الجدول السابق نلاحظ أن أغلبية المبحوثين هم من المتزوجين وهذا بنسبة 59.50% مقابل 40.50% من العزاب

ومما سبق أخلص إلى أننا أمام عينة أغلب أفرادها من المتزوجين وأن الزواج في القصر يكون في سن مبكرة، بحيث تحرص الأسرة على تزويج أفرادها مبكرا مهما كانت الظروف، لأن الزواج في نظر المجتمع والفرد القصوري هو أولوية الأولويات ويعني الاستقرار والراحة في الحياة وإكمال نصف الدين، وهو وضع اجتماعي يطمح الفرد ويسعى إلى الوصول إليه في أسرع وقت ممكن.

جدول رقم: (06)
يوضح نوع العمل

نوع العمل	التكرارات	النسبة المئوية
طالب	49	24.5
عامل	10	05.0
موظف	86	43.0
حرفة خاصة	20	10.0
بطال	23	11.5
متقاعد	12	06
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين هم من الموظفين بنسبة 43.00% من مجموع المبحوثين، تليها فئة الطلاب بنسبة 24.50% من المبحوثين، فيما تمثل نسبة 11.50% من المبحوثين فئة البطالين، ثم نجد نسبة 10.00% من المبحوثين لديهم حرفة خاصة، وتبقى نسبة 05.00%، و04.50%، و01.50% تمثل نسب فئات العمال، المتقاعدين، والذين لديهم عمل آخر على التوالي.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين هم من فئة الموظفين ما يعكس أن مجتمع قصر الدراسة يذخر بأفراد غالبتهم إطارات وموظفين، ما يجعلنا نقول أن هذا المجتمع يحتوي كذلك على نمط من أنماط التحضر وهو الوظيفة.

جدول رقم: (07)
يوضح نوع الأسرة

نوع الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
أسرة ممتدة	94	47.0
أسرة نووية	106	53.0
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين ينتمون إلى أسر صغيرة (نووية) مثلما تبينه نسبة 53.00% من مجموع الإجابات، فيما تمثل نسبة 47.00% من الإجابات الذين ينتمون إلى أسرة كبيرة (ممتدة)

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين ينتمون إلى أسرة نووية وهو ما تعكسه النسبة الأعلى في هذا الجدول، إن هذه النتيجة تعكس لنا الفرد بمجرد زواجه يكون لديه مسكن خاص مستقل عن مسكن العائلة الكبيرة يعيش فيه حياته الخاصة، وهذا التقليد شائع ومعمول به في القصر.

جدول رقم: (08)
يوضح مكان السكن

مكان السكن	التكرارات	النسبة المئوية
محيط القصر	113	56.5
داخل القصر	87	43.5
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يسكنون في محيط القصر وهذا ما تبينه نسبة 56.50% من مجموع الإجابات، بينما تمثل نسبة 43.50% من الإجابات الأفراد الذين يسكنون داخل القصر.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يسكنون في محيط القصر وهو ما عكسته النسبة الأعلى في هذا الجدول.

وهذه النتيجة تعكس لنا أن القصر عرف هجرة كبيرة من طرف السكان الذين انتقلوا إلى السكن خارج القصر القديم في المحيط الممتد أين يسود النمط العصري.

جدول رقم: (09)
يوضح الفئة الاجتماعية

الفئة الإجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
الشرفاء	100	50.0
العرب	61	30.5
الحراطين والعبيد	39	19.5
المجموع	200	100.0

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين لديهم انتماء إلى الفئة الاجتماعية الشرفاء بنسبة 50.00% من مجموع المبحوثين، وتليها فئة العرب والتي تمثل نسبة 30.50% من المبحوثين، وأخيرا فئة الحراطين والعبيد بنسبة 19.50% من مجموع العينة المبحوثة.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين هم من الشرفاء وهذا ما عكسته النسبة الأعلى في هذا الجدول، كذلك هذا راجع لأنهم يمثلون الأغلبية في التعداد الكلي لسكان القصر.

رابعاً: – المنهج وأدوات جمع البيانات.

1– منهجية الدراسة:

لابد من إتباع الباحث الطريق أو المنهج الذي يؤهله إلى كم معرفي يمكن استثماره حاضراً والتنبؤ به مستقبلاً، في ظل إشكالية البحث وأهدافه، وطبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث الطريق أو المنهج الذي يتخذه لمعالجة إشكالية بحثه على أرض الواقع، لذا نرى أن أكثر المناهج إستجابة لطبيعة موضوع بحثنا، هو المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، إلى جانب المنهج الإحصائي.

لأن المنهج الوصفي يقوم بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف والعلاقات كما هي موجودة في الواقع، دون أي تدخل من الباحث ثم يقوم بعمل الوصف الدقيق والتحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة[1]، وجمع المعلومات حولها ومحاولة استخلاص المعاني والدلالات التي تحويها هذه البيانات التي أمكن الحصول من أجل التنبؤ بها[2].

واعتمادنا على المنهج الوصفي جاء من منطلق أن عملية التحضر وانعكاساتها في المجتمع القصوري، تحدث تغيرات في واقع القصر، ولأن البحث ينطلق من واقع ومميزات وخصوصيات معينة نبحث فيه عن حقيقة

(1) محمود عبد الحليم منسي –منهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية– دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2000م، ص 201.

(2) عبد الوهاب إبراهيم –أسس البحث الاجتماعي– مكتبة نهضة الشرق، ط1، القاهرة، 1985م، ص 100.

هذه العملية ومختلف مراحلها، وكيف يتم تطبيقها في هذا المجال الحضري (القصر)، الذي يختلف عن باقي المجالات الحضرية، بغية تشخيص هذا الواقع عمرانيا واجتماعيا وتحليل مختلف الجوانب التي تنطوي عليها، ومحاولة التعرف على أهم التغيرات.

أما المنهج التاريخي إستعنا به للكشف عن المراحل المختلفة لتطور القصر، عن طريق تقصي الحقائق والأحداث الماضية المتعاقبة على القصر عبر فترات زمنية متباينة، وذلك بدراسة الحركة العمرانية وتاريخها والواقع الإجتماعي الذي كان يتزامن وتلك الحقب، من أجل الوقوف على المشكلات الاجتماعية التي تشكل الحاضر.

أما المنهج الكمي (الإحصائي) فقد استعنا به بعد إتمام عملية تفريغ إستمارات البحث في جداول إحصائية تحتوي على نسب كمية، ليتم تحليلها كيفياً وإدراجها في موضعها المناسب.

2- أدوات جمع البيانات:

تعرف الأداة على أنها الوسيلة التي ياجأ إليها الباحث لاستخدامها للحصول على البيانات والمعلومات التي يتطلبها موضوع البحث[1]. وفي دراستي هذه استعنت فيها بعدة وسائل لجمع البيانات وتتمثل في الملاحظة والاستمارة والوثائق والاحصائيات، وهي الوسائل التي أقرّها علماء الإجتماع وهاته الطرق يمكن اعتبارها أدوات عمل فعالة في العمل الميداني، من أجل جمع البيانات والمعلومات حول الموضوع:

(1) علي عبد الرزاق جلبي وآخرون – مرجع سابق– ص:245.

أ- **الملاحظة المباشرة:** باعتبار أن هذه التقنية أهم تقنيات العمل السوسيولوجي وظفت من أجل التعمق في دراسة أحوال السكان في القصر المدروس والمعاينة المباشرة لأشكال السلوك التي ندرسها من خلال الحياة اليومية للسكان، مع ملاحظة مختلف التفاعلات الإجتماعية فيما بينهم وهي تسمح أي الملاحظة المباشرة بالإلتقاء مع كل ما يحصل، وتمكننا أيضا من فهم مختلف صور الحياة في القصر ككل كجزء من مجتمع القصر، حتى نتمكن من فهم ما يجري من تفاعلات بداخل المجتمع القصوري الكلي، وذلك بتحديد الجوانب الرئيسية التي تغيرت في الحياة الإجتماعية للفرد داخل القصر خاصة بعد حركة الخروج أو توسع القصر، واستعملنا تقنية الملاحظة المباشرة على اعتبار أنها أداة للكشف والإكتشاف وهي عمل ثلاثي متمثل في الإدراك perception، الترسيخ Mémorisation، والتدوين La notation، ولأنها التقنية الأنسب لملاحظة الساكن وتفاعله مع فضائه وتدعيمها بالصور الفوتوغرافية الخاصة بالقصر.

كما ارتكزت في استخدامي لهاته الأداة ملاحظتي حول الفضاء السكني لمجتمع القصر المدروس للوقوف على بنيته وتنظيمه عن قرب، من حيث تموضع المساكن في شكلها التقليدي والعصري ومعرفة مدى تفاعل السكان في الشكلين ونمط العيش في كل منهما والعلاقة بين هذين الفضائين المتقاربين، وهما في الأصل فضاء واحد أي أن الثاني إمتداد للأول فقط.

ب- الإستمارة:

تعتبر الإستمارة الأداة المناسبة للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بميدان الدراسة، حيث اعتمدت عليها كأداة أساسية كونها أفضل الطرق لجمع البيانات.

في بحثنا هذا "ظاهرة التحضر وتأثيرها على شكل العلاقات الاجتماعية" قمنا بإعداد استمارة بحث وفقاً للمؤشرات والفرضيات المذكورة وهي تحتوي على 62 سؤال مقسمة إلى محاور مرتبة كما يلي[1]:

1- المحور الأول: ويتضمن البيانات الشخصية ويحتوي على 08 أسئلة حول السن والجنس والحالة المدنية والمستوى التعليمي وكذا نوع العمل ونوع الأسرة ومكان السكن والفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوث.

2- المحور الثاني: وهو عبار عن بيانات متعلقة بالفضاء الحضري للقصر ويضم 08 أسئلة متعلقة بنوع السكن وعدد الغرف والأسباب التي كانت وراء حدوث التوسع العمراني والمرافق الاجتماعية والترفيهية الموجودة في القصر...

3- المحور الثالث: والبيانات التي جاءت في هذا المحور من استمارة البحث متعلقة بالعلاقات الاجتماعية الجوارية، وحددت له 08 أسئلة كذلك كانت حول أسس اختيار الجيران ونوع العلاقة الموجودة بين الجيران، وكذلك حول تبادل الزيارات ومشاركة الجيران مناسباتهم...

(1) أنظر الملحق رقم: (01).

4- المحور الرابع: وتناولت فيه بيانات حول العلاقات الاجتماعية الأسرية والقرابية، ويحتوي هذا المحور على 19 سؤال جاءت كلها حول كيفية اختيار الزوج(ة) والعلاقة بين الإخوة والأبناء والحوار والنقاش بين أفراد العائلة وطبيعة مواضيع هذا الحوار والنقاش، وعلاقة الأب مع الأبناء وكذا النمط الأسري المفضل، وعمل المرأة خارج البيت...

5- المحور الخامس: فقد خصص للبيانات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية بين الجنسين (الذكور والإناث) من خلال جملة من المؤشرات أذكر منها السلطة داخل الأسرة هل هي للذكور والاناث، والعلاقة مع الجنس الآخر وطبيعتها ونوعها، المسؤولية داخل الأسرة وكذا الأعمال والأنشطة التي يقوم بها الرجال والنساء.

6- المحور السادس: عالجت فيه البيانات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية في مجتمع القصر، وتضمن 08 أسئلة حول أسس التفاوت بين الفئات الاجتماعية في مجتمع القصر، والعلاقة بين الفئات من حيث طبيعتها ونوعها ومدى محافظتها على أسسها التقليدية، وكذا السبب في تغيرهاّ إن حصل ذلك.

والجدير بالذكر أن هذه الاستمارة تنوعت الأسئلة المطروحة فيها، فمنها المباشرة وغير المباشرة، فالمباشرة تتمثل في أسئلة البيانات الشخصية للمبحوث كسنه وجنسه ومكان سكنه، وحالته المدنية...، وغير المباشرة تتمثل في كل الأسئلة على جوانب تعتبر مؤشرات للموضوع أو المحور المعالج.

ومن حيث طبيعة صياغة الأسئلة تضمنت استمارة بحثنا أسئلة بعضها مغلق (ذا نهاية مقيدة) حددت لها مسبقا بعض الإجابات التي تعتبر إحتمالات الإجابة الممكنة على السؤال المطروح وفيها يطلب من المبحوث أن ينتقي ويختار ما يعبر موقفه في شكل نفي أو إثبات "نعم" أو "لا"، كما تضمنت هذه الاستمارة أسئلة أخرى مفتوحة (ذات نهاية مفتوحة) وفيها لم أحدد إحتمالات للإجابة، بل أعطيت للمبحوث الحرية المطلقة في الإجابة على السؤال بأسلوبه الخاص مثلما جاء في السؤال: في حال الإجابة بنعم ما سبب هذه العلاقات؟ في كلتا الحالتين لماذا؟ ترى لماذا؟ من الذي يمنعك من إقامة علاقة مع أفراد من خارج جنسك؟...

إلى جانب الأسئلة المغلقة والمفتوحة تضمنت الاستمارة أسئلة شبه مغلقة وفيها حددت للمبحوث مسبقا إجابات مقترحة زد على ذلك تركت له مجال آخر لتقديم إجابة غير محددة وإضافة احتمال آخر، وهذا بالإضافة إلى جانب الاحتمالات المقدمة عبارة: "أخرى أذكرها، أماكن أخرى أذكرها، عمل آخر...".

أما لغة الإستمارة فقد راعيت فيها مستويات الأفراد التعليمية، ونظرا لأن نسبة كبيرة من مجتمع القصر متعلمة فقد صيغت باللغة العربية الفصحة، أما بالنسبة الفئة الأمية القليلة والتي تتكون في غالب الأحيان من فئة كبار السن فقد توليت بنفسي إلقاء الأسئلة عليهم أو بمساعدة أحد أقرباءه باللهجة الدارجة، ورصد إجاباتهم على صحيفة الاستمارة.

فبعد الانتهاء من تقسيم موضوع دراستي إلى موضوعات فرعية ومؤشرات وأبعاد يغطي كل منها جانب من جوانب الموضوع، حددت بعدها مختلف الأسئلة التي ترتبط بكل موضوع فرعي والتي يتصور الإجابة عليها إستخدام مجموعة من البيانات تكفي لمعالجة هذا الموضوع أو ذاك، لهذا راعيت في الصياغة المبدئية للإستمارة وتصميمها، المبادئ والشروط الأساسية الآتية:

- الدقة والاختصار والوضوح والبساطة في الطرح.
- تجنب الأحكام المسبقة.
- الابتعاد عن الأسئلة التي تثير حساسية لدى مبحوثينا وتضعف الثقة بينه وبين الباحث، وتمنع المبحوث من الإدلاء ببيانات صحيحة وواقعية.
- مراعاة التدرج والتسلسل المنطقي من أجل جلب اهتمام أفراد العينة وتنظيم أفكارهم.

إختبار الإستمارة:

عرضت الاستمارة على أساتذة ذوي خبرة في الحقول المنهجية وفي تقنيات البحث والدراسات الميدانية والمتخصصين، وأفرزت خبرتهم على مراجعة الاستمارة سواءاً من حيث الشكل العام أو من حيث تقسيماتها إلى محاور، وكذا من حيث ترتيب الأسئلة وأسلوب صياغتها وغير ذلك من المسائل، ومكنتي هذه العملية من التأكد من سلامة الموضوعات التي دارت حولها الأسئلة، من حيث ارتباطها علميا بموضوع الدراسة، وأهدافها الأساسية.

وبهذا تمت عملية النزول إلى الميدان لأفراد الدراسة واختبار الإستمارة على مجموعة من الأفراد عددهم عشرون فردا من مختلف الفئات والشرائح وهو ما يمثل نسبة 10% من عينة البحث وهذا قبل تعميم الاستمارة على كل أفراد العينة من مجتمع القصر، وتجدر الإشارة إلى أن العينة المختارة للتجريب قد حرصت أن تكون متماثلة في خصائصها مع عينة البحث المزمع استجوابها.

هذه الخطوة مكنتني من رصد نقاط الضعف في استمارة البحث والتي تم علاجها وتقديمها وذلك بحذف بعض الأسئلة لعدم ضرورتها وإضافة أخرى، وإعادة صياغة وترتيب وتسلسل البعض الآخر من الأسئلة، وعلى ضوء هذا الاختبار تم إعداد الإستمارة في صورتها وشكلها النهائي، والتي ضمت 62 سؤالاً، وفي الملاحق توجد نسخة لاستمارة البحث.

كيفية تعبئة الاستمارة:

بعد اختبار الاستمارة وضبطها في شكلها النهائي، إنتقلت بعدها إلى جمع المعلومات والبيانات، وقد استغرقت مني مدة ملئها حوالي 90 يوما متتالية، وهذا نظرا لأن أفراد عينة البحث لايمكن التحكم فيهم وغير مقيدين بنظام محدد في شكل مؤسسة مثلا أين يسهل التحكم في أفرادها في فترة محددة، ولهذا كانت هناك صعوبة كبيرة في عملية التوزيع أولا ثم الاسترجاع، ففي عملية التوزيع أستعنت بأشخاص رأيت ان بإمكانهم مساعدتي في إيصال الاستمارات الى المعنيين والمقصودين، أما عن الاسترجاع فكان هناك مشكل ضياع العديد من الاستمارات وإعادة تعويضها بأخرى لأن عينة البحث التي

تمثل المجتمع الكلي للدراسة كانت محددة بـ 200 فرد من كل الفئات والأجناس والمستويات التعليمية وغيرها من المعايير والمؤشرات التي تم أخذها بعين الاعتبار في تحديد عينة بحثنا، فقد تقابلت خلالها مع العديد من أفراد عينة البحث على حدى، اما بالنسبة للمبحوثين الذين لم أستطع مقابلتهم فقد قمت بتوزيع الاستمارات عليهم وجمعها لاحقاً، وتم ذلك في الفترة الممتدة من 2018/12/20 إلى غاية 2019/03/23.

جـ- المقابلة:

إضافة إلى استعمالي "للملاحظة" و"الإستمارة" هناك "المقابلة" إستعنت بها كأداة أخرى لجمع البيانات والمعلومات، والمقابلة تعرف على أنها: "موقف مواجهة بين فردين (باحث ومبحوث) يرتكز على تفاعل لفظي بينهما، فيه يحاول الباحث استثارة بعض المعلومات لدى المبحوث تدور حول خبراته وآرائه ومعتقداته لاستغلالها في بحث علمي كشفي أو تشخيصي أو علاجي"[1]، وعلى هذا الأساس أجريت عدة مقابلات حرة التقيت فيها أفراد من كبار السن والأعيان في القصر قصد التوصل إلى معلومات حول طبيعة وبنية القصر في القديم والإدلاء بمعلومات تفيد في الكتابة حول مورفولوجية القصر وإعطاء النظرة الخاصة بهم عن الحياة اليومية الآن ومقارنتها بما عاشوه سابقاً، من أجل رصد أهم المجالات التي عرفت التغيير وتأثرت أكثر بعملية التحضر.

وقد اختلفت المقابلات وطريقة إجرائها من شخص إلى آخر، فلم يكن هناك نموذج موحد لها، حيث لم نقيد المبحوثين بأسئلة دليل المقابلة، والإجابة

(1) علي عبد الرازق جلبي وآخرون –مرجع سابق– ص:267.

عليها، بل تركنا لهم الحرية في الحديث عما يخصهم مع التدخل من طرفنا بمرونة لإرجاعهم إلى صلب الموضوع، أما أسئلة المقابلة فكانت تطرح على المبحوث باللهجة العامية المحلية، وكنا نسجل الإجابات وأحياناً يتم تدوينها في دفتر ملاحظات خاص بالبحث.

د- الوثائق والإحصاءات:

فضلا عن "الاستمارة" و"المقابلة" و"الملاحظة" فقد استعنت كذلك "بالوثائق والإحصاءات" التي توفرت لي والخاصة بالمنطقة عامة وقصر أظوى على وجه الخصوص، بالنسبة للأرقام والإحصائيات فإنها تتعلق بعدد السكان ونسب النمو وعدد الأسر وعدد الفئات (الذكور والاناث) وغيرها، كما تتعلق في بعض الأحيان بالمساحة الجغرافية وعدد القصور وعدد البنايات... وغيرها، وهذه مصادرها الديوان الوطني للإحصائيات والذي أفادنا بمعلومات من دفاتر المقاطعات للتعدادات العامة للسكان والسكن عبر مختلف التعدادات، إضافة إلى المصالح التقنية بالبلدية التي ينتمي إليها قصر الدراسة والمصالح الولائية، وعلى رأسها مكتب التخطيط والتهيئة العمرانية لبلدية زاوية كنتة، ومصالح مديرية التخطيط والإحصاء بالولاية.

أما فيما يخص الوثائق فإنها تتعلق بالهياكل والمخططات العمرانية والحضرية للقصر والمسكن، والخرائط التي توضح التقسيم الإداري والمواقع الجغرافية للمناطق المقصودة بالدراسة... وغيرها، هذه البيانات والمعلومات كانت أهميتها تتجلى في أنها ساعدتني على التعمق أكثر في معرفة القصر ومجتمعه.

رابعاً: – الأساليب الإحصائية.

في تحليل البيانات الواردة في دراستي الميدانية، اعتمدت على الأساليب الإحصائية التالية: النسب المئوية والمتوسط الحسابي.

1– النسب المئوية:

وهي قسمة عدد على مائة أو قسمة عدد على عدد وضربه في مائة، وفيما يخص دراستي فقد استخدمت النسب المئوية في جميع جداول الدراسة ومن أي نوع بسيطة كانت أو مركبة.

2– المتوسط الحسابي:

ويعرف بأنه: "حاصل قسمة مجموعة من القيم على عددها"[1]، ويرمز للمتوسط الحسابي بالرمز (س أو $\bar{X}$)، وقد استخدمته لوصف الظواهر المدروسة التالية: الفئات العمرية ، معدل سن الزواج.

(1) عبد الكريم بوحفص – الإحصاء المطبق في العلوم الإنسانية والإجتماعية– ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2006، ص:47.

الفصل الخامس:

عرض وتحليل البيانات الميدانية ومناقشة النتائج.

تمهيد.

المبحث الأول: عرض البيانات الميدانية وتحليلها.

المبحث الثاني: النتائج حسب الفروض:

الفرضية الجزئية الأولى

الفرضية الجزئية الثانية

الفرضية الجزئية الثالثة

الفرضية الجزئية الرابعة

المبحث الثالث: نتائـــج عامـــــــة.

تمهيد:

إن محاولة إثبات الدراسة النظرية العلمية الميدانية، من أهم مساعي البحث العلمي لملء الفجوة القائمة بين النظرية والواقع، بغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات الإشكالية، والتحقق من صحة الفرضيات، من خلال إستخدام مجموعة من الأدوات والإجراءات المنهجية التي تساعدنا في جمع المعلومات عن الواقع المعاش في مكان الدراسة وهذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل، أين سنقف على التغيرات العمرانية، والإجتماعية الثقافية التي عرفها القصر.

وإذا نظرنا إلى واقع المجتمع الجنوبي الجزائري اليوم عامة والمجتمع القصوري خاصة، فإننا نجده يتوفر على نطاقين اجتماعيين أساسيين، هما نمط المجتمع التقليدي الذي ينتشر سكانه في القصور القديمة الداخلية والتي تمثل مناطق زراعية ورعوية نائية، بالإضافة إلى نمط المجتمع الحضري المتمثل في امتدادية القصر الأصلي أو الضواحي، والمدن أو الحواضر الصغيرة أو المتوسطة وهي التي توجد بها مقرات الدوائر والبلديات، والتي تعرف نموا متزايدا.

المبحث الأول: عرض البيانات الميدانية وتحليلها:

جدول رقم: (10)
يوضح نوع السكن الذي يقطنه المبحوثين

نوع السكن	التكرارات	النسبة المئوية
طوبي قديم	5	2.5
طوبي حديث	45	22.5
أسمنتي	150	75.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين لديهم مساكن أسمنتية وهو ما دلت عليه نسبة 75% من مجموع الإجابات، تليها نسبة أقل يقطنون في مساكن طوبية حديثة بحسب نسبة 22.50% من مجموع الإجابات، آخرها نسبة أقل من المبحوثين يقطنون بمساكن طوبية قديمة حسب دلالة نسبة 2.5% من مجموع الإجابات.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يملكون مساكن أسمنتية وهو ما دلت عليه النسبة الأكبر في الجدول وهو راجع الى تحسن المستوى دخل الأسر القصورية من جهة وتوفر مواد البناء وطرق البناء الحديثة. بينما شريحة قليلة لازالت تسكن مساكن طوبية حديثة بحسب نسبة إجابات المبحوثين، أما الأقلية القليلة من الأسر لا يزالون يسكنون بيوتا طوبية قديمة.

من خلال ملاحظتنا المباشرة للقصر يظهر لنا على أنه عبارة عن فسيفساء تشكلها المباني الطوبية الممزوجة بالمباني الأسمنتية خاصة مع اقتحام هذه الأخيرة للسكنات الطوبية، سواء كان ذلك بإرادة القصوريون أنفسهم أو بتدخل الدولة من أجل تنمية المحيط الداخلي للقصر وهناك سياسة انتهجتها البلديات تعرف بسياسة تزيين المحيط، وهي العمل على تهديم السكنات الطوبية القديمة وتعويضها بأخرى أسمنتية وخلق فضاءات واسعة بداخل القصر، لكن هذه السياسة وللأسف شملت حتى "القصبات" في بعض القصور على الرغم من أنها تعد إرث ثقافي مادي وروحي في نفس الوقت[1].

(1) أنظر الصور في الملحق رقم (10)

جدول رقم: (11)
يوضح إذا كان المسكن كاف بالنسبة لحجم الأسرة

مدى كفاية المسكن	التكرارات	النسبة المئوية
كافي	159	79.5
غير كافي	41	20.5
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين كانت مساكنهم كافية بالنسبة لحجم الأسرة ، وهو ما دلت عليه ما نسبته 79.8% من مجموع الإجابات ، يليها نسبة صغيرة ذكرت أن المسكن غير كاف بالنسبة لحجم الأسرة بنسبة 20.5% من مجموع الإجابات .

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين كان المسكن لديهم كاف بالنسبة لحجم الأسرة وعدد أفرادها وهذا ما وضحته النسبة الأكبر في الجدول .

بينما أقلية المبحوثين عنهم رأوا أن المسكن غير كافي مقارنة بحجم أسرهم

جدول رقم: (12)
يوضح أسباب حصول التوسع العمراني في القصر

الأسباب	التكرارات	النسبة المئوية
ضيق فضاء القصر القديم	36	18
هناك رغبة في تحسين ظروف السكن	104	52.0
إنفتاح مجتمع القصر على العالم الخارجي	60	30.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين لديهم رغبة في تحسين ظروف السكن عندهم، وهو ما دلت عليه نسبة 52.0% من مجموع إجابات المبحوثين ،يأتي بعدها إنفتاح مجتمع القصر على العالم الخارجي بنسبة 30.0% من مجموع الإجابات، يليها ضيق فضاء القصر القديم بنسبة 17.0% من مجموع الإجابات ،فيما ذكر ما نسبتة 0.5% هناك أسباب أخرى كانت وراء حصول التوسع العمراني للقصر.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين عنهم ذكروا أهم الأسباب التي كانت وراء حصول التوسع العمراني في القصر هي الرغبة في تحسين ظروف السكن وهذا ما وضحته النسب الأكبر في الجدول.

بينما نلاحظ دائما في هذا الجدول أن النسبة المعبر عنها بالنسبة للمبحوثين الذين يرون بأن السبب وراء حصول هذا التوسع هو انفتاح مجتمع القصر على العالم الخارجي حيث ان هذا لا يقل أهمية عن سابقه ويكمن ذلك في وسائل الإعلام خاصة المرئية منها بداية من ظهور التلفاز الى غاية ظهور الأنترنت وشبكات التواصل الإجتماعي.

لكن يبقى كذلك ضيق فضاء القصر القديم له تأثير واضح في حصول التوسع العمراني فلا يمكن مثلا لشوارع وأزقة القصر أن تسمح بحركة مختلف المركبات دون حصول توسع عمراني خارج القصر يختلف تماما عن ماهو عليه في القصر مما ينعكس طبعا على المسكن بحد ذاته ونقصد به توزيع فراغات المسكن كإضافة فراغات وأمكنة لم تكن موجودة في مسكن القصر القديم ونذكر منها مرآب للسيارات مثلا ،ودورة مياه خاصة بالضيوف وأخرى خاصة بساكنة المسكن وأخرى لغرفة النوم ...الخ .

جدول رقم: (13)
يبرز مدى النقص في المرافق الاجتماعية والترفيهية في القصر

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	190	95.0
لا	10	5.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن الاغلبية الساحقة من المبحوثين أبرزوا النقص في المرافق الاجتماعية والترفيهية في القصر، وهو ما دلت عليه نسبة 95% من مجموع الإجابات، يليها نسبة صغيرة جدا رأت لم تبرز ذلك وهو ما بينته نسبة 05.5% من مجموع الإجابات .

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين أبرزوا حقيقة النقص في المرافق الاجتماعية والترفيهية في القصر وهذا ما أوضحته النسب الأكبر في الجدول .

بينما أقلية المبحوثين لم يروا نقصاً في المرافق الاجتماعية والترفيهية في القصر.

جدول رقم: (14)
يوضح فيما تتمثل المرافق الناقصة في القصر

المرافق	التكرارات	النسب المئوية
نادي ثقافي، مقرات جمعيات، وقاعات ألعاب	126	66.0
مركب متعدد الرياضات ودار شباب	36	18.8
مستشفى، دار حضانة وروضة الأطفال	27	14.1
لا توجد مرافق أصلا	2	1.0
المجموع	191	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين تجلى لهم نقص في المرافق والمتمثلة في النوادي الثقافية ومقرات الجمعيات وقاعات الألعاب وهو ما دلت علية نسبة 66% من مجموع الإجابات، يليها نسبة اقل رأوا ان النقص في المرافق يكمن في المركبات الرياضية ودور الشباب بنسبة 18,00% من مجموع الإجابات. تليها شريحة أقل رأت نقصا في المستشفيات ودور الحضانة وروض الأطفال بنسبة 14% من مجموع الإجابات، أما ما نسبته 01.00% من مجموع الإجابات لا ترى بأن توجد مرافق أصلا.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين وضحوا النقص الكبير في المرافق فيما يتعلق بالنوادي الثقافية ومقرات الجمعيات وقاعات الألعاب وهو ما دلت عليه النسبة الأكبر في الجدول وقد تكون من شريحة المثقفين و الشباب النشطين في القصر.

بينما أقلية من المبحوثين بينوا نقصا في مرافق المركبات الرياضية ودور الشباب حيث تكون من فئة الرياضيين.

وقلة قليلة من المبحوثين بينوا نقصا فيما يتعلق بالمستشفيات ودور الحضانة وروض الأطفال وهي من رؤية شريحة النساء خاصة العاملات منهن.

جدول رقم: (15)
يوضح أسس اختيار الجار بالنسبة للمبحوثين

أسس اختيار الجار	التكرارات	النسبة المئوية
قرابي	68	34.0
من نفس الفئة التي تنتمي إليها	37	18.5
الزمالة في العمل	12	6.0
الصداقة	47	23.5
كان بصفة عشوائية	36	18.0
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين إتخذوا أساس القرابة في اختيار الجار بنسبة34.00% من الإجابات المعبر عنها، فيما تختار فئة أخرى من المبحوثين الصداقة كأساس لها في اختيار الجار مثلما يعكس ذلك نسبة 23.50% من مجموع الإجابات، وكان أساس اختيار الجار من نفس الفئة التي تنتمي إليها قد عبرت عنه ما نسبته 18.50% من الإجابات المعبر عنها، وغير بعيد عن هذه النسبة وتقريبا بنفس النسبة وهي 18.00% أقرروا بأنه كان بصفة عشوائية ولم يتم بأي أساس من الأسس التي ذكرناها في الاختيارات المقترحة، هذا فيما يمثل أساس الزمالة في العمل نسبة 06.00% فقط من إجابات الفئة المبحوثة.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

ان أغلبية المبحوثين اتخذوا من القرابة أساس في اختيار الجار وهو ما لاحظناه مباشرة من منطلق معرفتنا بالقصر وساكنته فقد وجدنا أن أغلب الأفراد يسكنون بجوار أقاربهم سواء كانوا إخوان أو أبناء عمومة المهم أن هناك صلة قرابة، وقد لاحظنا هذا حتى في الفضاء الحديث الذي كانت توزع فيه المساكن من طرف الدولة بطريقة حديثة غير الطريقة التقليدية العشوائية، بحيث نرى أن الأفراد من العائلة الواحدة يستعملون شتى الطرق من أجل تمكنهم من شراء قطع أراضي أو الاستفادة منها في موقع واحد خوفاً من أن يكون جارهم غير الذين هم ليسوا من أقاربهن.

جدول رقم: (16)
يوضح نوع العلاقة بين الجيران

نوع العلاقة	النسبة المئوية	التكرار
قرابة	109	54.5
زمالة	36	18.0
لا توجد علاقة	55	27.5
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق ان أغلبية المبحوثين نوعية العلاقة بينهم وبين جيرانهم هي علاقة قرابة وهذا ما دلت عليه نسبة 54.50% من الإجابات، كما بينت نسبة 27.50% من الإجابات أنه لا توجد علاقة بينهم وبين جيرانهم بأي شكل من الأشكال وإنما كانت عملية الجيرة بصفة عشوائية وتلقائية، في حين عبر ما نسبته 18.00% من الإجابات أن نوع علاقتهم مع جيرانهم هي الزمالة في العمل أو الحرفة أو الدراسة أو غيرها.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين تربطهم علاقة الدم أو القرابة مع جيرانهم باعتبار أنهم يتخذونها أساسا لهم في اختيارهم لجيرانهم من خلال نتائج الجدول السابق، وهذا ما يدل على أن العمل بالتقاليد القديمة للجيرة سواء من حيث نوع العلاقة التي تربط الجيران مع بعضهم البعض أو من حيث أسس الاختيار لا تزال حتى مع تطور القصر وتحضره وحركية فضاءه العمراني وتوسعه.

وهذا التمسك بهذا التقليد ورثه الفرد القصوري وانتقل به من الفضاء القديم التقليدي إلى الفضاء الحديث العصري، ومرد ذلك من الناحية الاجتماعية أن الفرد يرى في قناعته أن جاره عندما يكون غريب عليه سوف يكشف عورته ويطلع على أسراره، لهذا نجده يحرص كل الحرص على أن يبقى جيرانه من أقاربه حتى وإن انتقل إلى السكن خارج القصر في الفضاء الحديث للقصر.

جدول رقم: (17)
يوضح مدى تبادل الزيارات مع الجيران؟ وأوقات هذه الزيارات؟

			هل هذه الزيارات تكون		المجموع
			في المناسبات	في غير المناسبات	
هل تتبادل الزيارات مع جيرانك	نعم	التكرارات	42	131	173
		النسبة المئوية	24.3%	75.7%	100.0%
	لا	التكرارات	27	0	27
		النسبة المئوية	13.5%	0.0%	100.0%
المجموع		التكرارات	69	131	200
		النسبة المئوية	34.5%	65.5%	100.0%

%86.5

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يتبادلون الزيارات مع الجيران مثلما تبين ذلك نسبة 86.50% من الإجابات المعبر عنها، لكن وفي هذا السياق دلت نسبة 75.7% من مجموع الإجابات المعبر عنها أنهم يتبادلون الزيارات في غير المناسبات، بنما نسبة 24.3% من الإجابات تدل على أن الزيارات تكون إلا في المناسبات في مقابل ذلك أن ما نسبته 13.5% من الإجابات المعبر عنها لا يتبادلون الزيارات مع جيرانهم.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يتبادلون الزيارات مع الجيران مثلما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس مدى تمسك والمحافظة على العلاقة مع الجيران إنطلاقاً من تعاليم الدين الإسلامي الذي يحث على ذلك وتباعا للأعراف السائدة في مجتمع القصر، وأيضاً طبيعة الحياة اليومية بين الجيران المحافظة على طابعها التقليدي

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين، ناتج عن العادات والتقاليد التي كانت سائدة في تنظيم العلاقة مع الجار في مجتمع القصر والتي تجعل الجيران مع بعضهم البعض يحسون وكأنهم أسرة واحدة وعند دخول الفرد إلى بيت جاره لا يحس بالغرابة ويُنظر إليه على أنه أجنبي. نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يتبادلون الزيارات مع الجيران في أوقات غير المناسبات وهوما عبرت عنه نسبة 75.7% من الإجابات المعبر عنها، بينما يرى جزء آخر من المبحوثين أن زيارة جيرانهم تكون إلا في المناسبات وهو بينته نسبة 24.3% من الإجابات المعبر عنها.

جدول رقم: (18)
يوضح مدى مشاركة الجيران مناسباتهم (المفرحة والحزينة)

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	196	98.0
لا	4	2.0
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يشاركون الجيران مناسباتهم (المفرحة والحزينة)، مثلما تبين ذلك نسبة 98.00% من مجموع الإجابات المعبر عنها، مقابل عدد محدود من المبحوثين لا تتعدى نسبتهم 02.00% من مفردات العينة نفوا مشاركة الجيران مناسباتهم.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يشاركون جيرانهم مناسباتهم المفرحة والحزينة وذلك ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس مدى تماسك وترابط علاقات الجيرة في القصر وقوة التضامن مع الجيران مهما كانت المناسبة فرح أو حزن، لهذا نرى أن الفرد داخل عندما يتعلق الأمر بمناسبة –مفرحة أو حزينة– عند جاره يترك كل ما لديه من أشغال وبرامج ويذهب الى ملازمته والوقوف إلى جانبه.

جدول رقم: (19)

يوضح إن كانت هناك خلافات مع الجيران؟ وسبب هذه الخلافات.

			في حال الاجابة بنعم ما سبب هذه الخلافات			المجموع	
			شجار الأطفال فيما بينهم	خلافات حول حدود العقار والشارع	خلافات عادية كملاسنات بين النساء ورمي النفايات...		
هل سبق وأن حدثت خلافات مع جيرانك هل سبق وأن حدثت خلافات مع جيرانك	نعم	التكرارات	14	9	7	30	15%
		النسبة المئوية	46.7%	30.0%	23.3%	100.0%	
المجموع		التكرارات	14	9	7	30	
		النسبة المئوية	46.7%	30.0%	23.3%	100.0%	

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين الذين حدثت لهم خلافات مع جيرانهم أرجعوا سبب ذلك إلى شجار الأطفال فيما بينهم، مثلما تظهره نسبة 46.70% من الإجابات المعبر عنها، فيما أرجع ما نسبته 30.00% من الإجابات سبب هذه الخلافات إلى خلافات حول حدود العقار والشارع، وأكدت نسبة 23.30% من الإجابات أن سبب ذلك خلافات عادية كملاسنات بين النساء أو رمي النفايات في الشارع...

كما نلاحظ أيضاً من الجدول أن أغلبية المبحوثين لم تحدث لهم خلافات مع جيرانهم لأن نسبة المبحوثين الذين لهم خلافات مع جيرانهم لم تتجاوز 15.00% من مجموع الاجابات.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين لم يسبق وأن حدثت خلافات بينهم وبين جيرانهم كما عبرت عنه النسبة الواردة في هذا الجدول.

أن أغلبية المبحوثين لم يسبق وأن حدثت خلافات بينهم وبين جيرانهم كما عبرت عنه النسبة الواردة في هذا الجدول. إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا دائماً مدى قوة علاقات الجيرة وضوابطها القائمة على الشريعة الإسلامية التي تحث على الوصاية باحترام الجار، إلى جانب تمسك مجتمع القصر بالأسس التقليدية القديمة في المعاملة مع الجار خلال حياته اليومية.

أن أغلبية المبحوثين الذين حدثت لهم خلافات مع جيرانهم كان سببها شجار الأطفال فيما بينهم ليتحول هذا الشجار إلى شجار بين أسرتين وهو ما وضحته النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا دائماً مدى قوة علاقات الجيرة وضوابطها القائمة على الشريعة الإسلامية التي تحث على الوصاية باحترام الجار، إلى جانب تمسك مجتمع القصر بالأسس التقليدية القديمة في المعاملة مع الجار خلال حياته اليومية. نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين لم تحدث خلافات مع الجيران وهو ما دلت عليه نسبة 85.00% من مجموع الإجابات المعبر عنها، وعلى العكس من ذلك فإن المبحوثين الذين حدثت لهم خلافات مع جيرانهم بلغت نسبتهم 15.00% من مجموع الاجابات.

ثم أن أسباب الخلافات التي وردت على لسان المبحوثين كلها أسباب تعبر عن سيطرة الأنانية وحب الذات ومحدودية فكر هؤلاء الأشخاص، وفي الأخير نرى أنها تدل على تقليدية علاقة الجيرة.

جدول رقم: (20)
يوضح كيف تم اختيار الزوج(ة) (الشريك)

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
اختيار شخصي	74	55.2
عن طريق أحد الوالدين	15	11.2
بالتنسيق بينك وبين الوالدين	41	30.6
أطراف أخرى	4	3.0
المجموع	134	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين المتزوجين من عينة البحث كان اختيار الزوج او الزوجة كان اختياراً شخصياً وهو ما عبرت عنه نسبة 55.20% من مجموع الإجابات المعبر عنها، في حين فضلت أن تكون هذه العملية بالتنسيق مع الوالدين وهذا بنسبة 30.60% من الإجابات المعبرة ، وعكست نسبة 11.20% من الإجابات أن اختيار شريك أو شريكة الحياة كان عن طرق أحد الوالدين، وخلافاً لذلك كله بينت نسبة محدودة من الإجابات 03.00% من مجموع الإجابات أنها لجأت إلى أطراف أخرى في الاختيار.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين اختيارهم للزوجة أو الزوج كان إختيار شخصي دون تدخل أي فرد من أفراد العائلة أو حتى طرف آخر من خارج العائلة.

أن أغلبية لابأس بها من المبحوثين كانت عملية اختيار الزوج(ة) بالتنسيق مع الوالدين أو عن طريقهما وهذا ما يعكس ارتباط الفرد بالأسرة في مسائل الزواج والمصاهرة وتأثر الوالدين في الاختيار، لأنها مسألة مهمة تتعلق بالنسب.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين اتجاه عملية اختيار الزوج(ة) يعكس تحرر الفرد القصوري من قيود الأسرة أو العائلة في تحديد أو اختيار الزوج(ة)، وهذا التقليد كان معمول به قديماً.

جدول رقم: (21)
يوضح إن كان الزوج (ة) من الأقارب

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	69	53.1
لا	61	46.9
المجموع	130	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين أن الزوج(ة) من الأقارب وهو ما عكسته نسبة 53.10% من الإجابات المعبر عنها، فيما أعربت البقية وبنسبة 46.90% من المبحوثين أن يكون الزوج(ة) ليس من الأقارب.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين اختاروا الزوج(ة) من أقاربهم بنسبة ليست بالكبير عن الذين كانوا في اختيارهم لأزواجهم بعيدين من حيث قرابة الدم

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين اتجاه إختيار الزوج(ة) من الأقارب يبين أن الزواج أو المصاهرة بين الأقارب لا تزال تجد ضالتها في مجتمع القصر، وان الأم خاصة والأب لا يزالان يؤثران على اختيارات أبنائهم لأزواجهم.

لكن في مقابل ذلك أن الأجيال القادمة من المؤكد أنها بدأت تتحرر من هذا التقليد وهو الزواج من الأقارب بدليل أن النسبة المعبرة عن ذلك لست ضعيفة وتوحي لنا بذلك.

جدول رقم: (22)

يوضح السن عند الزواج

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
29-16	81	64.8
39-30	43	34.4
40 فما فوق	1	0.8
المجموع	125	100.0

المتوسط الحسابي هو: 27.30

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين المتزوجين تراوحت أعمار الزوج(ة) ما بين 16و29 سنة وهو ما عبرت عنه نسبة 64.80% من الإجابات، بينما جزء آخر من العينة المبحوثة تراوح أعمار الزوج(ة) ما بين 30و40 سنة وهذا ما مثلته نسبة 34.40% من الإجابات المعبرة، أما ما نسبته 00.80% من الإجابات المعبرة فهي تمثل عمر الزوج(ة) من 40 سنة فما فوق.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين تزوجوا في سن مبكرة سواء في فترة الشباب المبكرة أو فترة الشباب المتأخرة، بينما نلاحظ أن الذين تزوجوا وعمرهم أربعين سنة فما فوق فهم محدودي العدد وقليل جداً وتعتبر شاذة من خلال عينة بحثنا الكلية وهذا ما دلت عليه النسب في هذا الجدول. أن أغلبية المبحوثين كان سنهم أقل من 29 سنة عند الزواج وهذا يعبر لنا ان معدل سن الزواج يعتبر مبكرا ولا يعرف تأخر، وقد يفسر هذا أن الأسرة لديها دخل في معاونة أفرادها خاصة من فئة الذكور من أجل الزواج مبكراً وذلك بتوفير متطلبات ذلك أو على الأقل مساعدتهم، ومن فئة الإناث فمن الطبيعي يتم تزويجهم متى طلبت للزواج حتى وإن كان سنها أقل من 19 سنة.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس رغبة الفرد في الزواج مهما كان الحال في سن مبكرة مهما تطلب الأمر بل أن الزواج في عقلية الفرد القصوري يعد أولوية الحياة، وبالنسبة لفئة الإناث فإنه يتم تزويج الأنثى متى طلبت لذلك حتى وان كانت قاصر بسبب نظرة المجتمع للفتاة بضرورة الاسراع في تزويجها خوفاً من العنوسة.

جدول رقم: (23)
يوضح علاقة المبحوثين بالوالدين داخل الأسرة

شكل العلاقة	التكرارات	النسبة المئوية
عادية	69	34.50
حميمية	131	65.50
متوترة	00	00
متوترة جداً	00	00
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين علاقتهم مع الوالدين داخل الأسرة حميمية وهو ما دلت عليه نسبة 65.50% من الإجابات المعبرة، بينما هي علاقة عادية حسب رأي البقية من المبحوثين بنسبة 34.50% من مجموع إجابات الفئة المبحوثة.

أستخلص من قراءتي وتحليلي لهذا الجدول مايلي:

أن أغلبية المبحوثين علاقتهم مع والديهم حميمية داخل الأسرة، وهذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس مدى التماسك الأسري من جهة وارتباط الفرد بأسرته من خلال والديه بالأساس، ثم أن الفرد في القصر يتربى منذ نعومة أظافره على الطاعة والولاء التام للوالدين ومنه فإن كل هذا جعل هذا الشعور يتكون لدى الفرد القصوري.

جدول رقم: (24)
يوضح علاقة المبحوثين بأبنائهم/إخوتهم داخل الأسرة

شكل العلاقة	التكرارات	النسبة المئوية
عادية	94	47.0
حميمية	106	53.0
متوترة	00	00
متوترة جداً	00	00
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين أن علاقتهم بأبنائهم وإخوتهم داخل الأسرة هي علاقة حميمية وهو ما بينته نسبة 53.00% من إجابات المبحوثين، في حين أن ما نسبته 47.00% يرون أن العلاقة بأبنائهم وأخواتهم داخل أسرهم هي علاقة عادية.

أستخلص من قراءتي وتحليلي لهذا الجدول مايلي:

أن أغلبية المبحوثين علاقتهم بأبنائهم وإخوتهم داخل أسرهم هي علاقة حميمية مثلما دلت عليه النسبة الأعلى في هذا الجدول.

بينما نلاحظ دائما في هذا الجدول أن النسبة المعبر عنها بالنسبة للمبحوثين الذين يرون بأن هذه العلاقة هي علاقة عادية هي نسبة قريبة من سابقتها ولا يوجد هناك فرق كبير.

لكن يبقى أن هذا الموقف من جانب المبحوثين يوحي بوجود ترابط كبير وحميمي بين الأبناء ووالديهم من جهة وبين الإخوة فيما بينهم من جهة أخرى، وهذا دليل على حب الآباء للأبناء وحب الإخوة لبعضهم البعض.

جدول رقم: (25)
يوضح مدى وساطة الأم بين الأب والأبناء في حل ومعالجة بعض المشاكل

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	181	90.5
لا	19	9.5
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين عند حل ومعالجة مشاكلهم مع آبائهم تكون الأم وساطة في ذلك وهو ما دلت عليه نسبة 90.50% من مجموع إجابات المبحوثين بنعم، فيما قال ما نسبته 09.50% من المبحوثين بأن الأم لا تكون وساطة بينهم وبين آبائهم في حل ومعالجة مشاكلهم.

أستخلص من قراءتي وتحليلي لهذا الجدول مايلي:

أن أغلبية المبحوثين تكون أمهاتهم وساطة بينهم وبين آبائهم في حل ومعالجة بعض المشاكل التي تواجههم وهذا ما وضحته النسبة الأكبر في هذا الجدول.

وهذا الموقف من طرف مبحوثينا يفسر لنا أن المجتمع القصوري لا تزال السلطة الأبوية قائمة، وأن الأب داخل الأسرة يبقى مهاب ومحترم من طرف جميع أفراد الأسرة، وقد يبدو هذا طبيعيا بالنظر إلى مكانة الأم داخل الأسرة فبحكم أنها هي المسؤولة الأولى عن تربية الأبناء، نرى أن الأبناء أكثر جاذبية وأكثر قابلية، وقربهم اتجاهها يكون أكثر من الأب الذي قد يقضي معظم أوقاته بالعمل خارج البيت وتكون وظيفته خارجية أكثر منها داخلية، وبالتالي تلعب الأم دور الوساطة بين الأب صاحب السلطة العليا في الأسرة وبين من هم تحت رعايته من الأبناء.

جدول رقم: (26)

يوضح مدى نقاش وتحاور أفراد الأسرة فيما بينهم بخصوص مواضيع تهم الأسرة

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	196	98.0
لا	4	2.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يتناقش ويتحاور أفراد أسرهم فيما بينهم بخصوص مواضيع تهم الأسرة مثلما تبين ذلك نسبة 98.00% من الإجابات المعبر عنها، مقابل عدد محدود من المبحوثين لا تتعدى نسبتهم 02.00% من مفردات العينة نفى حصول ذلك.

أستخلص من قراءتي وتحليلي لهذا الجدول مايلي:

أن أغلبية المبحوثين يتحاور ويتشاور أفراد أسرهم فيما بينهم بخصوص مواضيع تهم الأسرة مثلما دلت عليه النسبة الأعلى في هذا الجدول

إن هذا الموقف من طرف المبحوثين يعكس مدى الاهتمام الكبير الذي يوليه الفرد للقضايا المتعلقة بالأسرة حتى أنه يجعلها من أولوياته.

جدول رقم: (27)
يوضح متى يكون الحوار بين أفراد الأسرة

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
بصفة دائمة وعادية	134	68.4
في المناسبات فقط	21	10.7
عند المصلحة	41	20.9
المجموع	196	100.0

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين أكدوا أن الحوار بين أفراد الأسرة يكون بصفة دائمة وعادية مثلما تبين ذلك نسبة 68.40% من الإجابات المعبر عنها، في حين أكد ما نسبته 20.90% من إجابات المبحوثين أن هذا الحوار يكون فقط عندما تكون مصلحة ما، كما عبرت نسبة 10.70% من إجابات المبحوثين أن الحوار بين أفراد الأسرة لا يكون إلا في المناسبات فقط

أستخلص من قراءتي وتحليلي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يكون الحوار بين أفراد أسرهم بصفة دائمة وعادية وهو ما أثبتته النسبة الأعلى في هذا الجدول

وهذا الموقف من المبحوثين حول وجود حوار بين أفراد الأسرة بصفة دائمة وعادية من غير مصلحة ولا مناسبة ما، يعكس التفاهم الكبير الموجود بين الأفراد داخل الأسرة وعدم وجود حساسيات ومشاكل تحول دون ذلك.

جدول رقم: (28)
يوضح أسباب عدم وجود حوار بين أفراد الأسرة

الأسباب	التكرارات	النسبة المئوية
التنشئة الاج السابقة للوالدين(التربية)	3	75.0
الإنشغال الدائم لأفراد الأسرة	1	25.0
المجموع	4	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين الذين ينعدم لديهم الحوار بين أفراد الأسرة أرجعوا سبب ذلك إلى التنشئة السابقة للوالدين (التربية) مثلما تعكس ذلك نسبة 75.00% من الإجابات المعبر عنها، فيما يرى البعض الآخر أن السبب في ذلك يعود إلى الإنشغال الدائم لأفراد الأسرة بنسبة 25.00% من الإجابات

أستخلص من قراءتي وتحليلي لهذا الجدول مايلي:

أن أغلبية المبحوث الذين ينعدم الحوار بين الأفراد داخل أسرهم أرجعوا ذلك إلى التنشئة الإجتماعية السابقة للوالدين (التربية) مثلما تؤكده النسبة الأعلى في هذا الجدول.

إن هذا التأكيد من جانب هؤلاء المبحوثين لم يتربوا على الحوار داخل الأسرة وذلك يكون عندما يترك الوالدين فجوة وفراغ بينهم وبين أبنائهم نتيجتها أن الأبناء ينشؤون تنشئة غير سليمة، تؤدي في الأخير إلى انطوائهم وعزلتهم عن أفراد الأسرة.

جدول رقم: (29)
يوضح طبيعة المواضيع التي تناقش في الحوارات بين أفراد الأسرة

المواضيع	التكرارات	النسبة المئوية
مواضيع عائلية	99	50.5
مواضيع دراسية	20	10.2
شؤون عامة	75	38.3
مواضيع سياسية	2	1.0
المجموع	196	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين يتناقشون في الحوار بين أفراد الأسرة مواضيع عائلية وهو ما تبينه نسبة 50.50% من إجابات المبحوثين المعبر عنها، فيما يناقش البعض الآخر شؤون عامة بنسبة 38.30% من الإجابات، بينما تتناقش حول مواضيع دراسية فئة نسبتها 10.20% من الإجابات، وخلافاً للمواضيع السابقة أبدت نسبة 01.00% فقط من الإجابات المعبر عنها أنها تناقش مواضيع سياسية.

أستخلص من قراءتي وتحليلي لهذا الجدول مايلي:

أن أغلبية المبحوثين فيما يخص طبيعة المواضيع التي تناقش فيما بين أفراد الأسرة انها مواضيع ذات طابع عائلي وهذا بينته النسبة الأكبر في هذا الجدول.

إن مناقشة أغلبية المبحوثين لمواضيع عائلية تخص العائلة فقط بينهم وبين أفراد أسرهم، توضح أن هذا الحوار لم يرقى بعد إلى أن يشمل مواضيع أخرى سياسية أو حتى ثقافية، وبالتالي نؤكد على أنه محدود النطاق.

جدول رقم: (30)
يوضح إشراك الأب للأبناء في القرارات المتخذة

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
السلطة المطلقة للأب في اتخاذ القرارات	36	18.0
إشراك الأبناء في القرارات	95	47.5
حرية الرأي والتصرف للأبناء	34	17.0
التدخل في القرارات المهمة والحاسمة	35	17.5
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن علاقة الأب مع الأبناء يكون فيها إشراك الأبناء في القرارات التي يتخذونها وهو ما بينته نسبة 47.50% من مجموع الإجابات المعبر عنها، وترى نسبة 18.00% من إجابات المبحوث بأن هناك السلطة المطلقة للأب في اتخاذ القرارات، وغير بعيد عن هذه النسبة وبنسبة 17.50% من الإجابات أن الأب يتدخل في اتخاذ القرارات المهمة والحاسمة مع أبناءه، وبنفس النسبة تقريبا 17.00% من الإجابات المعبر عنها يؤكدون أن الآباء يتركون للأبناء حرية الرأي والتصرف في اتخاذ القرارات.

أستخلص من قراءتي وتحليلي لهذا الجدول مايلي:

أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن الآباء يشركون أبناءهم في اتخاذ القرارات وهو ما دلت عليه النسبة الأعلى في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين، يعكس الانفتاح الذي عرفته علاقة الآباء مع أبناءهم وتأكيدا كذلك لسيادة الحوار وتنازل الآباء على ممارسة السلطة القهرية خاصة عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات ما.

جدول رقم: (31)
يوضح النمط الأسري المفضل عند المبحوثين

النمط الأسري	التكرارات	النسبة المئوية
الكبيرة الحجم (الممتدة)	26	13.0
متوسطة الحجم	121	60.5
صغيرة الحجم(نووية)	53	26.5
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين النمط الأسري المفضل لديهم هو متوسطة الحجم مثلما تبينه نسبة 60.50% من الإجابات المعبر عنها، فيما يفضل البعض منهم الصغيرة الحجم (النووية) بنسبة 26.00% من الإجابات، وخلافا للموقفين السابقين تبقى ما نسبته 13.00% من أجابات المبحوثين الذين يفضلون نمط الأسرة الكبيرة (الممتدة).

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول مايلي:

أن أغلبية المبحوثين يفضلون نمط أسري متوسط الحجم مثلما تدلل على ذلك النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الميل من طرف المبحوثين، يبدو أنه ناتج من تمسك الفرد بالأسرة الكبيرة والاستعانة بها في جزء من وظائفه وحياته اليومية هذا من جهة، ومن جهة ثانية رغبة الفرد في الاستقلال عن الأسرة الكبيرة ويعيش جزء من حياته اليومية في مسكنه المستقل مع أولاده وأبنائه.

جدول رقم: (32)
يوضح مدى ممارسة الأم لعمل أو وظيفة خارج البيت

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	20	10.0
لا	180	90.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين وبنسبة 90.00% من الإجابات المعبر عنها أمهاتهم لا تمارسن عمل أو وظيفة خارج البيت، وفي مقابل ذلك نجد ما نسبتهم 10.00% من إجابات المبحوثين المعبر عنها أن أمهاتهم نعم يمارسن عمل أو وظيفة خارج البيت.

أستخلص من قراءتي وتحليلي لهذا الجدول مايلي:

ان أغلبية المبحوثين الأم لا تمارس عمل أو وظيفة خارج البيت وهو ما أكدته النسبة الواردة في هذا الجدول.

أن هذه النتيجة تبين أن أغلبية الأمهات ماكثات بالبيت، وهذا راجع أن المرأة في القصر في الوقت السابق لم تستفد من التعليم أو لم تكن لديها مؤهلات علمية مثل ما هو عليه الحال في يومنا هذا، إلى جانب انصياع المرأة للعرف الذي كان سائد والذي ينظر للمرأة التي تخرج من بيتها للعمل او حتى للدراسة بعيدا نظرة شؤم وفي ذلك قلة حياء وليس من الأخلاق.

جدول رقم: (33)
يوضح موقف المبحوثين من عمل المرأة خارج البيت

المواقف	التكرارات	النسبة المئوية
مع	98	49.0
ضد	102	51.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين ضد عمل المرأة مثلما تبين ذلك نسبة 51.00% من الإجابات المعبر عنها، مقابل ما نسبته 49.00% من إجابات المبحوثين الذين هم مع عمل المرأة.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين ضد عمل المرأة وذلك ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا تشبث الأفراد في القصر بالرؤية السائدة في القصر اتجاه عمل المرأة والتي ترفضه نسبيا، لأن العمل حسب الأعراف السائدة مناط للرجل أما المرأة فوظيفتها تكون القيام بأعمال البيت والسهر على الاهتمام وتربية الأبناء.

جدول رقم: (34)
يوضح إن كان المبحوثين يفضلون الاستقلال عن الوالدين بعد الزواج

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	98	51.6
لا	92	48.4
المجموع	190	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين يفضلون الاستقلال عن والديهم مثلما تعكس ذلك نسبة 51.60% من مجموع الإجابات المعبر عنها، فيما لا يفضل آخرين الاستقلال عن والديهم كما أكدته نسبة 48.40% من الاجابات.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يفضلون الاستقلال عن الوالدين بعد الزواج وهو تثبته النسبة الواردة في الجدول.

هذا الاستقلال يشجعه التقليد السائد في المنطقة المتمثل في ضرورة بناء أو الحصول على مسكن مستقل مجهز إذا ما أراد الشاب الزواج.

وهذا الموقف من جانب المبحوثين قد يكون بسبب تخوفهم من المشاكل التي تقع نتيجة تجمع الأسر الصغير المنتمية للعائلة الكبيرة الواحدة بعدم توافقهم في الرؤى فيما يخص القيام بالواجبات أو الحقوق أو عدم تفاهمهم حول بعض الوظائف التي تؤدى دورياً ومتعلقة بالحياة اليومية للعائلة.

جدول رقم: (35)
يوضح وتيرة زيارة الأبناء المستقلين لآبائهم

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
دائما	93	94.9
أحيانا	5	5.1
المجموع	98	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين الذين هم مستقلين عن والديهم يقومون بزيارتهم بصفة دائمة وهذا ما دلت عليه نسبة 94.90% من الإجابات المعبرة، مقابل عدد محدود من المبحوثين لا تتعدى نسبتهم 05.10% من مفردات العينة المعنية التي تقوم بزيارة والديهم أحيانا فقط.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين المتزوجين منهم يقومون بزيارة والديهم بصفة دائمة مثلما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من هؤلاء المبحوثين يعكس التماسك العائلي الموجود، وكذلك ارتباط الفرد مع والديه حتى بعد أن يؤسس أسرته بنفسه وهذا راجع إلى المبادئ التي تربى عليها التي تحث على طاعتهم والإحسان إليهم وبرهم وفقا لتعاليم الدين الإسلامي.

جدول رقم: (36)
يوضح مواقف المبحوثين من مسألة التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج

الموقف	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	48	24.0
معارض	37	18.5
بتحفظ	115	57.5
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين مع التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج بتحفظ مثلما دلت عليه نسبة 57.50% من الإجابات المعبر عنها فيما يوافق البعض الآخر على ذلك بنسبة 24.00% من الإجابات، وخلافاً للموقفين السابقين أبدت نسبة 18.50% من الإجابات معارضتها للتعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين مع التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج منهم جزء كبير مع التحفظ في ذلك والجزء الآخر موافق وهو ما دلت عليه النسب الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الميل من جانب المبحوثين يعكس الانفتاح الكبير والتحرر الذي وصلت إليه العلاقة بين الشاب والفتاة في القصر، عكس ما كان سائد قديما أن التعارف بين الشاب والفتاة غير مسموح به بأي حال من الأحوال.

جدول رقم: (37)
يوضح مبررات الموافقين والمعارض على مسألة التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج

المبررات	التكرارات	النسبة المئوية
لكي يعرف الطرفين بعضهما بعض ويكون توافق بعد الزواج	50	25.0
لأن ذلك معارض للدين والأعراف	21	10.5
لا فائدة منه ويؤدي إلى مشاكل بعد الزواج	14	7.0
مسموح به لكن في حدود الشرع والعرف السائد	115	57.5
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين الذين هم مع التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج بعد أن سألناهم لماذا حصرت إجاباتهم في مسموح بها لكن في حدود الشرع والعرف السائد وهو ما مثلته نسبة 57.50% من الإجابات المعبر عنها، وفي ذات السياق دائماً وبنسبة 20.00% من الإجابات وافقت مجموعة أخرى على ذلك لكي يعرف الطرفين بعضهما البعض ويكون توافق بعد الزواج.

كما يلاحظ أيضا في هذا الجدول أن المبحوثين الذين يعارضون فكرة التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج وبنسبة 10.50% من الإجابات المعبر عنها أرجعوا السبب لأن ذلك معارض للدين والأعراف، في حين نجد أن البعض الآخر من أصحاب هذا الرأي بنسبة 07.00% من الإجابات معارضين بسبب أنها لا فائدة منها وتؤدي إلى مشاكل بعد الزواج.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين الذين يوافقون على التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج أكدوا على أن ذلك مسموح به لكن وفقا لضوابط الشرع والعرف السائد.

أما المبحوثين الذين لا يوافقون على التعارف بين الشاب والفتاة أغلبيتهم أرجعت سبب ذلك لأنه معارض للدين والأعراف وهو ما دلت عليه النسب الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يبدو أنه ناتج عن تحكم وسيطرة العرف والمبادئ الدينية في ضبط هذه العلاقة.

جدول رقم: (38)

يوضح الأسس التي يقوم عليها التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية في مجتمع القصر

الأسس	التكرارات	النسبة المئوية
عرقية	107	53.5
اقتصادية	22	11.0
اجتماعية	66	33.5
سياسية	4	2.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين يرون أن الأسس التي يقوم عليها التفاوت بين مختلف الفئات الإجتماعية في مجتمع القصر هي أسس عرقية بنسبة 52.00% من مجموع الاجابات المعبر عنها، في حين ترى مجموعة أخرى وبنسبة 32.50% من الإجابات أن الأسس الإجتماعية هي التي يقوم عليها التفاوت بين الفئات في القصر، كما عبرت نسبة 11.00% من الإجابات عن رأي المبحوثين الذي يرون أن التفاوت بين الفئات يقوم على أسس اقتصادية، وبنسبتين متقاربتين 02.50% و02.00% من الإجابات، لكل من على التوالي الأساس السياسي وأسس أخرى غير التي حددناها كإجابات مقترحة.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يرون أن الأسس التي يقوم عليها التفاوت بين مختلف الفئات الإجتماعية في مجتمع القصر هي أسس عرقية وهذا ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الميل من طرف المبحوثين يبدوا أنه نابع من حقيقة الواقع الاجتماعي للقصر في تحديد التراتبية الاجتماعي على القائمة على اعتبارات العرق أو الأصل النسبي أو السلالي، أو حتى في بعض الأحيان تحدده المكانة الاجتماعية التي بدورها تحدد من هذا الأساس.

جدول رقم: (39)
يوضح إن كان المبحوثين تربطهم علاقات إجتماعية من خارج فئتهم الإجتماعية

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	192	96.0
لا	8	4.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين تربطهم علاقات إجتماعية مع أفراد من خارج فئتهم الإجتماعية مثلما تبين ذلك نسبة 96.00% من الإجابات المعبر عنها، مقابل عدد محدود من المبحوثين لا تتعدى نسبتهم 04.00% من مفردات العينة نفوا وجود علاقة.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين تربطهم علاقات إجتماعية مع أفراد من خارج فئتهم الإجتماعية وهذا ما دلت عليه النسب الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس بأنه بالرغم من الإختلاف الموجود بين الفئات الإجتماعية عرقيا واجتماعيا إلا أنه هناك علاقات إجتماعية تربط الأفراد فيما بينهم في القصر.

جدول رقم: (40)
يوضح نوع العلاقة الاجتماعية التي تربط المبحوثين من خارج فئتهم الإجتماعية

نوع العلاقة	التكرارات	النسبة المئوية
صداقة	124	62.9
محبة	36	18.3
زمالة	25	12.7
نسب	12	6.1
المجموع	197	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين تربطهم علاقة صداقة مع الأفراد من خارج فئتهم الاجتماعية وهذا ما عبرت عنه نسبة 62.90% من الإجابات المعبر عنها، فيما تمثل نسبة 18.30% من الإجابات أنها تربطهم علاقة محبة، كما تربط علاقة زمالة نسبة 12.70% من إجابات المبحوثين، وهناك بعض المبحوثين بنسبة 06.10% من مجموع الاجابات تربطهم علاقة نسب مع الأفراد من خارج فئتهم الاجتماعية.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين تربطهم علاقة صداقة مع الأفراد من خارج فئتهم الإجتماعية وهذا ما دلت عليه النسبة الواردة في الجدول.

إن هذا الميل من طرف المبحوثين يعكس ان صح التعبير سطحية هاته العلاقة الاجتماعية، أو بتعبير آخر لا تعبر عن وجود ارتباط كبير بين الفراد من مختلف الأفراد مثل ما تعبر علاقات النسب أو المحبة، وقد تكون لكن تبقى نادرة جدا، وإن وجدت فعادة ما تكون بين الفئات المتقاربة.

جدول رقم: (41)
يوضح إن كان جيران المبحوثين من نفس فئتهم الاجتماعية

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	78	39.0
لا	26	13.0
من فئات مختلفة	96	48.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين جيرانهم من فئات مختلفة مثلما تبرزه نسبة 48.00% من مجموع الإجابات، بينما تؤكد نسبة 39.00% من الاجابات بأن جيرانهم من نفس فئتهم الاجتماعية، وخلافا لهذا كله وبنسبة قدرها 13.00% من الاجابات المعبر عنها أن جيرانهم ليسوا من نفس فئتهم الاجتماعية.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين لهم جيران من فئات مختلفة وهو ما دلت عليه النسب الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من المبحوثين يوحي لنا مرة أخرى بتراجع الأسس التقليدية في اختيار الجيرة، وخاصة في الفضاء العصري الممتد عن القصر أي يكون الاختيار عشوائي حسب موقع السكن أو قطعة الأرض الممنوحة وهذا بعد تدخل الدولة في تجسيد هذه العملية، خلافاً لما كان سائد في الماضي أي كان العرف هو السائد. وهو ما سيتأكد في تحليلينا للجدول الموالي.

جدول رقم: (42)
يوضح أسباب اختلاف الفئات الاجتماعية لجيران المبحوثين.

الأسباب	التكرارات	النسبة المئوية
التوسع العمراني الحديث أهمل التكتلات العائلية	44	36.1
الإختيار أصبح عشوائياً حسب توزيع قطع الأراضي	69	56.6
هروبا من الخلافات والمشاكل	9	7.4
المجموع	122	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن السبب الذي جعل أغلبية المبحوثين جيرانهم ليسوا من نفس فئتهم الاجتماعية وبنسبة 56.60% من إجابات المبحوثين المعبر عنها هو أن الإختيار أصبح عشوائياً حسب توزيع قطع الأراضي، وجعلت ما نسبته 36.10% من الاجابات في أن التوسع العمراني الحديث أهمل التكتلات العائلية كسبباً في ذلك، بينما ترى البقية من المبحوثين المتمثلة في نسبة 07.40% سببها في ذلك هو هروباً من الخلافات والمشاكل.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين السبب الذي جعل جيرانهم ليسوا من نفس فئتهم الإجتماعي هو أن الإختيار أصبح عشوائياً حسب توزيع قطع الأراضي.

إن هذا الموقف من جانب هذه الفئة من المبحوثين يعكس بداية سيادة القانون المدني للدولة وتراجع العرف في هذه المسألة والذي كان يجعل الأسر من الفئة الواحد أو أفراد العائلة الواحدة يسكنون جهة معينة من القصر

جدول رقم: (43)

يوضح إن كانت العلاقة بين الفئات الاجتماعية لمجتمع القصر لاتزال محافظة على الأسس القديمة

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	102	51
لا	98	49.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين يرون أن العلاقة بين الفئات الإجتماعية لمجتمع القصر أنها محافظة على الأسس القديمة مثلما دلت عليه نسبة 50.80% من الإجابات، وبنسبة قريبة منها 49.20% من مجموع الإجابات ترى عكس ذلك.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يرون العلاقة بين الفئات الإجتماعية لمجتمع القصر أنها لا تزال محافظة على الأسس القديمة وهو ما دلت عليه النسبة الواردة في الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس استمرارية العلاقة بين الفئات الاجتماعية على طبيعتها وأسسها التقليدية، والتي كانت تنظم وتضبط العلاقة الاجتماعية عامة في القصر.

جدول رقم: (44)

يوضح الأسباب وراء عدم احتفاظ العلاقة بين الفئات الإجتماعية على الأسس القديمة

الأسباب	التكرارات	النسبة المئوية
ظهور المدينة	16	15.8
إنتشار التعليم	48	47.5
تكافؤ النفوذ الإقتصادي والسياسي	35	34.7
أخرى أذكرها	2	2.0
المجموع	101	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين وبنسبة 47.50% من الإجابات المعبرة ارجعوا السبب لعدم احتفاظ العلاقة بين الفئات الاجتماعية على الأسس القديمة إلى انتشار التعليم، كما أن نسبة 34.70% من الاجابات أرجعت ذلك إلى تكافؤ النفوذ الإقتصادي والسياسي، في حين عبرت نسبة 15.80% من الإجابات عن رأي المبحوثين الذي ارجعوا سبب ذلك إلى ظهور المدينة، وأخيرا نجد عدد محدود من المبحوثين لا يتعدى نسبته 02.00% من الاجابات حددوا أسباب أخرى لذلك غير التي وضعناها في الاقتراحات.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين الذين أكدوا على أن العلاقة بين الفئات الإجتماعية لم تعد محافظة على أسسها القديمة أن السبب راجع بالدرجة الأولى انتشار التعليم وهذا ما دلت عليه النسبة الواردة في الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا الدور الذي لعبه انتشار الوعي لدي جميع أفراد مجتمع القصر بمختلف فئاتهم الاجتماعية انما كان بفضل الانتشار الواسع للتعليم، بعد أن كان في السابق يستفيد منه الفئات والطبقات الاجتماعية التي تحتل مكانة مرموقة، كما أنه كان واسع الانتشار عند الذكور أكثر منه عند الاناث.

جدول رقم: (45)
يوضح إن كان المبحوثين هم مع الأسس التقليدية التي تضبط العلاقة بين الفئات الاجتماعية المشكلة لمجتمع القصر

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	146	73.0
لا	54	27.0
المجموع	200	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين مع الأسس التقليدية التي تضبط العلاقة بين الفئات الإجتماعية المشكلة لمجتمع القصر مثلما تبين ذلك نسبة 73.00% من الاجابات المعبر عنها، مقابل نسبة 27.00% من مجموع الاجابات ليست مع تلك الأسس.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين ليسوا مع الأسس التقليدية التي تضبط العلاقة بين الفئات الاجتماعية المشكلة لمجتمع القصر وهذا ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا رغبة المبحوثين في التحرر من هذه الأسس التقليدية القديمة وهذا لعدة أسباب رصدناها من خلال الإجابات عن السؤال الموالي.

جدول رقم: (46)
يوضح أسباب معارضة المبحوثين للأسس التقليدية التي تضبط العلاقات بين الفئات الاجتماعية المشكلة لمجتمع القصر

الأسباب	التكرارات	النسبة المئوية
لأن هذه الأسس لم تعد تتماشى مع متطلبات العصر	23	42.6
لأن هذه الأسس تكرس الطبقية والعنصرية بين الأفراد	18	33.3
من أجل النهوض والرقي بالمجتمع	13	24.1
المجموع	54	100.0

يلاحظ من الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين وبنسبة 42.60% من مجموع الاجابات معارضين للأسس التقليدية التي تضبط العلاقة بين الفئات الإجتماعية المشكلة لمجتمع القصر لأن هذه الأسس لم تعد تتماشى مع متطلبات العصر، وقد رأت مجموعة أخرى من المبحوثين بنسبة 33.30% من الإجابات المعبر عنها لأن هذه الأسس تكرس الطبقية والعنصرية بين الأفراد، في حين أن بقية المبحوثين بنسبة 24.10% من الإجابات بررت اعتراضها لذلك من أجل النهوض والرقي بالمجتمع.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين الذين هم ضد الأسس التقليدية التي تضبط العلاقة بين الفئات الإجتماعية المشكلة لمجتمع القصر بسبب أن هذه الأسس لم تعد تتماشى مع متطلبات العصر وهو ما دلت عليه النسبة الواردة في الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس رغبة المبحوثين في التحرر من التقاليد المعمول بها في ضبط العلاقة بين الفئات، وتطلعهم الى مواكبة العصر في الحياة اليومية داخل القصر.

جدول رقم: (47)
يوضح إن كانت هناك علاقة مع الجنس الآخر؟ ونوع هاته العلاقة؟

			نوع العلاقة					المجموع	
			صداقة	زمالة	قرابة	محبة	حب		
هل تربط علاقة مع الجنس الآخر	نعم	التكرارات	34	29	32	7	6	108	%54
		النسبة المئوية	%31.5	26.9%	29.6%	6.5%	5.5%	100%	
المجموع		التكرارات	34	29	32	7	6	108	
		النسبة المئوية	%31.5	26.9%	29.6%	6.5%	5.5%	100%	

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين تربطهم علاقة مع الجنس الاخر وهذا ما دلت عليه نسبة 54.00% من مجموع الإجابات.

كما نلاحظ من الجدول السابق أغلبية المبحوثين نوع العلاقة التي تربطهم مع الأفراد من خارج جنسهم هي علاقة صداقة بنسبة قدرها 31.50% من الإجابات، بينما نسبة 29.60% من مجموع الإجابات تعبر عن وجود علاقة قرابة بين الأفراد من جنسين مختلفين، أما نسبة 26.90% من مجموع الإجابات فهي تدل على أن هذه العلاقة هي الزمالة، وقد رأت أن نسبة 06.50% من الإجابات أن لها علاقة محبة مع الجنس الآخر، أما الذين لديهم علاقة حب فهم يمثلون نسبة 05.50% من مجموع الإجابات.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين تربطهم علاقة مع أفراد من خارج جنسهم، وهذا ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

أن أغلبية المبحوثين نوع العلاقة التي تربطهم مع أفراد من خارج جنسهم هي علاقة صداقة وهو ما دلت عليه النسب الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس ربما الانفتاح الكبير الذي بدأ يعرفه الفرد القصوري، وذلك بربطه علاقات مع الجنس الآخر مهما كانت طبيعة هذه العلاقات، وهذا بعدما كانت العلاقة بين الجنسين المختلفين في القصر شبه محرمة وغير مسموح بها.

كما يعكس اكتفاء العلاقة بين الجنسين على الصداقة ثم القرابة والزمالة، ولم تكن هناك علاقات حب أو محبة أو شيء من هذا القبيل يدل على تطور العلاقة بين الجنسين في مجتمع القصر.

جدول رقم: (48)
يوضح مدى عمق العلاقة بين الجنسين

الاجابات	التكرارات	النسبة المئوية
سطحية	29	26.9
قوية الترابط	72	66.7
متذبذبة	7	6.5
المجموع	108	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين الذين تربطهم علاقة مع أفراد من الجنس الآخر أن هاته العلاقة قوية الترابط وهو ما عكسته نسبة 66.70% من مجموع الاجابات المعبر عنها، في حين أن طبيعة هاته العلاقة بالنسبة إلى ما نسبته 26.90% من مجموع الاجابات المعبر عنها ترى أنها علاقة سطحية، بينما تبقى هاته العلاقة متذبذبة حسبما دلت عليه نسبة 06.50% من الاجابات.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين الذين تربطهم علاقة الصداقة مع أفراد من الجنس الآخر أنها علاقة قوية الترابط حسبما ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا ربما أن هاته العلاقة التي أقامها الفرد مع الجنس الآخر بما أنها لم تخرج عن الدين والعادات والتقاليد هو الذي جعلها تكون بهذه الحدة من حيث أنها قوية الترابط.

جدول رقم: (49)
يوضح نوع المانع من إقامة علاقة من جانب المبحوثين مع الجنس الآخر.

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
تربينا محافظين وعاداتنا لا تسمح بذلك	36	38.7
الوازع الديني والحياء	40	43.0
غير ضرورية ولا أحتاج لها تجنبا للمشاكل	17	18.3
المجموع	93	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين الذين لا يقيمون علاقة مع أفراد من خارج جنسهم المانع من ذلك هو الوازع الديني والحياء كما عكست ذلك نسبة 43.00% من الإجابات المعبر عنها، فيما كان المانع بنسبة 38.70% من الإجابات يقولون أننا تربينا محافظين وعاداتنا لا تسمح بذلك، فيما يرى البقية بنسبة 18.30% من الإجابات أنها غير ضرورية ولا أحتاج لها تجنبا للمشاكل هو المانع في ذلك.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين الذين لا يقيمون علاقة مع أفراد من خارج جنسهم، ان الوازع الديني والحياء هو المانع من ذلك وهو ما دلت عليه النسبة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبعوثين يعكس ان المتحفظين في إقامة علاقة مع الجنس الآخر هم الأفراد المحافظين وانهم متشبثين بتعاليم الدين، وأن الأمر لديهم يعد من الحياء أو الحشمة التي نرى أنها من المبادئ المقدسة في المجتمع القصوري.

جدول رقم: (50)
يوضح من يملك السلطة داخل الأسرة من الجنسين

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
الذكور	184	92.0
الإناث	16	8.0
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يرون أن السلطة داخل الأسرة هي للذكور بنسبة 92.00% من الاجابات المعبر عنها، فيما يرى ما نسبته 08.00% من مجموع إجابات المبحوثين أنها للإناث.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يقولون أن السلطة داخل الأسرة هي للذكور وهو ما بينته النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا احتفاظ الأسرة على سلطة الأبوة لأنه في القصر من يتحكم في شؤون الأسرة هو الجد إن كان حياً أو الأب ومن بعده الأخ الأكبر إذا كان الأب ميت، وبالتالي فهي حكر على جنس الذكور لأنه رمز للقوة، وهذا التقليد معمول به كل المجتمعات العربية.

جدول رقم: (51)
يوضح إن كان الرجل والمرأة يتقاسمان المسؤولية داخل الأسرة في القصر

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	185	92.5
لا	15	7.5
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن المسؤولية متقاسمة بين الرجال والنساء داخل الأسرة في القصر وليست محددة وهو ما عبرت عنه نسبة 92.50% من الإجابات المعبر عنها، فيما تبين نسبة 07.50% من الإجابات عكس ذلك.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن المسؤولية متقاسمة بين الرجال والنساء داخل الأسرة في القصر وليست محددة وهو ما عبرت عنه النسبة الواردة في هذا الجدول

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا أن الزوج والزوجة يتشاركان في مسؤولية الأسرة، وهذا يعكس أيضاً قيمة المرأة داخل الأسرة في القصر لأنه لديها جزء من المسؤولية في الأسرة.

جدول رقم: (52)
يوضح إن كان هناك تمييز في الأعمال والأنشطة بين الجنسين

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	181	90.5
لا	19	9.5
المجموع	200	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يؤكدون بنعم أن هناك أعمال وأنشطة يقوم بها الرجال وأخرى يقوم بها النساء بنسبة 90.50% من الاجابات المعبر عنها، بينما تثبت نسبة 09.50% من الإجابات عكس ذلك.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن هناك أعمال وأنشطة يقوم بها الرجال وأخرى يقوم بها النساء وهو ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس وجود تقسيم للعمل بين الرجل والمرأة من خلال المسؤولية المنوطة لكل منهما.

جدول رقم: (53)
يوضح الأعمال التي يجب أن يقوم بها الرجال حسب المبحوثين:

نوع الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
الأعمال التي تتطلب الجهد العضلي، وجلب النفقة إلى البيت	192	96,0
مشاركة الزوجة في أعمال البيت	8	4,0
المجموع	200	100,0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يرون أن الأعمال الخاصة بالرجال هي التي تتطلب الجهد العضلي، ومتعلقة بجلب النفقة إلى البيت مثلما تعكسه نسبة 96.00% من الاجابات المعبر عنها، بينما ترى نسبة محدودة من المبحوثين 04.00% من الإجابات أن من أعمال الرجال أيضاً هي مشاركة الزوجة في أعمال البيت.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يرون أن طبيعة الأعمال الخاصة بالرجال هي التي تتطلب الجهد العضلي، وجلب النفقة إلى البيت وهو ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا أن هذا التقسيم نابع من الطبيعة الفلاحية للمنطقة من جهة، ومن جهة أخرى راجع إلى التقليد المتوارث.

جدول رقم: (54)
يوضح الأعمال التي يجب أن يقوم بها النساء حسب المبحوثين

نوع الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
الأعمال المنزلية وتربية الأبناء	190	95,0
مشاركة الزوج في أعماله خارج المنزل	10	5,0
المجموع	200	100,0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يرون أن الأعمال الخاصة بالنساء هي الأعمال المنزلية وتربية الأبناء مثلما تعكسه نسبة 95.00% من الاجابات المعبر عنها، بينما ترى نسبة محدودة من المبحوثين 05.00% من الإجابات أن النساء في أعمالهن يشاركن الزوج(الرجل) في أعماله خارج المنزل.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يرون أن طبيعة الأعمال الخاصة بالنساء هي الأعمال المنزلية وتربية الأبناء، وهو ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا أن هذا التقسيم نابع من الطبيعة الفلاحية للمنطقة من جهة، ومن جهة أخرى راجع إلى التقليد المتوارث.

كما نستنتج من خلال نتائج هذا الجدول والجدولين السابقين له، أنه لا تزال تسيطر النظرة التقليدية على هذا الجانب والتي تقول أن لكل جنس عمله ونشاطه الخاص به فللمرأة الأعمال والأنشطة التي لا تتطلب جهد كبير والأعمال داخل البيت، وللرجل الأعمال والأنشطة التي تتطلب القوة والجهد او فيها صعوبات ومخاطر والتي تكون في الغالب خارج البيت.

جدول رقم: (55)

يوضح الأسس التي يقوم عليها تقسيم الأعمال بين الرجال والنساء حسب المبحوثين

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
ديني (القوامة)	67	37.0
فيزيولوجي	26	14.4
تحكمه العادات والتقاليد	88	48.6
المجموع	181	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين يرون أن الأساس الذي يقوم عليه تقسيم الأعمال بين الرجال والنساء تحكمه العادات والتقاليد حسب ما عبرت عليه نسبة 48.60% من مجموع الإجابات، بينما رأت فئة أخرى من مبحوثينا بنسبة 37.00% من الإجابات المعبرة أن هذا التقسيم يقوم على أساس ديني (القوامة)، في حين أن نسبة 14.40 من إجابات المبحوثين ترى أنه يرجع هذا التقسيم إلى الأساس الفيزيولوجي للرجل والمرأة.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين يرون أن الأساس الذي يقوم عليه تقسيم الأعمال بين الرجال والنساء في القصر تحكمه العادات والتقاليد السائدة وهو ما عكسته النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس دائما أن تقسيم العمل في مجتمع القصر يخضع للعادات والتقاليد والعرف المعمول به، حيث أنه حتى وإن كان تشارك في بعض حقول العمل بالنسبة للرجل والمرأة إلا أن هناك تحديد للوظائف المناطة لكل واحد منهما منفصلة عن وظائف الأخر.

جدول رقم: (56)
يوضح أسباب قيام تقسيم الأعمال بين الجنسين على الأسس المحددة اجتماعياً

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
الطابع الريفي والفلاحي للمنطقة	64	35.4
لأن بعض هذه الأعمال شاقة وبعضها غير ذلك	33	18.2
هذا التقسم متوارث من القديم	23	12.7
وفقا للدين والقوانين العرفية	61	33.7
المجموع	181	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين أرجعوا أسباب قيام تقسيم الأعمال على الأسس المحددة في الجدول السابق إلى الطابع الريفي والفلاحي للمنطقة مثلما دلت عليه نسبة 35.40% من مجموع الإجابات المعبر عنها، كما رأت نسبة 33.70% من الإجابات أن سبب هذا التقسيم كان وفقاً للدين والقوانين العرفية، وبالنسبة لمجموعة أخرى من المبحوثين تمثل نسبة 18.20% من الاجابات المعبرة ترى أن سبب هذا التقسيم راجع إلى أن بعض هذه الأعمال شاقة والبعض الآخر غير ذلك، وتنظر الفئة المتبقية من المبحوثين والتي تمثل نسبة 12.70% من الاجابات أن هذا التقسيم متوارث من القديم.

أستنتج من قراءتي لهذا الجدول ما يلي:

أن أغلبية المبحوثين أرجعوا أسباب قيام تقسيم الأعمال على الأسس المحددة إلى الطابع الريفي والفلاحي للمنطقة وهذا ما دلت عليه النسبة الواردة في هذا الجدول.

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يعكس لنا أن الطبيعة الريفية والفلاحية للمنطقة متحكمة في جميع مناشط الحياة في القصر.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة حسب الفروض:

بعد أن فرغت من تحديد التصور النظري والمنهجي المقترح لدراسة تأثير التحضر على شكل العلاقات الإجتماعية في المجتمع القصوري، وخصوصاً داخل قصر "أظوى" الواقع في منطقة توات ولاية أدرار بالجنوب الغربي الجزائري على وجه التحديد، توصلت في الأخير إلى استخلاص بعض النتائج الجزئية والعامة ألخصها كالتالي:

1- إختبار الفرضية الجزئية الأولى:

"ساهم توسع فضاء القصر من خلال تمدد العمران خارجه وقيام نمط عمراني جديد في بروز علاقات جيرة بين السكان على أسس جديدة".

لاختبار هذه الفرضية يمكن الرجوع إلى البيانات الميدانية للتحقق من أن قيام نمط عمراني جديد وتوسع فضاء القصر هو الذي أدى إلى بروز علاقات جيرة بين السكان على أسس جديدة.

وهكذا بالنسبة لعلاقات الجيرة داخل القصر تكشف البيانات المتوصل إليها أن أسس اختيار الجار تتركز أساساً حول علاقة قرابية مثلما تعكس ذلك نسبة 34% من الإجابات المعبر عنها (الجدول رقم: 15).

أما عن العلاقة بين الجيران بالأحرى تكون قرابية مثلما دلت على ذلك نسبة 34.00% من الإجابات المعبرة عنها.

ومن استعراض هذه البيانات ومناقشتها، أستنتج أن في النمط العمراني الجديد علاقات الجيرة تقوم على أسس تقليدية والمتمثلة في القرابة، عكس المفروض قيامها على أسس غير تقليدية أساسها الانتماء الى نفس المستوى الاقتصادي، الزمالة في العمل ...

أما عن العلاقات بين الجيران فهي تتميز بطابعها المترابط والقوي وما يدلل على ذلك ما كشفت عنه نتائج (الجدول رقم: 17) حيث أظهر هذا الأخير أن أغلبية المبحوثين يتبادلون الزيارات مع جيرانهم بنسبة 86.50% من الإجابات المعبرة عنها، كما تؤكد نتيجة هذا الجدول أن هذه الزيارات تكون في غير المناسبات وهذا ما عكسته

نسبة 65.50% من الإجابات المعبرة عنها، كما أن الأغلبية يشاركون مناسبات الجيران مثلما عكست ذلك نسبة 98.00% من الإجابات المعبرة عنها في (الجدول رقم: 18)، لهذا فإن الأغلبية لم يسبق وأن حدثت خلافات بينهم وبين جيرانهم كما عبرت عنه نسبة 15.00% الواردة في (الجدول رقم: 19)، وبهذا فإن العلاقة بين الجيران لا تتميز بطابعها البراجماتي والسطحي وحتى العابر في أحيان كثيرة، ولا يوجد أي دخل أو تأثير للأسس العصرية الجديدة في العلاقات بين الجيران.

وبهذه النتيجة التي توصلت إليها يمكنني القول أن الفرضية الجزئية الأولى لم تتحقق. وبربط هذه النتيجة بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وبوجه الخصوص الدراسات المحلية التي أجريت في هذا المجال، أجد أن دراستي تختلف عما توصلت إليه مثلا دراسة "بن سعيد سعاد" حول "علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة" حيث أكدت نتائج هذه الدراسة أن علاقات الجيرة هي علاقات مصلحية، سطحية ومنفعية تكاد تخلو من التعاون والمودة وهنا ما يسود هذا المجتمع الحضري، إلى جانب حالة اللاتجانس وعدم وجود علاقات حميمية بين الجيران.

2- إختبار الفرضية الجزئية الثانية:

"ساهم انفتاح مجتمع القصر على العالم الخارجي وما رافق ذلك من استفادته من التجهيزات العصرية وكذا فرص التعليم بالنسبة للجنسين فضلا عن فرص العمل خاصة بالنسبة للمرأة وهيمنة وسائل التواصل الاجتماعي على التفاعلات بين الناس... في تبدل أسس العلاقات بين الجنسين".

لاختبار هذه الفرضية يمكن الرجوع إلى البيانات الميدانية للتحقق من أن أسس العلاقة بين الجنسين الذكور والإناث تبدلت بفعل انفتاح مجتمع القصر على العالم الخارجي واستفادة القصر من التجهيزات العصرية وكذا فرص التعليم بالنسبة للجنسين، أن أغلبية المبحوثين تربطهم علاقة مع أفراد من خارج جنسهم وهذا بنسبة بلغت 54.00% من مجموع الإجابات، (جدول رقم: 47)، ومن حيث نوعية هذه العلاقة فهي علاقة قوية الترابط مثلما عكست ذلك نسبة 66.70% من الإجابات المعبر عنها، (جدول رقم: 48)، أما عن شكلها فهي عبارة علاقات صداقة مثلما عبر عنه أغلبية المبحوثين بنسبة 31.50% من مجموع الإجابات، (جدول رقم: 47). وعن الذين لا يقيمون علاقات مع الجنس الآخر فالمانع من ذلك هو الوازع الديني والحياء مثلما بينته نسبة 43.00% من مجموع الاجابات في (الجدول رقم: 49)

أما فيما يخص السلطة داخل الأسرة فقد أكد أغلبية المبحوثين وبنسبة كبيرة بلغت 92.00% من مجموع الإجابات أنها تعرف هيمنة ذكورية، (جدول رقم: 50)، لكن وجدنا أن الجنسين الرجال والنساء يتقاسمان المسؤولية داخل الأسرة في القصر وليست محددة وهذا ما عبرت عنه نسبة 92.50% من مجموع الإجابات، (جدول رقم: 51)، وفي نفس السياق أكد أغلبية المبحوثين وبنسبة 90.00% من الإجابات بأن هناك أعمال وأنشطة يقوم بها الرجال وأخرى يقوم بها النساء، (جدول رقم: 52)، وهذا التقسيم ترى هاته الفئة من المبحوثين أنه تحكمه العادات والتقاليد وهذا ما دلت عليه نسبة 47.00% من الإجابات، (جدول رقم: 55)، وأرجعوا سبب ذلك أن المنطقة ذات طابع ريفي وفلاحي بنسبة 35.40% من مجموع الإجابات، (الجدول رقم: 56).

ومن استعراض هذه البيانات ومناقشتها يمكن القول أن الفرضية الجزئية الثانية قد تحققت ولو بصورة جزئية، وبربط هذه النتائج بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وبوجه خاص الدراسات المحلية المشابهة، أجد أن كل هاته الدراسات لم تتناول العلاقة بين الجنسين على الرغم من أهميتها في فهم العلاقات الاجتماعية الأسرية والقرابية وحتى لفهم العلاقة الاجتماعية عامة داخل المجتمع.

3- إختبار الفرضية الجزئية الثالثة:

"ساهم حصول تغييرات في طبيعة البنية الاجتماعية في القصر من خلال اكتساب بعض الفئات الاجتماعية غير التقليدية للنفوذ الاقتصادي والسياسي في مجتمع القصر في تبدل أسس العلاقات الاجتماعية التقليدية بين الفئات الاجتماعية المختلفة(الشرفاء، العرب، والعبيد والحراطين) في القصر".

لاختبار هذه الفرضية يمكن الرجوع إلى البيانات الميدانية للتحقق من تبدل أسس العلاقات الاجتماعية التقليدية بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال اكتساب بعض الفئات الاجتماعية للنفوذ الاقتصادي والسياسي في مجتمع القصر.

وبالرجوع إلى الأسس التقليدية للعلاقات الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة في القصر نجدها تقوم على أسس عرقية واجتماعية، (جدول رقم: 38)، لكن ورغم هذا الاختلاف العرقي والاجتماعي نجد أن هناك علاقة ترابط بين الأفراد من مختلف الفئات (جدول رقم: 39)، إلا أن نوع هاته العلاقة أخذت طابع الصداقة فقط ولم تتعداه أو ترقى بعد إلى الأشكال في العلاقات مثل علاقات النسب أو المحبة أو الزمالة في العمل أو الحرفة، (جدول رقم: 40)، مع ذلك كله أن أغلبية المبحوثين لهم جيران من فئات مختلفة، (جدول رقم: 41)، وهذا راجع إلى أن اختيار المسكن أصبح عشوائياً بحسب توزيع قطع الأراضي من طرف الدولة أين لا تراعى الفئة الاجتماعية في الاستفادة ولا في الموقع كذلك، (جدول رقم: 42).

وبالعودة إلى العلاقة بين الفئات الاجتماعية لمجتمع القصر فيرى جزء من المبحوثين أنها لاتزال محافظة على الأسس القديمة وجزء آخر يرى أنها لم تعد محافظة على أسسها القديمة، (جدول رقم: 43)، وبفضل انتشار التعليم بدأ مجتمع القصر يتحرر من الأسس القديمة التي تقوم عليها العلاقة بين الفئات الاجتماعية، (جدول رقم: 44)، لكن وفي مقابل ذلك نجد أغلبية المبحوثين مع الأسس التقليدية التي تضبط العلاقة بين الفئات الاجتماعية المشكلة لمجتمع القصر، (جدول رقم: 45). والسبب في اعتراض

المبحوثين للأسس التقليدية التي تضبط العلاقات بين الفئات الاجتماعية المشكلة لمجتمع القصر هو لأن هذه الأسس لم تعد تتماشى مع متطلبات العصر، (الجدول رقم: 46).

إن هذا الموقف من جانب المبحوثين يؤكد اختلاط الفئات الاجتماعية ببعضهما البعض، على مستوى السلطة والمسؤوليات في المجتمع، وعدم احترام التراتب الاجتماعي التقليدي الذي كان سائداً في المجتمع القصوري. وعلى مستوى الإختلاط والمشاركة في مختلف المناسبات، هناك تراجع في حالة التمايز والتمييز الاجتماعي التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي لصالح فئات اجتماعية جديدة، أسس النفوذ الاقتصادي والسياسي والإجتماعي تبدلت لصالح فئات اجتماعية جديدة على حساب الفئات التقليدية في المجتمع.. لكن يبقى على مستوى قضايا المصاهرة والزواج، هناك تحفظ شديد واحتفاظ بالأسس التقليدية التي تضبط هذه العلاقة، أين نلاحظ أن أغلبية المبحوثين يتزوجون من نفس فئتهم الاجتماعية.

بهذه النتيجة يمكنني القول بأن الفرضية الجزئية الثالثة قد تحققت بصورة واضحة، ولكن بصفة جزئية، فقط بالنسبة لعلاقات المصاهرة والزواج فقد كشفت الدراسة عن الاستنتاج التالي، المتمثل في عدم التزاوج والمصاهرة بين الأفراد من مختلف الفئات فقد يحدث لكن ما بين فئتين الأقل متقاربتين في المكانة الاجتماعية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "بوزيد علي" في دراسته حول "الوظائف الاجتماعية للمسكن في مدينة ادرار"، حيث أكدت نتائج الدراسة أنه بتغير نمط المسكن في الوسط الحضري تتغير معه العلاقات الاجتماعية وظهور أسس حديثة وبداية اختفاء الأسس القديمة التي تضبط العلاقة بين الأفراد من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

4- إختبار الفرضية الجزئية الرابعة:

"ساهم حصول تغييرات في بنية الأسرة القصورية من مركبة إلى نووية بفعل تبدل النمط العمراني(نوع السكن) في تبدل أسس العلاقات الاجتماعية بين الكبار والصغار(الآباء والأبناء) وبين أعضاء نفس الجماعة القرابية".

لاختبار هذه الفرضية لابد من الرجوع إلى البيانات الميدانية للتحقق من أن حصول تغييرات في بنية الأسرة القصورية بفعل تبدل النمط العمراني ساهم في تبدل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد من نفس الجماعة القرابية.

وهكذا فإن العلاقة مع الوالدين داخل الأسرة وجدنا أنها علاقة حميمية مثلما دلت عليه نسبة 65.50% من مجموع الإجابات، (جدول رقم: 23). ووجدنا نفس الشيء بالنسبة للعلاقة بين الأبناء أو الإخوة داخل الأسرة كما بينت نسبة 53.00% أنها حميمية كذلك، (جدول رقم: 24). في حين العلاقة بين الأب والأبناء فيما يخص اتخاذ قرارات وجدنا أن الأغلبية يشاركون الأبناء في هذه القرارات مثلما دلت عليه نسبة 47.50% من الإجابات، (جدول رقم: 30)، لكن في حال وجود بعض المشاكل نرى بأن الأم تكون وساطة بين الأب والأبناء في معالجتها وحلها وهو ما وضحته نسبة 90.50% من الإجابات، (جدول رقم: 25).

أما عن الحوار داخل الأسرة فقد عبر أغلبية المبحوثين عن وجود نقاش وتحاور أفراد الأسرة فيما بينهم بخصوص مواضيع تهم الأسرة بنسبة كبيرة جداً 98.00% من الإجابات المعبر عنها، (جدول رقم: 26)، وهذا الحوار يكون بصفة دائمة مثلما تعكس ذلك نسبة 68.40% من مجموع الإجابات، (جدول رقم: 27)، وعن طبيعة المواضيع التي تناقش في الحوار بين أفراد الأسرة، فهي مواضيع عائلية فقط مثلما تعكس ذلك نسبة 50.50% من الإجابات، (جدول رقم: 29).

وبخصوص ممارسة الأم لعمل أو وظيفة خارج البيت فإن أغلبية أمهات المبحوثين لا يمارسن عمل أو وظيفة خارج البيت مثلما تعكس ذلك نسبة 90.00% من الإجابات، (جدول رقم: 32)، وقد طلبنا رأيهم حول عمل المرأة وجدنا أن ما نسبته 51.00% من الإجابات هي ضد عمل المرأة، (جدول رقم: 33).

أما فيما يتعلق بالنمط الأسري يفضل أغلبية المبحوثين النمط الأسري المتوسط الحجم أو الصغيرة الحجم (النواة)، (جدول رقم: 31)، كما يرغب أغلبية المبحوثين في الاستقلال عن الوالدين بعد الزواج مثلما تعكس ذلك نسبة 51.60% من الإجابات المعبر عنها، (جدول رقم: 34)، لكن مع رغبة كبيرة في زيارتهم –الوالدين– بصفة دائمة مثلما تظهره نسبة 94.90% من الإجابات، (جدول رقم: 35)

وعن رأي المبحوثين بخصوص التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج فإن أغلبية يوافقون على ذلك لكن بتحفظ مثلما تعكسه نسبة 57.50 من الإجابات المعبرة، (جدول رقم:36)، لأن هذا مسموح به لكن في حدود الشرع والعرف السائد في المجتمع الذي يحدد هاته العلاقة التي تجمع الشاب مع الفتاة قُبيل الزواج، (جدول رقم:37)

وبالرجوع إلى العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة القصورية وجدنا أن النمط الأسري عرف تحول من المركبة إلى النووية وتغير مصدر السلطة لصالح الفئات الشابة، لكن لا يوجد فتور في العلاقات القرابية (العلاقات بين الأسر من قرابة واحدة)، وحتى في المناسبات وغيرها بفعل توسع فضاء القصر، وليس هناك تبدل في العلاقات الزواجية من داخلية إلى خارجية.

بهذه النتيجة يمكنني القول أن هذه الفرضية الجزئية الثالثة قد تحققت بصورة واضحة إلى حد كبير ولكن هناك تغير في النمط الأسري، وتبدل في العلاقات الزواجية فقد كشفت الدراسة عن الاستنتاج التالي، المتمثل في حصول تغييرات في بنية الأسرة القصورية من مركبة إلى نووية بفعل تبدل النمط العمراني(نوع السكن) في تبدل أسس العلاقات الاجتماعية الأسرية والقرابية.

وتتفق هذه النتيجة مع توصل إليه "عبد المالك عاشوري" في دراسته حول "التحضر وتغير البناء الأسري". حيث أكدت هذه الدراسة أن ما تعرفه المدينة من مظاهر تحضر تؤثر وتغير البناء الأسري بتحول نمط الأسرة من الممتدة إلى النواة، وتؤثر على العلاقات الإجتماعية الأسرية والقرابية.

المبحث الثالث: نتائـــج عامـــــــة:

وبصفة عامة فإنه من خلال هاته الدراسة الحقلية توصلنا إلى أن المجتمع القصوري بالفعل بدأ يعرف دينامية كبيرة في شكله الفيزيقي والإجتماعي خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه يحتفظ بعلاقاته التقليدية، لكن هذا لا يمنعنا من القول أنه لا توجد تغيرات على مستوى العلاقات الإجتماعية التقليدية، وإنما نقول أن هناك تغييرات بوتيرة ضعيفة وبحدة أقل من تلك التي عرفتها شبكة العلاقات الإجتماعية لنظيراتها في مدن الشمال مثلا.

وتوصلنا من خلال دراستنا هاته إلى أن نمط الحياة الحضرية انتشر في القصور بشكل واسع بعد ان اصبح يشمل نسبة كبيرة من السكان وتوسع فضائها العمراني وانفتاحها على العالم الخارجي والتأثر بهذا الانفتاح على مستوى جميع الاصعدة والمجالات.

كما كشفت الدراسة عن المسار الذي يتخذه التحضر في أطراف القصر وسرعته وأنماطه، وعوامله ومصادره مما أدى إلى ديناميكية إجتماعية أدت إلى تغيير سريع شمل مجتمع القصر في بنائه وعلاقاته الإجتماعية.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن التحضر في القصر أحدث عدة تغيرات أثرت في حجم الأسرة وطبيعة العلاقات بين الأفراد والأسر، وبالفعل لقد حدث هذا التغيير بسرعة فائقة بتسارع وتيرة التحضر في القصر بداية من العقدين الأخيرين فقط.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى العوامل التي أدت إلى نشأة القصور وتطورها والأسباب التي أدت إلى تأخر حدوث التحضر بها، إلى جانب أهم العوامل التي أدت إلى إنفتاح القصر ونموه وتحول شبكة العلاقات من تقليدية إلى عصرية، وأهم ما يميز هذه المجتمعات ذات الخصوصية العمرانية والإجتماعية.

ومن خلال تحليلنا للمجتمع القصوري بشكل عام، والدراسة الميدانية بشكل خاص إستنتجنا أنه برزت أنواع جديدة من العلاقات والروابط الإجتماعية بشأن الشباب والأسر والزواج والعلاقة بين الفئات الاجتماعية والعلاقات الجوارية... وهذا كنتيجة لتلك التحولات والتغيرات التي تمس المجتمع القصوري، وكل المخلفات والآثار التي يشهدها المجتمع، من جراء عملية التحضر وكذا التجديد الجيلي الذي تعرفه بالإضافة إلى التطور الهيكلي (العمراني) والبنائي (الإجتماعي)، وكل تلك التطورات التي مست مستوى التصورات والتمثلات الشبانية وإدراكاتهم، ويتجلى ذلك بحب التميز والتمايز الذي يبدونه، والذي قد يرجع إلى عملية التحضر أو الحضرية التي لا زالت تشق طريقها في المجتمع القصوري أو بالأحرى الجزائري ككل، لكن وبالرغم من هذا نجد بأن الشاب الحضري المتطلع أو العصري، لا يبدي رغبة ولا إرادة حقيقية في الإنفصال أو القطيعة مع تلك الأنماط التقليدية في السلوكات، والتصورات والردود الفعلية التقليدية، رغم انغماسه، ومعايشته للثقافة الحديثة، فهذا الشاب يظهر على أنه يسجل حضوره في إطار مسعى إمتدادي، مستفيداً ومستلهماً مسعاه من الجيل القديم، وذلك بالحفاظ على النمط التصوري المحلي التقليدي، ومحاولة إعادة إنتاجه والتفاوض بشأنه ولو بأشكال جديدة، كل هذا بحثاً عن بدائل يجدها في انتهاجه لإستراتيجيات تمكنه من الإندماج الثقافي.

وعلى ضوء ما سبق عرضه وتحليله من نتائج يبرز لنا تحقق الفرضية العامة لهذه الدراسة ولو بشكل جزئي والتي ترى بأن مظاهر التحضر التي يشهدها المجتمع القصوري في أدرار ساهمت في حدوث تغييرات على مستوى شكل العلاقات الإجتماعية السائدة داخله سواء بين الفئات الاجتماعية المشكلة لهذا الأخير أو بين الآباء والأبناء أو بين الجنسين أو بين الأقارب وحتى بين الجيران.

خاتمـــــــة

خـاتمـــــــة

ومنه نخلص في الأخير، أن التحضر من الدوافع الأساسية للتغير الاجتماعي فهو يشمل الجانبين المادي والإجتماعي، فأما المادي فنعني به عدد السكان شكل المدينة وحجمها وتوسعها العمراني، أما الإجتماعي فنعني به السلوكات والأفكار والقيم والعلاقات الإجتماعية التي يتبناها أفراد المجتمع في حياتهم اليومية، بحيث أن انتقال الفرد من نمط الحياة البدوية (التقليدية) إلى نمط الحياة الحضرية (العصرية)، يوازيه انتقال من تبني القيم والعلاقات التقليدية إلى تبني قيم أخرى حضرية وهذا الانتقال لا يكون مباشرة وإنما بطريقة تدريجية، وهذا لأن قصور ولاية أدرار مازالت في الخطوات الأولى ضمن سيرورة التحضر ولم ترقى بعد إلى مصاف المدن الكبرى المتحضرة.

فلقد بدأ التحضر يؤثر على العلاقات الإجتماعية الأسرية والقرابية التي كانت سائدة في المجتمع القصوري كتراجع الأسر الممتدة وظهور الأسر النووية وفقدان الأب لسلطته التقليدية كما تراجع الزواج الداخلي وميول الشباب إلى الاختيار الشخصي، إضافة تراجع الكثير من أسس العلاقات الجوارية، كما تراجعت مكانة الأصل أو الانتماء إلى الفئة كمحدد للمكانة الاجتماعية، كل هذا تبعه تأثير كذلك على القيم الاقتصادية والسياسية السائدة في القصر.

لكن هذا لا ينفي بقاء بعض القيم والعلاقات التقليدية متمسّكاً بها من طرف أفراد المجتمع، كالزواج من المرأة الماكثة في البيت وعدم السماح لها بالخروج من المنزل إلى العمل أو انخراطها في العمل السياسي مثلا، أو إعادة نسج علاقات جوارية بأسس تقليدية مبنية على القرابة، كما أننا نجد بقاء التحفظ في العلاقة بين الجنسين المختلفين، وتشبث مجتمع القصر ببعض العادات والتقاليد المتعلقة بالممارسات الاحتفالية في المناسبات الدينية والزواج والختان.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التحضر وضع بعض العلاقات والقيم الاجتماعية في طريق الزوال، وبقي البعض الآخر منها يحتل مكانة معتبرة في النسق الاجتماعي لمجتمع القصر، وبالتالي فإن التغير الاجتماعي الذي حصل في

شتى المجالات التي مستها عوامل التحضر ساهم فقط في إحداث تقليص من شكل العلاقات الاجتماعية ولا يمكن اعتبار أن هذه العوامل قضت تماماً على كل أشكال العلاقات الاجتماعية التقليدية السائدة في القصر.

وفي النهاية يمكن القول بأن العلاقات الاجتماعية اليوم في حاجة ماسة إلى تدارك مسببات التفكك التي تصيبها، خاصة وإن علمنا أن المنطقة تشهد عملية تحضر في شتى النواحي في إطار ما يسمى بالسياسة الحضرية أو التنموية التي تنتهجها الدولة، وأيضاً ربما ستصبح المنطقة بموجب الانتشار الكبير للمصانع والمنشآت المختلفة للحقول الغازية والبترولية والطاقات المتجددة منطقة صناعية، تجعلنا نتنبأ بحدوث تحولات أكثر وقعاً على البناء الاجتماعي لمجتمع القصر.

ومن خلال هذا وجب أن نطرح في الأخير سؤالاً، والذي قد تكون الإجابة عليه انطلاقة لدراسات أخرى في هذا المجال وهو كالآتي: هل أن تواصل السياسات الحضرية على المنطقة وتحولها إلى منطقة صناعية (في مجالات الطاقة) –يساهم في بروز إطار حضري جديد– سيكون له انعكاسات أخرى على الناحية الاجتماعية؟

وهذا السؤال من الممكن أن يكون ركيزة هامة لدراسات سوسيولوجية مستقبلية.

التوصيـــات:

من أهداف هذه الدراسة الوصول إلى اقتراح توصيات بناءا على النتائج التي تم الوصول إليها، فعملية التحضر التي يعرفها القصر ومجتمعه غيرت في شكله الفيزيقي (العمراني) وبناءه الإجتماعي.

كما أرى ان هذه التغيرات في شكل العلاقات الإجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بالرجوع إلى النظم الإجتماعية والجماعات الإجتماعية الأخرى من أسرية وقرابية وجوارية وتراتبية وغيرها من النظم التي تشكل في مجموعها البناء الإجتماعي للمجتمع.

ومن هذا المنطلق فإن تحليل العلاقات الإجتماعية ودراسة شكلها وطبيعتها داخل هذا المجتمع، يجب أن يتم في طبيعتها التقليدية مقارنة مع الطبيعة الحديثة المكتسبة بفضل عوامل التحضر حتى نرصد جوانب التغير الذي يحدث في المجتمع القصوري خصوصاً والمجتمع الجزائري عموماً

ومنه فقد حان الوقت لتكثيف الدراسات السوسيولوجية المعمقة والهادفة حول مثل هاته المواضيع الهامة أو غيرها، التي تدفعنا إلى الحديث عن التطورات والتغيرات التي تحدث في المجتمع القصوري، وكيف ستكون علاقاته الإجتماعية إذا انفصلوا تماما عن القصر وانتقلوا إلى الفضاء العصري، ليس فقط المجتمع القصوري وإنما أي مجتمع آخر يشاركه نفس الخصوصية الإجتماعية، وحتى نصل إلى هدفنا علينا كباحثين من أبناء هذا المجتمع أن ندرس ماضي أو تاريخ مجتمعنا، ونحلل حاضره حتى نستطيع التعرف أو التنبؤ بما سيحدث مستقبلا.

الملخـــــــص:

إستهدف البحث ظاهرة التحضر في المجتمع القصوري كون أن هذا المجتمع لا يزال من المجتمعات المحافظة على الكثير من عاداتها وتقاليدها، فحاولنا أن نقترح تحليلا موضوعيا لأهم الإنعكاسات المترتبة على هذا المجتمع من جراء عملية التحضر، وفي هذا السياق تناولت الدراسة في شقها النظري مفهوم البناء الاجتماعي باعتباره الاطار التصوري لفهم الأنساق والنظم الاجتماعية وما يرتبط بها من جماعات وأدوار ومراكز وعلاقات اجتماعية، ومعالجة النظريات التي تناولت العلاقات الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى تحليل ودراسة مجتمع القصر عمرانياً واجتماعياً، وذلك بإبراز مراحل تطور القصور عمرانيا في الصحراء الجزائرية، الأنماط العمرانية في القصر ووظائفها، أشكال وتصنيف القصور، عوامل ظهور القصور في الصحراء الجزائرية.

وفي شقها الميداني، تناولت الدراسة التحضر ومظاهره وعوامل حدوثه في القصر والأسباب التي أخرت حدوثه، بغية بيان انعكاساته على شكل العلاقات الاجتماعية القرابية والأسرية أو علاقات الجيرة أو العلاقة بين الجنسين الذكور والاناث، أو العلاقات بين الفئات المكونة لمجتمع القصر.

ولبلوغ كل الذي سبق الإشارة إليه استخدمت هذه الدراسة كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، واللذان يجمعان الطريقة الكمية والكيفية، كما استخدمت ثلاث أدوات لجمع البيانات: الوثائق والإحصاءات، المقابلة الحرة غير المقننة، فضلا عن الاستمارة، وبالنسبة لهذه الأخيرة استعملت استمارة استبيان مقننة وجهت لـ: 200 فرداً من مجتمع القصر المدروس.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ألخصها في مايلي:

– أن نمط الحياة الحضرية انتشر في القصور بشكل واسع بعد أن أصبح يشمل نسبة كبيرة من السكان وتوسع فضائها العمراني وانفتاحها على العالم الخارجي والتأثر بهذا الانفتاح على مستوى جميع الأصعدة والمجالات.

– برزت أنواع جديدة من العلاقات والروابط الإجتماعية بشأن الشباب والأسر والزواج... وهذا كنتيجة لتلك التحولات والتغيرات التي تمس المجتمع القصوري.

– تحول شبكة العلاقات من تقليدية إلى عصرية، مع احتفاظ بعض أشكال العلاقات الاجتماعية بجزء من طبيعتها القديمة.

Résumé:

La recherche visait le phénomène de la l'urbanisation dans la société rurale (Ksors) puisque cette société est encore l'une des société à préserver bon nombre de ses coutumes et traditions. On a essayé de proposer une analyse objective pour le principal reflet résultant sur cette société a cause de l'urbanisation, dans ce conteste l'étude porte sur le concept de construction sociale en tant que cadre conceptuel permettant de comprendre les systèmes et systèmes sociaux et les groupes et rôle et centres et relation sociales, associés et traite les théorie qui étude les relations sociales en plus l'analyse et l'étude architecturale et sociale de la communauté de "Ksar" en montrant les étapes du développement des "Ksars" urbains dans le désert algérien, les modèles architecturale dans "Ksars" et leurs fonction, les formes, et la classification des "Ksors", les factures l'émergence des "Ksors" dans le désert algérien.

Dans le cadre pratique, l'étude a traité l'urbanisation, et ses aspects, ses facteurs dans "Ksars" ainsi que les raison qui ont retardé l'urbanisation dans "Ksar" pour montrer et clarifier ses reflets sous la forme de relation sociales, familiales, et voisinage ou la relation entre les deux sexes les hommes et les femmes, ou les relation entre les catégorie qui composent la communauté des "Ksars".

Dans cette étude, on a adopté de la méthode descriptive analytique, et la méthode historique qui combinent les méthodes quantitatives les données: les documents et statistiques, selon le questionnaire j'ai utilisé un questionnaire du sondage réglementé destiné a 200 membres de la communauté "Ksar" étudié.

Finalement l'étude a abouti à un ensemble de résultats résumé

- Le mode de vie civique s'est largement répandu dans les "Ksors" après avoir touché une grande partie de la population, et l'expansion de l'espace urbaine, l'ouverture au monde extérieur et l'impact de cette ouverture dans tous les domaines.
- De nouveaux types de relations et de liens sociaux ont émergé concernant les jeunes, les familles, et le mariage… C'est le résultat de ces transformations et changements affectant la société des "Ksors".
- Le réseau de relations est passé du traditionnel au moderne, certaines formes de relations sociales conservent une partie de leur nature ancienne.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر:

1- ابن بابا حيدة، القول البسيط في أخبار تمنطيط، مخطوط تحقيق فرج محمود فرج، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988.

2- عبد الرحمن ابن خلدون -مقدمة ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت.

ثانياً- الكتــب:

أ- الكتب باللغة العربية:

1- إبراهيم الغمري -السلوك الإنساني والإدارة الحديثة- دار الجامعات المصرية -الإسكندرية، مصر، د.ت.

2- إحسان محمد الحسن – المدخل إلى علم الاجتماع الحديث – مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1976.

3- إحسان محمد الحسن -التصنيع وتغيير المجتمع- دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، د.ت.

4- أحمد أبو زيد – البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع- ج1، المفهومات -الهيئة المصرية للكتاب، ط8- مصر 1982.

5- أحمد مزيان فجيح، مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال القرن 19م، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1989.

6- أحمد نعيم سمير، علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، 1982.

7- إدريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني وأثره في علم الإجتماع الحديث، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 2003.

8- ألشيخلي، عبد القادر – الإرشاد التربوي في الجامعة بالنظامين الأردني والعراقي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1983.

9- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

10- توم بوتومور – تمهيد في علم الاجتماع – ترجمة محمود الجوهري وآخرون، دار المعارف ط5، القاهرة، 1981.

11- جابر عوض سيد، التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية، د ط، دار المعرفة الجامعية، السويس، مصر، 1996.

12- جلال عبد الوهاب، العلاقات الانسانية والعلم، د ط، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1984.
13- جودة بني جابر، علم النفس الاجتماعي، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الردن، 2004.
14- حسين الحاج حسن –علم الاجتماع الأدبي- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان 1986.
15- حسين عبد الحميد احمد رشوان، البناء الإجتماعي الأنساق والجماعات، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية.
16- حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، الإشكاليات النظرية والواقع – مجتمع المدينة نموذجا- سلسلة علم الإجتماع، قسنطينة منشورات منتوري، 1999.
17- خير الله عصار –مبادئ علم النفس الاجتماعي- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.
18- رابح كعباش، الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر، د ط، 2007.
19- سامية حسن الساعاتي –الثقافة والشخصية- دار النهضة العربية، ط2، بيروت، لبنان 1983.
20- سامية محمد جابر –علم الاجتماع المعاصر- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1996.
21- سمير سعيد حجازي – مرجع سابق، ص.221.
22- سناء الخولي –الأسرة والمجتمع- دار النهضة العربية، دط، بيروت، لبنان، 1984.
23- سناء الخولي –المدخل إلى علم الاجتماع- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1998.
24- السيد الحسيني –المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري- دار المعارف ط2، القاهرة، مصر 1981.
25- السيد الحسيني –النظرية الإجتماعية ودراسة التنظيم- دار قطر بن الفجاءة، ط4، قطر 1986.
26- السيد الحسيني –مفاهيم علم الاجتماع- دار المعارف، القاهرة، 1986.
27- السيد عبد العاطي السيد –علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق الجزء الثاني، مشكلات وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.
28- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980.
29- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الصناعي، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.
30- السيد محمد بدوي – المجتمع والمشكلات الاجتماعية – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
31- الصديق حاج أحمد، التاريخ الثقافي لإقليم توات من القرن 11ه إلى القرن 14ه/ 17م إلى 20م، ط1 2003، دار الثقافة لولاية أدرار.

32- صلاح مصطفى الفوال –علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق- دار الفكر العربي، القاهرة، مصر 1996.

33- ضياء الدين إبراهيم –الجماعات الاجتماعية، مداخل نظرية ومواقف تطبيقية- المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000.

34- طلعت همام –سين وجيم عن علم الاجتماع- مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1984.

35- عامر مصباح – علم الاجتماع الرواد والنظريات – شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2010.

36- عبد الحميد بكري، النبذة في تاريخ توات وأعلامها ، الطباعة العصرية – الجزائر- الجزائر جانفي 2010.

37- عبد الحميد بكري، النبذة في تاريخ توات وأعلامها، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران الجزائر،ذ2 2007

38- عبد السلام الشيخ – علم النفس الاجتماعي – دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 1992.

39- عبد القادر جغلول –تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية- ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، ط2، بيروت، لبنان 1982.

40- عبد القادر لقجع، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، دار القصبة للنشر- الجزائر- 2004.

41- عبد الكريم بوحفص – الإحصاء المطبق في العلوم الإنسانية والإجتماعية- ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، الجزائر، 2006.

42- عبد الله محمد عبد الرحمان –علم اجتماع التنظيم- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1988.

43- عبد المنعم شوقي –مجتمع المدينة- الطليعة للنشر والتوزيع بيروت.

44- عبد الوهاب إبراهيم، أسس البحث الإجتماعي، ط1، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985م.

45- على عبد الرازق جلبي وآخرون –البحث العلمي الاجتماعي، لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه- دار المعارف الجامعية، الأزارطية، الأسكندرية، مصر، 2003.

46- على عبد الرزاق جلبي وآخرون – البحث العلمي الاجتماعي، لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه- دار المعرفة الجامعية الأسكندرية- مصر، 1996

47- علي عبد الرازق جلبي –دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية- دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1984.

48- فرانز فانون –سوسيولوجية ثورة- ترجمة ذوقان قرقوط –دار الطليعة، بيروت، لنبن 1970.

49- فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الميلاديين، ديوان المطبوعات الجامعية.

50- فهمي سليم العروي وآخرون –مدخل إلى علم الاجتماع- دار الشروق للنشر والتوزيع، 1992.

51- فهمي سليم العزوي وآخرون –المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1992.
52- فوزي رضوان العربي، أنماط التجمعات في الوطن العربي، في كتاب دراسات في المجتمع العربي، إتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة 1985.
53- قباري محمد إسماعيل: أسس البناء الإجتماعي، منشأة المعارف، دط، الإسكندرية. مصر، دت
54- لويس مير – الأنثروبولوجيا الاجتماعية – ترجمة علياء شكري وآخرون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1985.
55- ماهر محمود عمر – سيكولوجية العلاقات الاجتماعية– دار المعرفة الجامعية، ط2 الإسكندرية، مصر 1992.
56- محمد الجوهري، وآخرون، علم الاجتماع الريفي والحضري، ط2، دار الكتب الجامعية، 1975.
57- محمد السويدي –بدو الطوارق بين الثبات والتغير– المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
58- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر.
59- محمد الصالح حوتية، توات والأزواد، دار الكتاب العربي، القبة الجزائر، 2007،ج2.
60- محمد بومخلوف، –التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة– الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية التحضر، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2001.
61- محمد حسن غامري –دليل البحث الإنثروبولوجي في المجتمع البدوي– المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1989.
62- محمد حسن غامري –مقدمة في الإنثروبولوجيا العامة– ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.
63- محمد مصطفى زيدان: المرجع نفسه، ص 74.
64- محمود السيد أبو النيل – علم النفس الاجتماعي، دراسات عربية وعالمية – دار النهضة العربية، ط5، بيروت، لبنان 1987.
65- محمود عبد الحليم منسي، منهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2000م.
66- محمود فؤاد حجازي –البناء الاجتماعي– دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر 1979.
67- مصطفى السخاوي –النظم القرابية في المجتمع القبلي – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1996.
68- مصطفى السخاوي –النظم القرابية في المجتمع القبلي– دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، مصر 1996.
69- مصطفى عمر حمادة، المدن الجديدة دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.

70- مضر خليل العمر وآخرون – جغرافية المشكلات الاجتماعية – دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن،1999.

71- نبيل توفيق السمالوطي – المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع – دار الشروق ط 2 جدة، العربية السعودية، 1985.

72- نبيل توفيق السمالوطي –بناء المجتمع الإسلامي ونظمه– دار الشروق ط2، جدة العربية السعودية 1988.

73- نيقولا تيماشيف –نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها– ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، ط8، القاهرة، مصر 1983.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

1- A.G.P. Martin, A La Frontière du Maroc, Les Oasis Sahariennes, Alger: Edition de l'imprimerie Algérienne, 1908, p96.406 pages.
2- C. Bajolie, La Question saharienne Oasis de L'ouad Massaoud Gourara, Touat, Tidikelt ; Bulletin de la société de Géographie D'Oran, 1891.
3- Despois (J), Le djebel l'amour, presse universitaires de France, paris 1957.
4- Lakjaa,: L'habiter identitaire.
5- L'école de chicago, naissance de l'écologie urbaine, texte traduits et présentés par: Grafmer Yves et Joseph Ishac, aubier-montagne, Paris, 1984.
6- Marc Cote, Pays, Paysages d'Algérie , Paris, ED, CNRS.1996.
7- Moussaoui Abderrahmane, Espace et Sacré au Sahara-Ksour et Oasis du Sud- Ouest algérien, Paris, Ed Sindbad, 2000.
8- NAVEZ Bouchanine, citadinité : le Cas des villes marocaine, 1996.
9- Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle Algérienne, Paris, Minuit, 1964.
10- Selka-Abderrahmane, Notice sur le Touat, Bulletin de la société de Géographie D'Alger et de L'Afrique du Nord, 3eme Trimestre, 1922.
11- Yves Grafmeyer et Isac Joseph: L' école de Chicago, 1re édition, les éditions du champ urbain CRU, 1984, 1990.

2- الرســـائـــل الجامعيـــــــة:

1- بديعة حسن لنجاوي –بعض المحددات الاجتماعية والثقافية لشخصية المرأة السعودية– أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية 2002.

2- بن سعيد سعاد –علاقة الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي (الوحدة الجوارية رقم 06) قسنطينة– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

3- بوزيد علي –الوظائف الاجتماعية للمسكن في مدينة أدرار– أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2016.

4- بوضياف فاطمة –تراجع العلاقات التقليدية للجيرة (دراسة ميدانية لبلدية الرحمانية)– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004.

5- ثياقة الصديق –النمط المعماري للمدينة الصحراوية– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2008.

6- جهيدة نزاري –عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة" (دراسة ميدانية العلمة ولاية سطيف)– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

7- سعدان رابح –الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة (المنطقة العمرانية للبوني بعنابة)– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، 2006.

8- شويشي زهية –مجتمع القصور (دراسة في الخصائص الإجتماعية العمرانية والثقافية لقصور مدينة تقرت)– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

9- طويل فتيحة –السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية (دراسة ميدانية في مدينة بسكرة)– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

10- عبد المالك عاشوري –التحضر وتغير البناء الأسري (دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي)– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

11- عطاء الله النوعي –القيم البدوية بين الثبات والتغير (دراسة ميدانية لمدينة الحيران بالجزائر العاصمة)– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2007.

12- مولاي محمد –التحضر في المجتمع القصوري– رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2012.

13- Janus Bachinski-Denis grandet : cinq études urbaines et architecturales sur la sud-ouest algérien, USTO.

3- المـقـــالات:

1- كمال جلوفة، العمارة التقليدية والتوافق مع البيئة، مجلة المدينة العربية، العدد82، بيروت 2002.

2- لحسن بوعبد الله –البعد الثقافي والاجتماعي لسلوك العامل وعلاقته بإدارة المؤسسة– دراسة مقدمة في الملتقى الدولي حول الثقافة والتسيير" المنعقد بالجزائر 28–30 نوفمبر 1992.

3- مصطفى مرضي، المجتمع الجزائري من الاستقلالية إلى تدخل الدولة، مجلة إنسانيات، فلاحون جزائريون، العدد 07 CRASC، 1999.

4- L.Rouire, Le Sud Ouest Oranais et le Touat, Revue de la société de Géographie D'Oran, 1891.
5- Najjar Atikz –Role des facteurs socio-culturels dans la genése des risques professionnels chez les travailleurs Maghrébins- Revue "Perspectives" publication de l'URTSD –université Badji Makhtar Annaba, N°= 3 Decembre 1997.

4- القواميـــــس:

1- إبراهيم مذكور –معجم العلوم الإجتماعية– الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة، مصر، 1975.

2- أحمد زكي بدوي – معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان، 1986.

3- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، د ط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1993.

4- احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان بيروت، 1982.

5- إيكه هولتكرانس – مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور– ترجمة محمد محمود الجوهري وحسين الشامي، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1973.

6- جبران مسعود –رائد الطلاب– دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1978.

7- سمير سعيد حجازي – معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس والاجتماع ونظرية المعرفة – دار الكتب العلمية، بيروت لبان، الطبعة 01، 2005.

8- عبد المجيد لبصير – موسوعة علم الاجتماع – دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، بدون طبعة، 2010.

9- محمد عاطف غيث – قاموس علم الاجتماع– الهيئة العامة للكتاب مصر، 1979.

10- Nobert Sillamy –Dictionnaire de la psychologie- Librairie Larousse, paris, 1982.

الملاحـــــق:

01- إستمارة البحث.

02- دليل المقابلة.

03- موقع ولاية أدرار إدارياً.

04- الأقاليم الجغرافية لولاية أدرار.

05- المناطق الكبرى في ولاية أدرار ودوائرها.

06- التقسيم الإداري لبلديات ولاية أدرار.

07- توزيع الكثافة السكانية لولاية أدرار.

08- خريطة توضيحية للقصر المدروس "أظوى".

09- مخطط لشكلي المسكن التقليدي القديم والحديث.

10- صور فوتوغرافية توضح التوسع العمراني واقتحام النمط العصري للنمط التقليدي.

الملحق رقم (01): إستمارة البحث.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية

إستمـــــارة البحـــث

عنوان البحث

ظاهرة التحضر في القصر وتأثيرها على شكل العلاقات الإجتماعية

دراسة ميدانية لقصر أظوى ببلدية زاوية كنتة– أدرار –

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع

إعداد الطالب:
مولاي محمد.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
الـعقبي الأزهـــر.

ملاحظـات:

- المعلومات التي سترد ضمن هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.
- ضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة داخل القوسين.
- يرجى تسجيل إجابتك داخل الحيز الفارغ المنقط.

السنة الجامعيـــة: 2016–2017

❖ **البيانات الشخصية:**

01- الجنس: - ذكر ( ) - أنثى ( )

02- السن: - 16-25 ( ) - 26-35 ( ) - 36-45 ( ) 46 فما فوق ( )

03- المستوى التعليمي:

- بدون مستوى ( ) - ابتدائي ( ) - متوسط ( ) - ثانوي ( ) - جامعي ( )

04- الحالة المدنية: - أعزب ( ) - متزوج ( ) - مطلق ( ) - أرمل ( )

05- ما نوع العمل الذي تمارسه؟:

- طالب(ة) ( ) - عامل ( ) - موظف ( ) - حرفة خاصة ( ) - بطال ( )

- متقاعد ( ) عمل آخر أذكره: .....

06- نوع الأسرة: - أسرة كبيرة ممتدة ( ) - أسرة صغيرة (نووية) ( )

07- مكان السكن: - داخل القصر ( ) - محيط القصر ( )

08- ما الفئة الاجتماعية التي تنتمي إليها: الشرفاء ( ) المرابطين ( ) العرب ( ) الحراطين أو العبيد ( )

❖ **بيانات حول الفضاء الحضري للقصر:**

09 ما هو نوع السكن الذي تسكن فيه؟: - طوبي قديم ( ) - طوبي حديث ( ) - أسمنتي ( )

10- كم يضم المسكن الذي تسكن فيه من غرفة:

- غرفة ( ) - غرفتين ( ) - ثلاث غرف ( ) - أربع غرف وأكثر( )

11- هل مسكنك الحالي كافي بالنسبة لحجم الأسرة؟: - كافي ( ) - غير كافي ( )

12- ما هي الأسباب التي كانت وراء حصول التوسع العمراني في القصر؟:

- ضيق فضاء القصر القديم ( ) - هناك رغبة في تحسين ظروف السكن ( ) - إنفتاح مجتمع القصر على العالم الخارجي ( )

- أسباب أخرى أذكرها: .....

13- مع من تقضي أوقات فراغك؟: - مع العائلة ( ) - مع الجيران ( ) - مع الاصدقاء ( )

- في المسجد ( ) - في البستان ( ) - ممارسة أنشطة ثقافية أو رياضية ( )

- أماكن أخرى أذكرها: .....

14- هل هناك نقص في المرافق الاجتماعية والترفيهية في القصر؟: - نعم ( ) - لا ( )

15- إن كانت الاجابة بنعم فيما يتمثل هذا النقص: .....

16- هل ترى أن المرافق الموجودة في القصر؟

- مرضية ( ) - مرضية جدا ( ) - غير مرضية ( ) - نوعا ما ( )

❖ **بيانات حول العلاقات الإجتماعية الجوارية:**

17- على أي أساس تختار جيرانك؟: - قرابي ( ) - من نفس الفئة التي تنتمي إليها ( ) - الزمالة في العمل ( ) - الصداقة ( ) - أخرى أذكرها: .....

18- في مسكن الحالي ما نوع العلاقة التي تربطك مع جيرانك؟ - قرابة ( ) - زمالة ( ) - لاتوجد علاقة ( ) - أخرى أذكرها: .....

19- هل تتبادل الزيارات مع جيرانك؟ - نعم ( ) - لا ( )

20- هل هذه الزيارات تكون؟: - في المناسبات ( ) - في غير المناسبات ( )

21- هل تشارك جيرانك مناسباتهم (المفرحة والحزينة): - نعم ( ) - لا ( )

22- هل تحس أن علاقتك مع جيرانك في الوقت الحالي قد تغيرت؟: - نعم ( ) -لا ( ) - نوعا ما ( )

23- هل سبق وأن حدثت خلافات مع جيرانكم؟ - نعم ( ) - لا ( )

24- في حالة الإجابة بنعم ما سبب هذه الخلافات؟: .....
.....

❖ **بيانات حول العلاقات الاجتماعية الأسرية والقرابية**

25- كيف تم اختيار الزوج (ة)؟: - اختيار شخصي ( ) - عن طريق أحد الوالدين ( ) - بالتنسيق بينك وبين الوالدين ( ) - أطراف أخرى أذكرها: .....

26- هل الزوج (ة)أو الزوجة التي تزوجتها من الأقارب؟: - نعم ( ) - لا ( )

27- كم كان عمرك عند الزواج؟: .....

28- كم كان عمر زوجتك أو زوجك عند الزواج؟: .....

29- كيف هي علاقتك بوالديك داخل أسرتك؟:

- عادية ( ) - حميمية ( ) - متوترة ( ) - متوترة جداً ( )

30- كيف هي علاقتك بإخوتك/أبنائك الوالدين داخل أسرتك؟:

- عادية ( ) - حميمية ( ) - متوترة ( ) - متوترة جداً ( )

31- هل تكون الأم واسطة بين الأب والأبناء في حل ومعالجة بعض المشاكل؟: - نعم ( ) - لا ( )

32- هل يتناقش ويتحاور أفراد الأسرة فيما بينهم بخصوص مواضيع تهم الأسرة؟: - نعم ( ) - لا ( )

33- إن كانت الإجابة نعم، متي يكون هذا الحوار؟: - بصفة دائمة وعادية ( ) - في المناسبات فقط ( ) - عند المصلحة ( )

34- إذا كانت الإجابة بلا فهل ترى أن ذلك يعود إلى: - التنشئة الإجتماعية السابقة للوالدين (التربية) ( )

- الإنشغال الدائم للأفراد الأسرة ( ) - ضيق المسكن( )

35- إذا كانت الإجابة بنعم فما هي طبيعة هاته المواضيع التي تناقش؟

- مواضيع عائلية ( ) - مواضيع دراسية ( ) - شؤون عامة ( ) - مواضيع سياسية ( )

- أخرى أذكرها: .....

36- كيف ترى العلاقة بين الأب والأبناء؟

- السلطة المطلقة للأب في اتخاذ القرارات ( ) - إشراك الأبناء في هذه القرارت ( )

- حرية الرأي والتصرف للأبناء ( ) - التدخل في القرارات المهمة والحاسمة ( )

37- أي نمط أسري تفضل أن تعيش فيه؟:

- الكبيرة الحجم (ممتدة) ( ) - متوسطة الحجم ( ) - صغيرة الحجم (نووية) ( )

38- هل الأم تمارس عمل أو وظيفة خارج البيت؟: - نعم ( ) - لا ( )

39- أنت مع أو ضد عمل المرأة؟: - مع ( ) - ضد ( )

40- هل تفضل إذا كنت متزوج أن تستقل عن والديك؟: - نعم ( ) - لا ( )

41- إذا كانت الإجابة بنعم هل تزورهما؟ - دائما ( ) - في المناسبات فقط ( ) - أحياناً ( )

42- هل أنت مع التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج ؟ - موافق ( ) - معارض ( ) - بتحفظ ( )

43- في كلتا الحالتين لماذا؟: .....

❖ **بيانات حول العلاقات الإجتماعية بين الجنسي (الذكور والإناث):**

44- هل تربطك علاقة مع الجنس الآخر؟: - نعم ( ) - لا ( )

45- ما نوع هاته العلاقة التي تربطك بهؤلاء الأشخاص؟: - صداقة ( ) - زمالة ( ) - قرابة ( )

- محبة ( ) - حب ( ) - أخرى أذكرها؟: .....

46- إذا كنت لا تقيم علاقة مع أفراد من خارج جنسك ما الذي يمنعك من ذلك؟: .....

.....

47- كيف ترى هاته العلاقة؟: - سطحية ( ) - قوية الترابط ( ) - متذبذبة ( )

48- من له السلطة داخل الأسرة؟: - الذكور ( ) - الإناث ( )

49- هل يتقاسم الرجال والنساء المسؤولية داخل الأسرة في القصر أم أنها محددة؟: - نعم ( ) - لا ( )

50- هل هناك أعمال وأنشطة يقوم بها الرجال وأخرى يقوم بها النساء؟: - نعم ( ) - لا ( )

51- إذا كانت الإجابة نعم حددها على سبيل المثال:

- بالنسبة للرجال: .....

- بالنسبة للمرأة: .....

52- على أي أساس يتم هذا التقسيم؟: - ديني(القوامة) ( ) - فيزيولوجي ( )

- تحكمه العادات والتقاليد ( )

- أخرى أذكرها: .....

53- لماذا؟: .....

.....

❖ **بيانات حول العلاقات الإجتماعية بين الفئات الاجتماعية في مجتمع القصر**

54- ما هي الأسس التي يقوم عليها التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية في مجتمع القصر؟: - عرقية ( )
- اقتصادية ( ) - اجتماعية ( ) - سياسية ( ) - أخرى أذكرها: .....

55- هل تربطك علاقات مع أفراد من خارج فئتك الإجتماعية؟: - نعم ( ) - لا ( )

56- ما نوع هذه العلاقة؟: - صداقة ( ) محبة ( ) زمالة ( ) نسب ( )
- أخرى أذكرها: .....

57- هل جيرانك من نفس فئتك الإجتماعية؟: - نعم ( ) - لا ( ) - من فئات مختلفة ( )

58- إذا كانت الإجابة "لا" لماذا؟: .....
.....

59- هل العلاقة بين الفئات الإجتماعية المختلفة لمجتمع القصر لا تزال محافظة على الأسس القديمة؟:
- نعم ( ) - لا ( )

60- إن كانت الاجابة "لا" حسب رأيك ما السبب في ذلك؟:
- ظهور المدينة ( ) - إنتشار التعليم ( ) - تكافؤ النفوذ الإقتصادي والسياسي ( )
- أخرى أذكرها: .....

61- هل أنت مع الأسس التقليدية التي تضبط العلاقة بين مختلف الفئات الاجتماعية المشكلة لمجتمع القصر؟:
- نعم ( ) - لا ( )

62- في حالة الإجابة "بلا" تُرى لماذا: .....
.....
.....

شكراً على تعاونكم معنا

الملحق رقم (02): دليل المقابلة.

I البيانات الشخصية:

السن:

الجنس:

الحالة المدنية:

الفئة الإجتماعية:

مكان الإقامة:

II المحور الأول: الحياة العامة للقصر.

01- حدثنا إذا كان ممكن عن تاريخ القصر بصفة عامة.

02- كيف تم تأسيس القصر.

03- أين تفضل السكن في المساكن الطوبية القديمة أو المساكن الأسمنتية الحديثة؟

04- ما هو تعليقك عن المحيط القديم للقصر مقارنة مع المحيط الجديد الممتد عن القصر؟

05- هل قمت بسفريات إلى خارج القصر أو الولاية؟ وهل تربطك علاقات من خارج القصر؟

06- ما هي أهم الفئات التي يتكون منها القصر؟ وما هي خصوصيات كل فئة؟ والى أي مدى استطاعت هذه الفئات التوافق فيما بينها لتشكل نسيج اجتماعي متماسك؟

07- كيف تنظر إلى الأسر والعائلات التي تسكن خارج القصر(في الهامش) والتي تسكن في القصر؟

08- حدثنا إذا كان ممكن عن أولادك المتزوجين وطريقة حياتهم؟ وما هي نظرتك اتجاههم؟

09- في نظرك هل تفضل العيش في القصر أو خارج القصر؟ ولماذا؟

10- ما هي نظرتك إلى الجيل الحالي عامة وجيل الشباب خاصة.

11- كيف تقيم علاقة الكبار مع الصغار داخل المجتمع ككل؟

12- ما هو تقييمك للحياة الاجتماعية في الوقت الحاضر مقارنة مع ما عشته في القديم؟

III المحور الثاني: إنعكاسات التحضر في المجتمع القصوري.

13- ما الذي تغير في القصر؟ وما هي في نظرك أسباب حدوث التغير؟

14- في نظرك هل هناك تغير ينعكس على سلوكات الأفراد وفي طبائعهم، وعادات وتقاليد سكان القصر؟

15- ما هي أهم الجوانب التي عرفت التحضر؟ وما هي مخلفات ذلك؟

16- هل تحول إطار الحياة الاجتماعية من التقليدي إلى العصري أدى إلى تحولات إجتماعية عميقة تدهورت معها العلاقات الاجتماعية وتفكك في البنية الاجتماعية؟

17- هل انعكس هذا التغير أيضا على آليات التفاعل بين الفئات المكونة للبنية الاجتماعية لهذا المجتمع؟ وما السبب؟

18- ما هي تطلعاتك المستقبلية حول الحياة الاجتماعية للأجيال القادمة؟

الملحق رقم (03): يوضح موقع ولاية أدرار إدارياً.

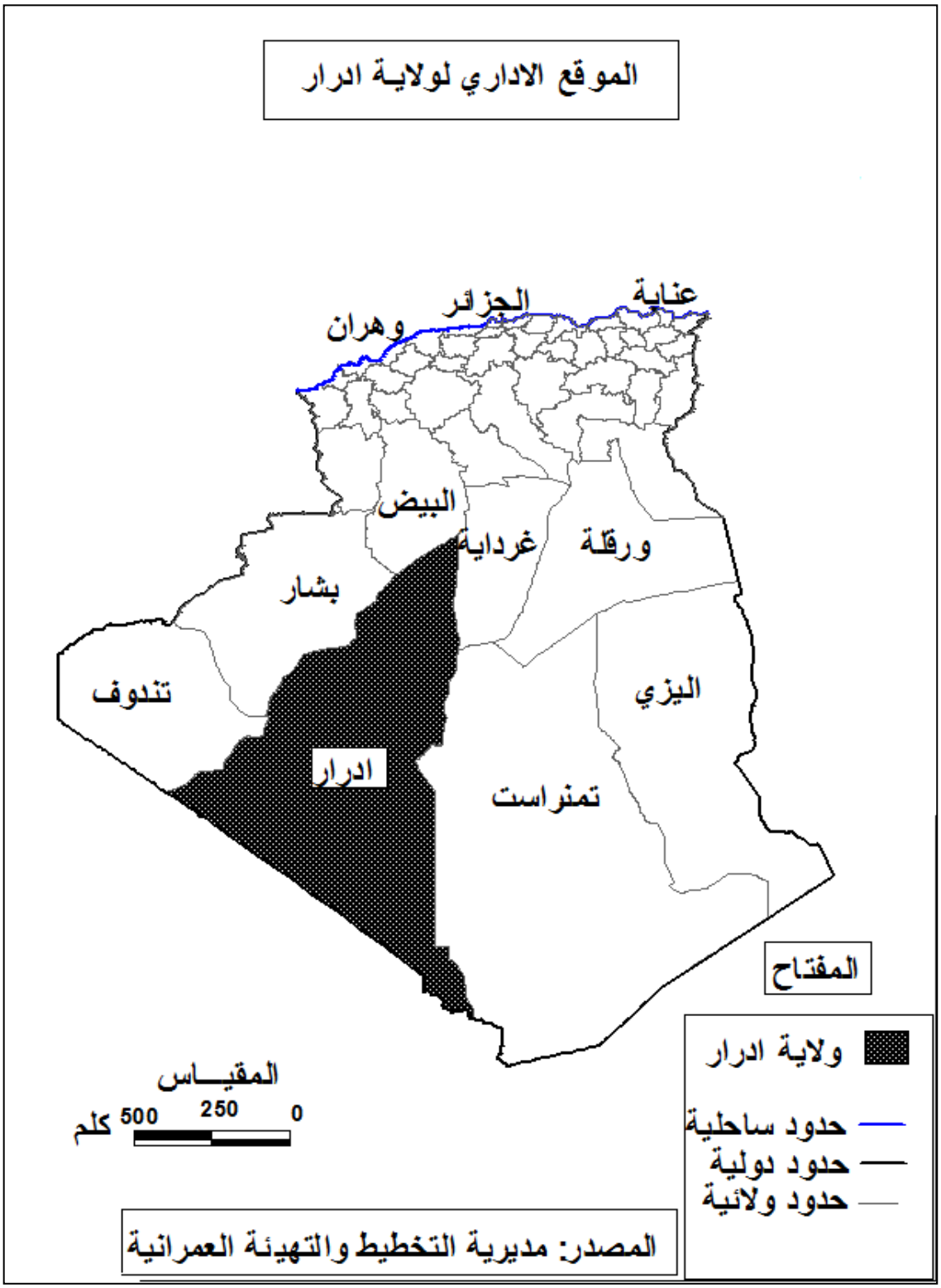

االملحق رقم (04): يوضح الأقاليم الجغرافية لولاية أدرار.

الملحق رقم (05): يمثل المناطق الكبرى في ولاية أدرار ودوائرها.

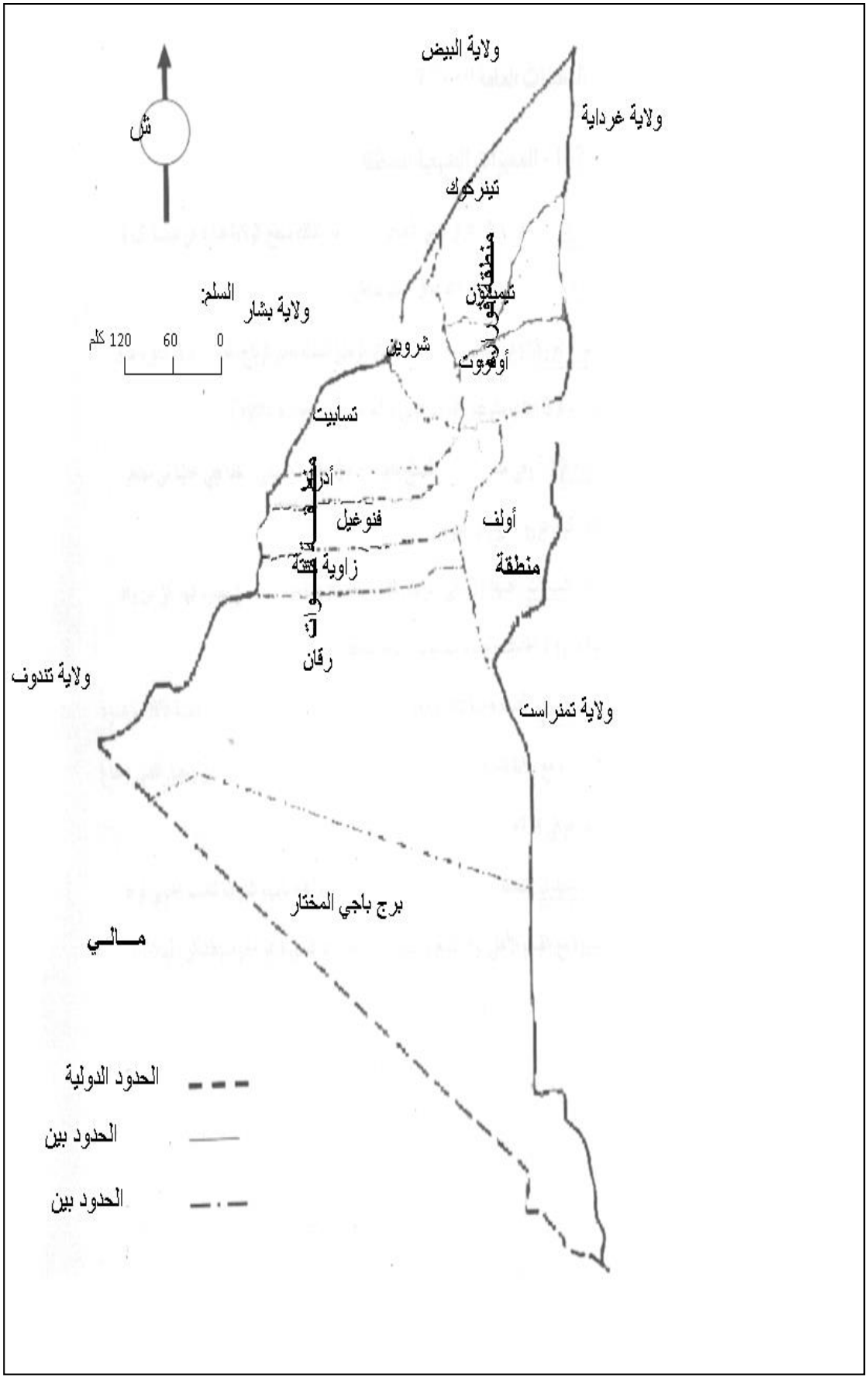

الملحق رقم (06): التقسيم الإداري لبلديات ولاية أدرار.

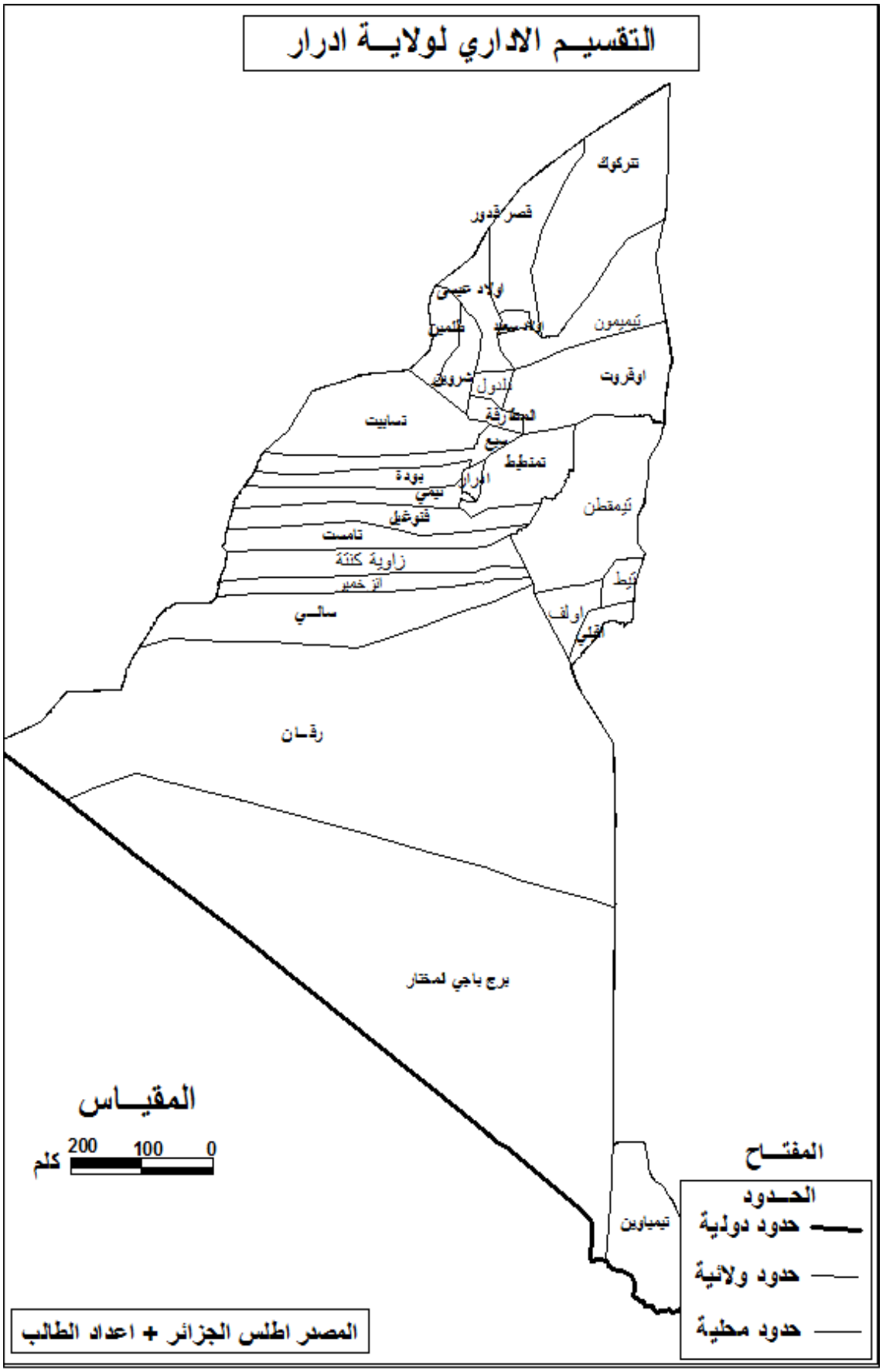

الملحق رقم (07): توزيع الكثافة السكانية في ولاية أدرار حسب إحصائيات 1998.

الملحق رقم (08): يمثل خريطة توضيحية للقصر المدروس "أظوى".

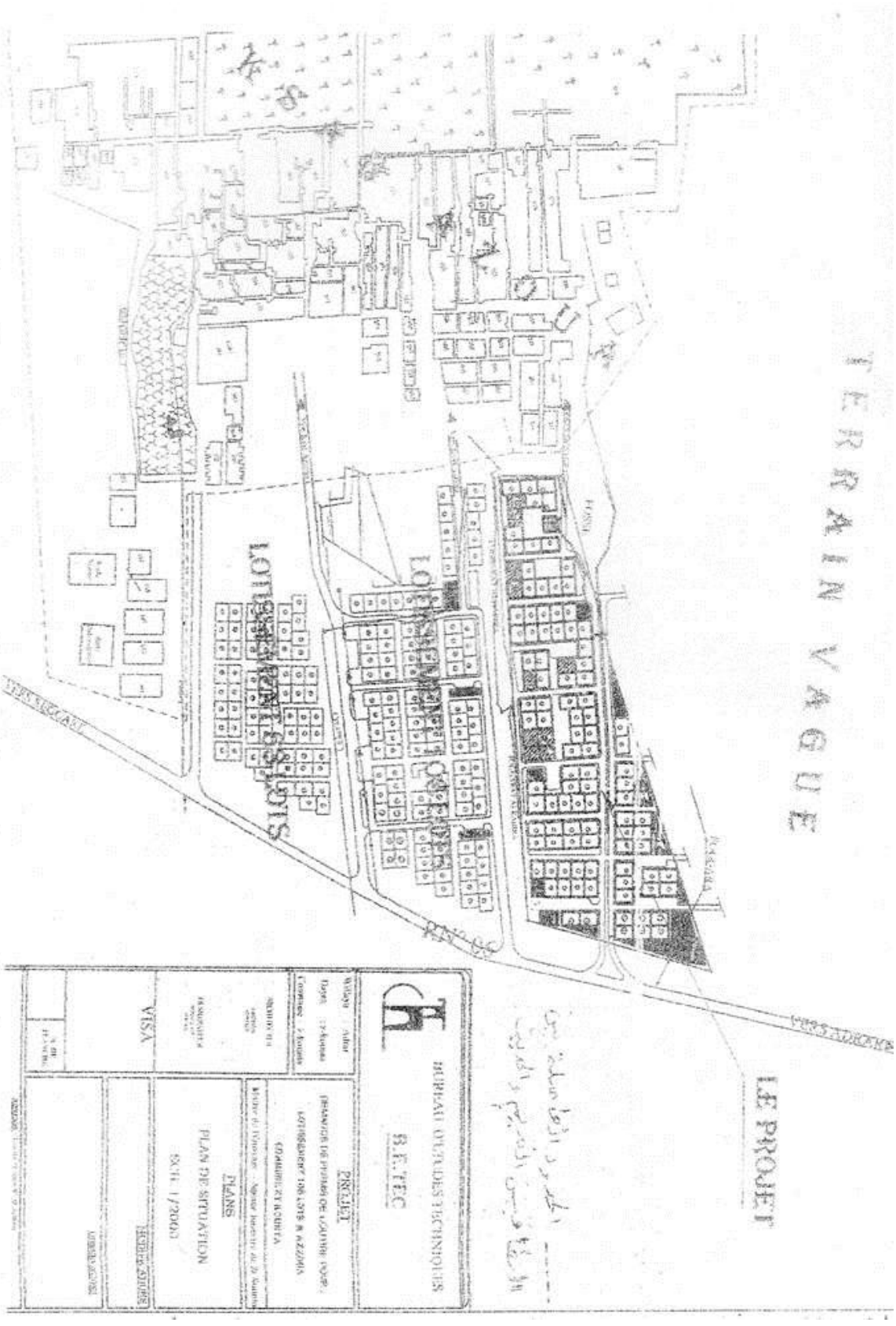

الملحق رقم (09): يمثل مخطط لشكلي المسكن التقليدي القديم والحديث.

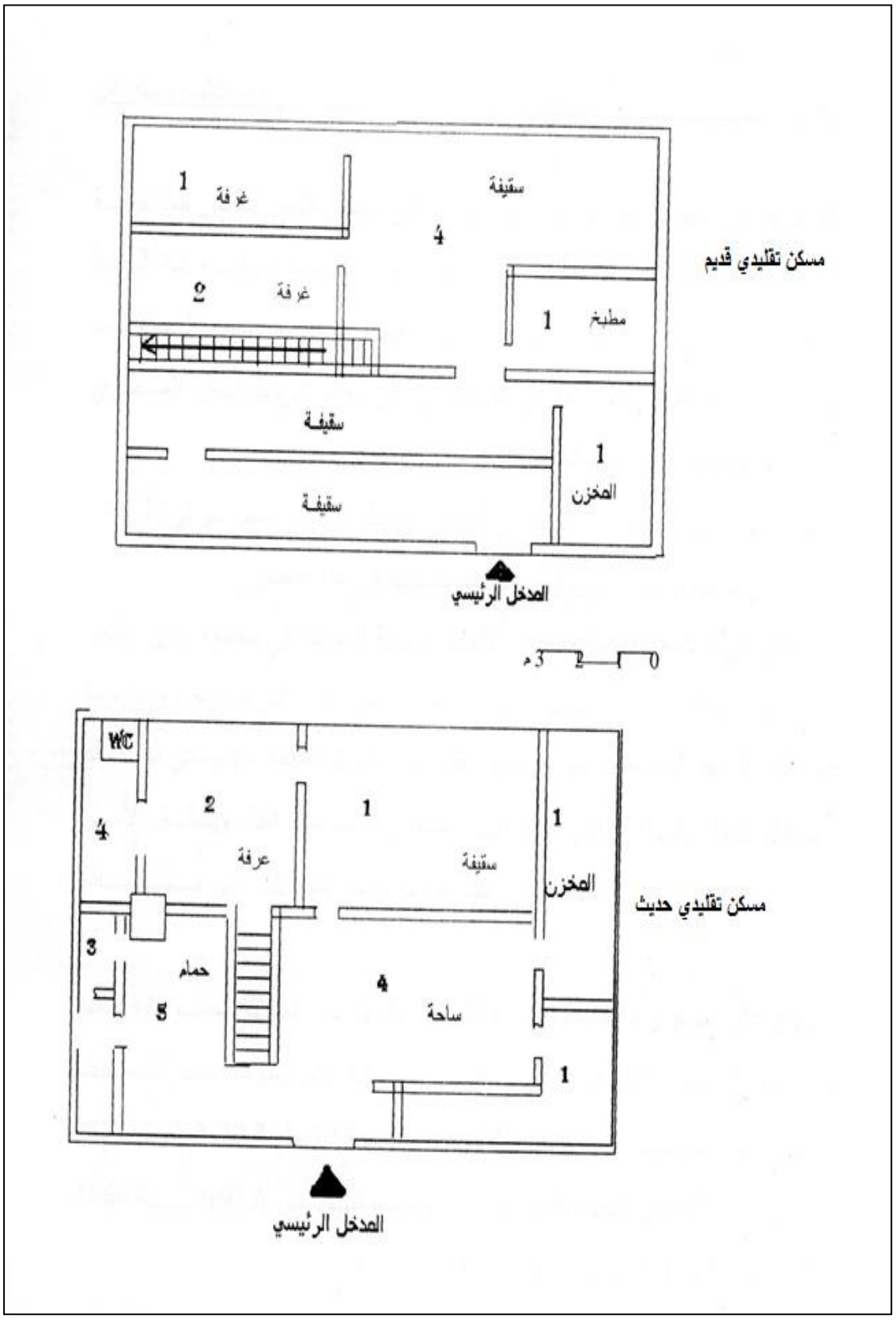

الملحق رقم(10): يمثل صور فوتوغرافية توضح التوسع العمراني واقتحام النمط العصري للنمط التقليدي.